الاثنين 18 حزيران 2018
العدد 3492 السنة الثانية عشرة
lundi 18 Juin 2018 nº 3492 12ème année

40 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

رأس المال
الشرق الأوسط يشتري حروبه

- **محمد زبيب**
تمارين نظرية على قص الشعر
- **الامجد سلامة**
ناظم رأس المال المعولم
- **غسان ديبة**
نحو اقتصاد من أجل التغيير

فضل الله لـ«الأخبار»: قوانين الإعلام بالية... ولا حماية للصحافة الورقية [4]

حرب جنبلاط على العهد [8]

معركة الحُديدة
الغزاة محاصَرون
[23 ـ 22]

يعجز ألف المقاتلين المدعومين جوياً واستخبارياً من الإمارات والسعودية والغرب عن انتزاع السيطرة على مطار الحديدة (أ ف ب)

مونديال 2018

المكسيك «تصعق» ألمانيا ولا «سامبا» في روستوف

19 - 14

10
تحقيق
سيل راس بعلبك
رائحة فساد تفوح من المجرى!

26
مصر
رسائل إقالة القادة
لا أحد فوق السيسي

28
مقابلة

محمد بيري:
انفصاليو «الماك» يلتقون مع إسرائيل

30
رحيل
سيد البحراوي
... في وداع الألم

في الواجهة

الحكومة الجديدة: التكليف لرئيسها والتأليف للكتل

في عقد من الزمن هو عمر اتفاق الدوحة حتى الآن (2008ـ2018)، وهو لمّا ينقض، تعاقبت خمس حكومات للرؤساء فؤاد السنيورة وسعد الحريري ونجيب ميقاتي وتمام سلام ثم الحريري مجدداً، أهدروا 710 أيام في سبيل تأليف حكوماتهم

نقولا ناصيف

من بين الحكومات الخمس منذ اتفاق الدوحة، أربع أولى في عهد الرئيس ميشال سليمان استغرق تأليفها 634 يوماً. في حساب بسيط، تفضي إلى سنة و9 أشهر و6 أيام من تصريف الأعمال، ما يعني أيضاً أن نحو ثلث ولاية رئيس الجمهورية مرّ في فراغ حكومي كامل. تطلّب تأليف الحكومة الثانية للرئيس سعد الحريري عام 2016، في مطلع عهد الرئيس ميشال عون، 76 يوماً. أما إذا كان لا بد من احتساب الوقت الذي استغرقه تأليف الحكومات الخمس منذ عام 2008، فالرقم هو 710 أيام، أي ما يوازي سنتين و20 يوماً. بذلك يكون عبر نحو خمس عقد من الزمن في حكم لبنان، منذ اتفاق الدوحة، والبلاد بلا حكومة، وفي أحسن الأحوال في ظل حكومات تصريف أعمال.

الرقم 76 لتأليف الحكومة الحالية للحريري، ليس كارثياً وفق أعمار تأليف الحكومات السابقة. أفضلها

أكثر من ثلث الحقائب وزّع سلفاً على ثلاث قوى تمسك بعنق الحكومة

إصرار رئيس الجمهورية على حصته الثابتة بغية فرضها عرفاً وحقاً دائماً

الحكومة الثانية للرئيس فؤاد السنيورة 44 يوماً، وأسوأها حكومة الرئيس تمام سلام 10 أشهر و9 أيام. حتى الآن انقضى في عمر التأليف، منذ التكليف في 24 أيار، 25 يوماً فقط. إذاً، لا يزال الحريري في المدار الطبيعي. الاثنين الفائت (11 حزيران) قدّم إلى رئيس الجمهورية مسوّدة تصوره لتوزيع الحصص على الكتل المرشحة للتوزير في الحكومة. ومن المنتظر أن يمرّ أكثر من أسبوع جديد بلا جدوى، كي يوشك على انقضاء الشهر الأول، وربما أكثر، للتكليف من دون أن تكون ثمة حكومة جديدة.

ما يبدو معلناً في مسار التأليف أن دورانه هو حول حصص الكتل، دونما الخوض بعد في الحقائب والأسماء. بيد أن المثير في ما يجري في خفاياه، أنه استثنى باكراً من التفاوض بضعة معطيات أضحى التعاطي معها كأنها أمر واقع حُسم نهائياً في معظمه:

1. الحقائب السيادية الأربع بين أيدي أصحابها إياهم في حكومة تصريف الأعمال: الدفاع لرئيس الجمهورية، الخارجية للتيار الوطني الحر، المال لحركة أمل، الداخلية لتيار المستقبل. في الظاهر، هي حقائب الطوائف الأربع الرئيسية، لكن في أصل التوزيع مناصفة بين ثلاث قوى فقط: رئيس الجمهورية وحزبه على أنه وحده ممثل المسيحيين، والفريقين الشيعي والسنّي.

2. مع أنها ليست حقيبة ولا تعدو كونها سوى مقعد، بلا صلاحيات في النص كما في العرف كما في الممارسة كما في التقاليد، وليست كذلك سوى تعيين ترضية وهمية، فإن نيابة رئاسة الحكومة تُحتسب من الآن في حصة رئيس الجمهورية الذي أعدّ سلفاً لها شاغلها، وهو، على الأرجح، مستشاره للشؤون الدولية الوزير السابق الياس بوصعب.

3. بُتّ أيضاً بعض الحقائب، كما لو أنها باتت في رزمة الحقائب السيادية، من دون أن تكون كذلك. بل ثمة مَن يقاربها على أنها ـ كالحقائب السيادية ـ أصبحت بدورها حقاً مكتسباً ودائماً للأفرقاء الذين يشغلونها، فلا يتنازلون عنها: كالاتصالات لتيار المستقبل الذي لا يتزحزح عنها، والطاقة والمياه للتيار الوطني الحر الذي لا يتزحزح عنها أيضاً. وبحسب ما يقوله الرئيس نبيه برّي، فإن حقيبة الصحة ذاهبة، هذه المرة، إلى حزب الله انسجاماً مع اتفاقه مع حزب الله الذي يصرّ على الحصول على حقيبة خدماتية أساسية، فيما يتردد أن حقيبة الاقتصاد معروف سلفاً وزيرها في حصة التيار الوطني الحر من غير حزبييه.

4. تبقى ثمة حقائب ثلاث رئيسية، اثنتان منها مدرارتان بوفرة، هما الأشغال العامة والشؤون الاجتماعية، إلى ثالثة هي العدل من المرجح أن تكون كذلك في حصة حزب رئيس الجمهورية بسبب الترابط الحاد بين الأمن والقضاء. الواضح أن حزب القوات اللبنانية يطالب بهما معاً بعدما جرّب فاعلية الشؤون الاجتماعية، ويطلب الآن تعويضه حقيبة الصحة. إذا لم يستعدها. بالأشغال العامة والنقل. بدوره تيار المردة عينه على الثانية. مغزى ذلك كله، قبل الوصول إلى إنزال الحقائب في حصص الكتل المستوزرة، أن أكثر من الثلث الرئيسي «السمين»، الفاعل والنافذ ـ وهو ما برهنته في أحسن الأحوال نتائج الانتخابات النيابية ـ قد ذهب سلفاً إلى القوى الرئيسية التي تمسك بعنق الحكومة: رئيس الجمهورية وحزبه، ورئيس المجلس وحليفه حزبه الله، ورئيس الحكومة وحزبه.

بيد أن المعطيات تلك ليست وحدها تتحكم بتأليف الحكومة، ولا الشروط المستعصية الحل التي تتبادلها الكتل في الإصرار على تحديدها هي بنفسها ـ وتبعاً لتقديرها ـ حجمها ومكانتها وحصتها. ليس الرئيس المكلف مَن يتحكم بالتأليف رغم الصلاحية الدستورية المنوطة به في هذا الصدد، وقد خبر الحريري عامي 2009 و2016 كما أسلافه جميعاً بلا استثناء منذ اتفاق الدوحة، واقع تأليف الحكومة الذي أضحى قراراً جماعياً تشارك فيه الكتل الكبرى: تقاسمه الصلاحية الدستورية في تعيين الحصص والمقاعد وفرض الأسماء حتى.

في ضوء التجربة الجديدة للرئيس ميشال عون منذ حكومته الأولى عام 2016، يتمسّك بحصة وزارية ثابتة ووازنة، ويريد من فرضها أن تمسي عرفاً دائماً في ذاته، ترافق منذ الآن أي استحقاق مماثل مستقبلاً. الحصة التي يطلبها الآن 6 وزراء بينهم 4 مسيحيين، ناهيك بحقيبة سيادية هي الدفاع.

تكمن أهمية ما يصرّ عليه الرئيس في أنه:

. هو الذي يحدّد، أولاً، لنفسه حصته مقاعد وحقائب، وليس الآخرون يمنحونه إياها، على طرف نقيض من سلفه الرئيس ميشال سليمان الذي أعطاه اتفاق الدوحة ثلاثة وزراء فقط كي يفصل بين قوى 8 و14 آذار فحسب، من دون أن تعني أنها حصة الرئيس لأنه الرئيس في ذاته ويتقدّم سواه في المكانة. ثم درجت الحصة مع الحكومات اللاحقة للمهمة نفسها ليس إلا.

. حصة الرئيس، ثانياً، هي الحصة الأولى في التأليف وليست الأخيرة. هي أيضاً في منزلة توقيعه الدستوري مراسيم تأليف الحكومة الجديدة. كما أن لا مراسيم بلا توقيعه الملزم، لا حكومة جديدة بلا حصته الملزمة للآخرين أيضاً. وزراؤه، حصته الوازنة في مجلس الوزراء المتحالفون مع آخرين، هم صوته لكونه لا يصوّت.

. حصته، ثالثاً، مستقلة في ذاتها، منفصلة عن أي حصة أخرى مضمرة في حساب أحد آخر. ليس بين وزرائه ودائع، شأن عدنان السيد حسين في حصة ميشال سليمان في حكومة 2011، تبيّن لاحقاً ـ عندما انضم إلى استقالة وزراء المعارضة لإطاحة رئيس الحكومة عام 2013 ـ أنه في الأصل في حصة الثنائي الشيعي، وليس أحد آخر. حصة الرئيس أيضاً ليست في حصة حزبه، التيار الوطني الحرّ وحلفائه في مجلسي النواب والحكومة.

تطلّب تأليف حكومة الحريري عام 2016، في مطلع عهد الرئيس عون، 76 يوماً (دالاتي ونهرا)

مقالة

في سمائنا «اف 35»

حسن عليق

في الثاني والعشرين من أيار الماضي، عرض قائد سلاح الجو الإسرائيلي صورة جوية لبيروت. الصورة لم تكن لعاصمتنا. بيروت كانت في الخلفية؛ رأس مكتظّ بالأبنية في البحر الأبيض المتوسط. الصورة التُقطت من علوّ شاهق، فبدت سلسلة جبال لبنان الغربية، وخلفها سهل البقاع. إلى يمين الصورة مطار رفيق الحريري الدولي، وإلى يسارها خليج جونية. الأرض اللبنانية ليست سوى الخلفية. في مركز الصورة، طائرة «اف 35»، المقاتلة الأميركية ذات البدن الضخم، والمصنوعة بهدف التفوق في الجو، وتنفيذ عمليات أرضية بعيدة المدى، تحلّق في سمائنا. الصورة لم تستفز أحداً في لبنان. مجالُنا الجوي ليس لنا. الطائرات الإسرائيلية تخترقه بصورة يومية. اعتاد سكان الجنوب وجزء من البقاع سماع صوت الطائرات المعادية حتى بات مألوفاً يُستخدم لإطلاق النكات. على مدى السنوات الماضية، تحدّث الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله عن الخروقات الجوية الإسرائيلية. مواجهة سلاح الجو الإسرائيلي غاية في الصعوبة، في ظل دعم العدو الأميركي اللامحدود للعدو الإسرائيلي في هذا المجال. إلا أن من عرف المقاومة في لبنان، واقترب من عقلها، يُدرك أن فيها من يضع نصب عينيه الطائرات الإسرائيلية كأهداف تتهاوى مستقبلاً، أو على الأقل، بذل كل جهد ممكن لجعل سمائنا محرّمة على العدو يوماً ما. الولايات المتحدة الأميركية التي منحت إسرائيل طائرات «اف 35» تتسيّد بها مجالنا الجوي، تمنع الجيش اللبناني في المقابل طائرات «سوبر توكانو»، المطوّرة من طائرات ملاحقة المهربين عبر الحدود. والمبارزة بين الـ«سوبر توكانو» والـ«اف 35» تبدو كمن يضع على خط انطلاق في حلبة سباق سيارة «ماكلارين» إلى جانب جرار زراعي مجنزر بمحرك صغير. أصلاً، المقارنة بين «اف 35» وسوبر توكانو تثير الضحك إلى حد الغثيان. رغم ذلك، لم يجرؤ مسؤول لبناني واحد على تسجيل أي اعتراض. تحليق طائرة «اف 35» في سمائنا أمر لا يستحق الوقوف عنده. حتى وسائل الإعلام تعمّدت عدم إعطاء الخبر حجمه الطبيعي.

مسلّحة بالـ«اف 35» فوق رؤوسنا، تجول السفيرة الأميركية، وزميليها الفرنسي والبريطاني، على القوى السياسية، مطالبين بوضع الاستراتيجية الدفاعية على طاولة البحث. تلقّف هؤلاء دعوة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون إلى بحث الاستراتيجية بعد الانتخابات النيابية، ليحرفوا الأمر عن مساره، ساعين إلى حرف النقاش نحو مسار وحيد: نزع سلاح المقاومة، تحت شعار وضعه بتصرّف الدولة. صحيح أن حزب الله أعلن موافقته على دعوة عون إلى بحث الاستراتيجية الدفاعية. وصحيح أيضاً أنه لا يمكن وضع موقف الرئيس في إطار السياسة الأميركية ـ البريطانية ـ الفرنسية، إلا أنّ على قيادة المقاومة أن تكون واضحة في التعبير عن نظرتها إلى هذا الملف الشديد الحساسية. فقوة المقاومة، المتراكمة منذ عقود، دماً وأرواحاً وجراحاً وسلاحاً وتدريبا وخوضاً لحروب لم تنته بعد، أوجدت معادلة ردع أدت إلى حماية لبنان من أي عدوان واسع او اعتداء إسرائيلي مباشر. بقيت ساحتان: الساحة الاستخبارية ولها أسيادها وقواعدها، وسلاح الجو. المساس بمعادلة الردع الحالية ممنوع. هو يرقى إلى جريمة الخيانة العظمى بحق لبنان وسكانه. التجربة الوحيدة الناجحة، في شتى المجالات، في لبنان، هي تجربة حمايته على يد المقاومة. فلماذا العبث بها، تارة تحت عنوان وضع قوة المقاومة بيد الدولة (العاجزة عن منع متعهد من الاستيلاء على الملك العام، ومن حل أزمة «المجارير»)، وطوراً بهدف الانصياع لرغبات ثلاثي واشنطن ـ لندن باريس المسمّى «مجتمعاً دولياً»؟ البند الوحيد على طاولة الاستراتيجية الدفاعية هو أن «اف 35» تحلّق في سمائنا، وكيفية منعها. فلتبدأ الدولة من هنا. وبعد نجاحها في هذا الملف، فلتبحث عن بنود أخرى لدرسها. أمننا ليس مادة لعبث الهواة، ولا لتحقيق أمنيات سفراء ثقيلي الظل لدول لا تكنّ لنا سوى العداء.

هل الـ«سوبر توكانو» قادرة، سياسياً، على إسقاط طائرة إسرائيلية من دون طيار؟

إذا كنا لا نريد الاستفادة من تجربتنا الخاصة، ولا من تجربة الفلسطينيين المظلومين في قطاع غزة، فالمثل اليمني يُبث مباشرة أمام أعيننا. لا يكفي أن تملك القدرة للدفاع عن نفسك، ولاستنزاف عدوّك. عليك أن تمتلك القوة لردع أعدائك، أي منعهم من مباشرة الحرب ضدك. إذا فُرضت عليك المعركة، فلن يقاتلك عدوُّك وحدَه. سيشاركه حلفاؤه قتل أطفالك. وستفتح الحرب سوقاً لكل انتهازي ولو كان تافهاً (الدور الفرنسي في اليمن نموذجاً)، ولكل مرتزق (النظام السوداني مثلاً)، ليدمّروا مدنك وقراك واقتصادك وآثارك، وليسعوا إلى إبادتك. دول لا مصلحة لها في إقليمك، لا من قريب ولا من بعيد، ستأتي من قارات أخرى لتعتدي عليك (الدور المغربي في اليمن على سبيل المثال). عدم امتلاكك ما يردع أعداءك سيجعل أياً كان حاضراً للقتال ضدّك. ومَن يقدّم نفسه ضامناً للسلم والأمن ولحقوق الإنسان، ستكون له اليد الطولى في حصار شعبك وتجويعه. من لا يرد أن يرى، فليبقَ مغمضاً عينيه. أصلاً، رأيه لا يقدّم ولا يؤخر. أما الحريصون على أمن لبنان، فما عليهم سوى البحث عن سبل لتعزيز الاستراتيجية الدفاعية المعتمدة حالياً، لكي لا نقع في التجربة اليمنية، وعلى رأس جدول أعمالهم أنّ في سمائنا «اف 35»، وأن طائرات التجسس لا تغادر أجواء الجنوب. وبالنسبة إلى طائرات «سوبر توكانو» التي يجري تقديمها كسلاح فعال لحمايتنا، فلنبدأ باختبارها. هل هي قادرة، سياسياً، على إسقاط طائرة إسرائيلية من دون طيار؟

دعوة من مجلس إدارة
البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
لحضور اجتماع جمعية عمومية عادية

يتشرف مجلس إدارة البنك اللبناني السويسري ش.م.ل. بدعوة حضرات المساهمين إلى حضور الجمعية العمومية العادية السنوية التي ستنعقد في مركز المصرف الكائن في الحمراء، شارع إميل إدّه، بناية الحصّ، الطابق السادس، وذلك عند الساعة الواحدة ظهراً من يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢٠١٨/٧/١٠ للنظر بجدول الأعمال الآتي:

١- تلاوة التقارير العامة لمجلس الإدارة ولمفوضي الرقابة عن أعمال المصرف لسنة ٢٠١٧ والتقارير الخاصة عن الأعمال الخاضعة لأحكام المادتين ١٥٩ و ١٥٨ من قانون التجارة والمادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف ومناقشتها.

٢- مناقشة حسابات سنة ٢٠١٧ والمصادقة عليها وتخصيص النتائج وتقرير توزيع أنصبة الأرباح على المساهمين.

٣- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعمال ٢٠١٧.

٤- المخصصات المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون التجارة.

٥- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة وفقاً للمادتين ١٥٩ و ١٥٨ من قانون التجارة والمادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف.

٦- أمور أخرى متفرقة أو طارئة.

البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
مجلس الإدارة

قضية اليوم

فضل الله لـ«الأخبار»: قوانين الإعلام بالية... ولا حماية للصحافة الورقية

سنوات مضت على محاولات إقرار قانون جديد للإعلام بلا نتيجة. اقتراح القانون الذي أمضى 9 سنوات في لجنة الإعلام والاتصالات النيابية، يخشى عليه من 9 سنوات إضافية في لجنة الإدارة والعدل، فيما تتسارع التطورات بنحو مذهل في هذا القطاع، وفي الوقت نفسه، يزداد الخوف على الواقع الإعلامي، في ظل ظاهرة إقفال عدد من الصحف والمجلات اللبنانية والعربية

غادة حلاوي

إذا أردت أن تقف على واقع الإعلام في لبنان، فما عليك إلا العودة بالتاريخ 65 سنة إلى الوراء لإلقاء نظرة على المرسوم الاشتراعي رقم 75 الصادر عام 1953 الذي لا يزال معمولاً به حتى اليوم، وهو يمنع الترخيص لأي مطبوعة سياسية جديدة. وإليه ينضم قانون للمطبوعات يعود إلى عام 1962، وقانون الإعلام المرئي والمسموع إلى عام 1994، ونقابتان هرمتان للمحررين والصحافة. وإذا أردت أن تحصي نتائج هذا الواقع بالأرقام، فسيتبيّن لك أنّ من أصل 113 صحيفة سياسية تحظى برخصة، بقي قيد الصدور منها 12 مطبوعة يومية، فيما اكتفى 350 موقعاً إلكترونياً بإعطاء علم وخبر للمجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع، وكلّها تعمل من دون أي نص قانوني يجيز الترخيص لها. يضاف إلى ذلك وضع تلفزيون

> **اقتراح القانون عزف الإعلام الإلكتروني بأنه «الإعلام المهني الذي لا يحتاج إلى ترخيص»**
>
> **وفق القانون الجديد لا محاكمة على الرأي، والصحافي لا يلاحق دون إذن النقابة**

لبنان، الذي عاصر على مدى 20 عاماً 3 رؤساء جمهورية، 11 حكومة، 7 رؤساء حكومات و9 زراء إعلام من دون أن يحظى بشرف تعيين مجلس إدارة جديد للتلفزيون.

هذا الواقع، الذي لا ينفصل عن التحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع الإعلامي في العالم نتيجة التطورات التقنية المتسارعة، تتعامل معه الدولة بارتجال وفي غياب استراتيجية إعلامية هدفها حماية القطاع والعاملين فيه، لا بل تحويله إلى قطاع منتج وحيوي وقادر على الاستقطاب عربياً وعالمياً.

في مقابلة مع «الأخبار»، يعترف رئيس لجنة الإعلام والاتصالات النيابية حسن فضل الله، بأن «لبنان الذي يتمتع بحرية واسعة، يعاني من الفوضى. تحكمه قوانين قديمة بالية أكل عليها الدهر وشرب، لا تتطابق مع الواقع ولا تواكب التطور الهائل الذي شهده قطاع الإعلام والاتصالات».

القانون الجديد والمماطلة

في عام 2009 خاضت لجنة الإعلام والاتصالات المحاولة من أجل تطوير قانون جديد «بشكل رافعة للإعلام». كان أمامها اقتراحا قانونيين «أخذنا منهما الأفضل ولم نترك جهة إعلامية ونقابية إلا وأشركناها في المناقشات حتى توصلنا إلى صيغة اقتراح قانون للإعلام المكتوب والمرئي والمسموع والإلكتروني».

ليس من الطبيعي أن تستغرق مناقشة قانون كل تلك المدة، لكن عمل النواب «لا يتناسب مع مهمتهم ومع دور مطبخ التشريع»، ويضيف فضل الله: «يتزاحم النواب للدخول إلى اللجان النيابية ثم يتخلف كثيرون منهم عن حضور الجلسات فيتعطل النصاب، اللهم إلا حين تخصص الجلسة لمناقشة داتا الاتصالات أو التنصت. هم يحضرون لحماية الأجهزة التي تتنصت وليس حماية للناس». ثم هناك السقف السياسي والطائفي الذي يجري النقاش في ظلّه، بما يعني، وباعتراف فضل الله، أننا لن نكون بعد كل تلك المدة أمام قانون مثالي «لنكن واقعيين، هناك استحالة لأن يحتوي القانون كل التطور التقني الحاصل»!

تفاصيل القانون

ينطلق القانون الجديد من مسلَّمة أن المحافظة على الحريات تحصيل حاصل. ألغى التراخيص المسبقة للصحف، واستبدل بها صيغةً وسطاً بين الترخيص والعلم والخبر، ألغى الإعلام والاتصالات».

في مقابلة مع «الأخبار»، يعترف رئيس لجنة الإعلام والاتصالات النيابية حسن فضل الله، بأن «لبنان الذي يتمتع بحرية واسعة، يعاني من الفوضى. تحكمه قوانين قديمة بالية أكل عليها الدهر وشرب، لا تتطابق مع الواقع ولا تواكب التطور الهائل الذي شهده قطاع الإعلام والاتصالات».

القانون الجديد والمماطلة

في عام 2009 خاضت لجنة الإعلام والاتصالات المحاولة من أجل تطوير قانون جديد «بشكل رافعة للإعلام». كان أمامها اقتراحا قانونيين «أخذنا منهما الأفضل ولم نترك جهة إعلامية ونقابية إلا وأشركناها في المناقشات حتى توصلنا إلى صيغة اقتراح قانون للإعلام المكتوب والمرئي والمسموع والإلكتروني».

ليس من الطبيعي أن تستغرق مناقشة قانون كل تلك المدة، لكن عمل النواب «لا يتناسب مع مهمتهم ومع دور مطبخ التشريع»، ويضيف فضل الله: «يتزاحم النواب للدخول إلى اللجان النيابية ثم يتخلف كثيرون منهم عن حضور الجلسات فيتعطل النصاب، اللهم إلا حين تخصص الجلسة لمناقشة داتا الاتصالات أو التنصت. هم يحضرون لحماية الأجهزة التي تتنصت وليس حماية للناس». ثم هناك السقف السياسي والطائفي الذي يجري النقاش في ظلّه، بما يعني، وباعتراف فضل الله، أننا لن نكون بعد كل تلك المدة أمام قانون مثالي «لنكن واقعيين، هناك استحالة لأن يحتوي القانون كل التطور التقني الحاصل»!

تفاصيل القانون

ينطلق القانون الجديد من مسلَّمة أن المحافظة على الحريات تحصيل حاصل. ألغى التراخيص المسبقة للصحف، واستبدل بها صيغةً وسطاً بين الترخيص والعلم والخبر، ألغى التوقيف الاحتياطي، وخُفِّفَت الأعباء عن المؤسسات الفضائية «لكونها تعاني كالصحافة الورقية من الأعباء المالية»، فأعفيت من مليارات الليرات المتراكمة عليها، حسب فضل الله.

منذ نشأته، ظل الإعلام الإلكتروني بلا إطار قانوني. 350 موقعاً إلكترونياً تعمل بلا أسس قانونية. يقول فضل الله إن القانون الجديد عرّف الإعلام الإلكتروني بأنه «الإعلام المهني الذي لا يحتاج إلى ترخيص»، لكنه مجبر بتحديد المالك والمدير المسؤول وعدد الموظفين «كي يحظى برعاية قانونية وتكون مرجعيته قانون الإعلام وليس قانون العقوبات».

أنجزت اللجنة صيغة لمحكمة تخصصية في موضوع الإعلام «فقد ألغينا كلمة جرائم واستبدلنا بها مخالفات الإعلام، ووضعنا بنداً ينص على عدم المحاسبة على الرأي وبنداً آخر حول تحديد سقف الغرامات انطلاقاً من الحد الأدنى للأجور، أي ضعف الحد الأدنى أو أكثر، حسب المخالفات».

القدح والذم

هنا الطامة الكبرى، دعاوى القدح والذم التي لا تحصى في عهدة القضاء يجدها السياسي باباً للاقتصاص من الصحافي على إبداء رأي لا يناسبه. هنا يقول فضل الله: «أهم نقطة في هذا الموضوع أننا ذهبنا إلى سياق قضائي له علاقة بالإعلام، ولم نعد أمام محكمة مطبوعات لأننا أصبحنا في مجال أوسع. أعطينا للصحافي الحق بأن يلاحق الأسرار دون أن يُطال، طبعاً إذا توافرت المستندات والأدلة، لأنه لا يجوز إطلاق التهم جزافاً. أقررنا مادة أثارت نقاشاً واسعاً أتمنى أن تُقرّ في الهيئة العامة تقول إن الموظف العام، بمن فيه الوزير، ليس عليه حصانة. وإذا أراد الموظف ملاحقة الصحافي، فآليات ذلك معقدة. وفق القانون الجديد، لا محاكمة على الرأي، والصحافي لا يلاحق دون إذن النقابة».

مصير القانون

أحيل القانون على الهيئة العامة «لكن مجلس النواب لم يكن نشيطاً في الفترة الماضية»، والمطلوب إدراجه على جدول الأعمال. يقول فضل الله: «سعينا في الولاية الماضية قدر الإمكان، لأن تكون الكتل الأساسية متفقة عليه في اللجنة. وعدنا الرئيس نبيه بري بإدراجه على جدول الأعمال، لكن وقعنا في إشكال قانوني وشكلي لإلزامية تحويله إلى لجنة الإدارة والعدل. حينها طلب الرئيس بري أن نفاتح رئيس اللجنة (روبير غانم) بشأنه. قلت للرئيس بري إنّ القانون بقي 9 سنوات في لجنة الإعلام وإذا أراد رئيس اللجنة جدولته في لجنة الإدارة والعدل فقد يبقى 9 سنوات إضافية. وافق رئيس اللجنة على إمراره، ولكن بعض النواب عارضوا ودخلنا في فترة الانتخابات النيابية الأخيرة».

أزمة الصحافة الورقية

مع مناقشة القانون، «تعرضت الصحافة الورقية لأزمة أقفلت بموجبها صحف وصرف موظفون، واجهها المعنيون بالشجب والاستنكار دون اتخاذ أي إجراءات عملية لحماية هذا القطاع، علماً أن هناك اقتراحات قدمت في هذا المجال لم يؤخذ بها، منها اقتراحان: الأول، من وزير الإعلام السابق رمزي جريج، والثاني، من وزير الإعلام الحالي ملحم رياشي، بعض ما ورد في الاقتراحين لا يحتاج حتى إلى قانون. هناك إجراء عملي بإمكان الحكومة أن تتخذه، وإذا ما كان يحتاج إلى قانون، فنحن حاضرون، لكن أي اقتراح تمويل يجب أن يمرّ عبر مجلس نواب. ونحن نفضّل أن يأتي من الحكومة لكونها الأدرى بموازنتها وإمكاناتها. أحد الاقتراحات كان يقضي بدفع نسبة عن الأعداد التي تبيعها الصحف (50%) أو تخصيص صندوق دعم إلخ... طرحت اقتراحات أخرى، بينها الإعفاء من رسوم الضمان والإعفاءات الجمركية (الورق) ومجموعة حوافز تجعل الجسم النقابي للصحافيين شبيهاً بباقي قطاعات المهن الحرة».

هذه الاقتراحات وغيرها مما سبق أن طرحه الزميل إبراهيم الأمين عبر «الأخبار»، نوقشت في أحد لقاءات الأربعاء النيابية مع الرئيس بري، وقال في حينه لرئيس لجنة الإعلام والحاضرين إنها اقتراحات عملية، وهناك إمكانية للعمل عليها. لاحقاً، تبين أن بعض هذه الأفكار تلزمها قرارات تصدر عن مجلس وزراء وليس صدور قانون.

ويتابع فضل الله: «طرحت إنشاء صندوق وطني لدعم الإعلام وفق آلية معينة، وحين كنا نناقش مشروع قانون الموازنة وجدنا مبلغ 500 مليون ليرة لدعم نقابة الصحافة. سألت: لمن تذهب هذه المبالغ؟ كيف يمكن أن نحوّل هذه الأموال لدعم العاملين في الصحف وليس أصحابها؟ هل ندعم الورق أم الطباعة؟ اتجهنا نحو أمور عملية لدعم الصحافة الورقية، ولكنها لم تقر».

الأزمة لم تنته بعد؟

ويتابع: «لا تستطيع لجنة الإعلام أن تؤمّن مورداً مالياً لدعم الصحافة. حين نتحدث عن دفع المال نذهب إلى الحكومة بالدرجة الأولى». يرى أن مناقشة الموازنة هي المكان الطبيعي لتأمين الدعم للصحافة الورقية، سألت عن مبلغ يقارب مليون دولار في السنة موزع بين نقابتي الصحافة والمحررين، «وراجعت ملف الجمعيات، وإذا بالدولة لا تريد التعاطي مع الإعلام بوصفه قضية أو ثروة للبلد، فتسحب أي مشروع لدعمه من حسابها، فيما هي تدعم الجمعيات، ومنها جمعية معنية بأدوية السرطان تتلقى دعماً بقيمة تتجاوز سبعة مليارات ليرة لبنانية سنوياً».

كل تلك الاقتراحات تقود إلى القول إن معالجة أزمة الصحافة الورقية «هي في صلب الموازنة، لكن إذا كانت الصحف لا تريد تقديم كشوفاتها، يصعب صرف المال العام من دون كشوفات. الحكومة هي المسؤولة عن معالجة هذا الموضوع».

تلفزيون لبنان

أزمة تلفزيون لبنان، حسب النائب فضل الله، احتلت حيزاً من البحث في اجتماعات اللجنة «وأخذنا وعوداً بالجملة، بينها وعد قطعه رئيس الحكومة بتعيين مجلس إدارة مع أول جلسة للحكومة غداة التسوية السياسية الرئاسية (نهاية 2016). لكن الحكومة صارت حكومة تصريف أعمال ومجلس الإدارة لم يعيَّن بعد»!

وعن رأيه في الاقتراح المقدم من وزير الإعلام بخصخصة الإذاعة اللبنانية وتلفزيون لبنان، رأى فضل الله أن الموضوع يحتاج إلى دراسة معمقة، سائلاً: «ماذا تعني الخصخصة ولدينا تلفزيونات خاصة؟ هل تريد الدولة منبراً آمَ لا؟ وما سياسة الجهة التي ستأخذه بعد خصخصته؟».

وعن طرح وزير الإعلام ملحم رياشي القاضي بإلغاء وزارة الإعلام وتحويلها إلى وزارة حوار وتواصل، يقول فضل الله: «وفق القانون الجديد، وضعنا صلاحيات وزارة الإعلام عند المجلس الوطني للإعلام، وما له علاقة بالصحافة سيكون من صلاحيات الوزارة. وحين يقرَّر إلغاؤها، يجب أن نعرف لمن تجيَّر منعاً للفراغ. لذا، هذا الأمر يستلزم نقاشاً هادئاً والموضوع غير مطروح للبحث».

سلطة الرقابة والمحاسبة

وإذا كانت اللجنة قد قامت بدورها، كما يقول رئيسها، فيما أخلّ المسؤولون عن القطاع بمسؤولياتهم، فلماذا لا يمارس النائب دوره في المراقبة والمحاسبة وهو الأساس في عمله؟ يؤكد فضل الله أن السلطة الرقابية لمجلس النواب تعطيه الحق إذا أخل الوزير بواجبه، إما بطرح سؤال للحكومة أو استجواب ثم نطرح الثقة بالوزير «هذه هي آلية الرقابة، ولكن هل هذا المفهوم معتمد في لبنان؟ لا أتحدث هنا عن مسؤولية وزير الإعلام بذاته، لكن في أيّ ملف من الملفات التي يفترض أن تنتهي في الهيئة العامة بما فيها أعمال اللجان، إذا وجدت الهيئة خللاً في عمل الوزير، فلها الحق بطرح الثقة، لكن التركيبة اللبنانية لا تسمح بهذه الممارسة الدستورية».

في آخر كلمة له في مجلس النواب، تحدث فضل الله عن هذه الإشكالية وقال: هل نريد مجلساً نيابياً عبارة عن منتدى لرجال الأعمال أم مجلساً تشريعياً ورقابياً، أم أن هناك سياسة معتمدة هي بمنع المجلس النيابي من القيام بدوره؟ «صدقوني، رغم كل سيئات النظام الطائفي، إذا طبقنا الآليات الموجودة في الدستور، فهي وحدها كفيلة بتحقيق الإصلاح بنسبة سبعين بالمئة».

اصطدمنا بواقع سياسي

رغم الفترة الطويلة الذي استغرقها بحثه، إلا أن اقتراح القانون الجديد للإعلام ليس هو القانون المرتجى «عدلنا بما يسمح بمرور القانون أمام الهيئة العامة. هل هذا القانون هو الطموح الأقصى؟ لا. في لبنان لا يمكن أن نصل إلى الطموح الأقصى لعدم إمكانية نفاذه أمام هذا الموزاييك اللبناني الموجود».

يختم فضل الله قائلاً: «أدعي أننا أنجزنا أكبر ورشة استراتيجية للإعلام. لم نعمل على الجزئيات، لكن اصطدمنا بواقع سياسي لم يكن الإعلام جزءاً من أولوياته». في رأيه، إن المعالجة «تتطلب وجود بيئة حاضنة».

حتى تتوافر هذه البيئة الحاضنة في بلد كلبنان، هل يبقى قانون الإعلام حلماً، أم يصبح حقيقة؟

ألغينا كلمة جرائم واستبدلنا بها مخالفات الإعلام، ووضعنا بنداً ينص على عدم المحاسبة على الرأي (مروان طحطح)

مجلس الإعلام شبيه بالمجلس الدستوري

حوّل إقتراح قانون الإعلام الجديد المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع من هيئة استشارية إلى هيئة تقريرية «وهذا أهم بند إصلاحي في قانون الإعلام، بحيث أصبح هو السلطة الفعلية على الإعلام المرئي والمسموع، وجزئياً على الإعلام الإلكتروني، بحيث أخرجنا السلطة على الإعلام من مجلس الوزراء» حسب النائب حسن فضل الله.

ولكن أي دور يمكن أن يقوم به مجلس يُعيَّن مناصفةً بين مجلسي الوزراء والنواب؟ يقول فضل الله: «ندرك جيداً تركيبة لبنان واستحالة تجاوز التقسيم الطائفي الذي نعمل في ظله. وأخذنا النماذج المعتمدة في الخارج كتجربة CSA في فرنسا (Conseil supérieur de l'audiovisuel) وكيف يتشكل وما هي صلاحياته، فلم يكن أمامنا خيار إلا أن نذهب باتجاه مجلس معين مثل المجلس الدستوري، وحاولنا بالفعل توصيفه حتى يكون مستقلاً يعيَّن أعضاؤه مناصفةً بين مجلسي النواب والحكومة، ولكن بعد تحديد مجموعة معايير، وأولها الكفاءة بطبيعة الحال».

مقالة

الأسد وبقاء حزب الله في سوريا: تبديد رهانات تل أبيب

علي حيدر

لم تكن المواقف التي أدلى بها الرئيس السوري بشار الأسد، الأسبوع الفائت، مجرد تعبير عن حقيقة الموقف الرسمي من مجمل الطروحات والتحديات التي تواجهها الدولة السورية في هذه المرحلة، بل شكلت أيضاً ـ في جانب منها ـ رداً عملياً على الرسائل والتهديدات المتواصلة التي يطلقها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وطاقمه السياسي والأمني له شخصياً، وللنظام في دمشق، وتحديداً للمؤسسة العسكرية. فقد أتى تأكيد الرئيس الأسد ـ في مقابلته مع قناة «العالم» الإيرانية ـ على بقاء حزب الله في سوريا، لفترة طويلة، وعدم وجود مانع لطلب بناء قواعد عسكرية إيرانية في سوريا، في مقابل إعلان تل أبيب المتكرر أن هدفها إخراج إيران (وحلفائها) من سوريا.

لتحقيق هذا الهدف وجَّه نتنياهو سلسلة تهديدات ورسائل متكررة، كجزء من استراتيجية انتهجتها إسرائيل في ضوء فشل الرهان على الجماعات الإرهابية، وعودة سيطرة الدولة على أغلب الأراضي السورية، بهدف مواجهة تداعيات انتصار محور المقاومة على الإرهاب في سوريا. ويرتكز الرهان الإسرائيلي على محاولة الاستفراد بأطراف محور المقاومة في سوريا، كل على حدة، بعدما أنتج الاتحاد في الميدان انتصارات تاريخية واستراتيجية في المعركة ضد الإرهاب. لهذه الغاية، تعمل تل أبيب على محاولة فرض معادلة تستهدف وضع الرئيس الأسد بين خيارين، إما بقاؤه على رأس النظام، أو بقاء إيران وحلفائها في الساحة السورية. هذه «المعادلة» كرر نتنياهو الحديث عنها في أكثر من مناسبة. كان آخرها خلال جولته الأخيرة في أوروبا، وأمام مركز أبحاث «Policy Exchange» في لندن حيث قال: «الرئيس السوري بشار الأسد ليس محصناً أكثر (من ذي قبل)، ولا نظامه أيضاً». تدرك تل أبيب أن الوجود العسكري الإيراني في سوريا، هو وجود محدود، وتراهن على أنها بتهديداتها تستطيع تحييد الدولة السورية وهو ما سيبقي إيران وقوى أخرى في سوريا مكشوفة: «إذا هاجم قواتنا، فسنضرب قواته ويجب على الأسد أن يأخذ ذلك بجدية». ومما يلفت الأنظار أن إسرائيل لجأت إلى هذا الخيار بعدما فشل المعسكر الغربي في التفرد بالدولة السورية وجيشها، وهو ما تمت مواجهته عبر تدخل حزب الله وإيران وبقية أطراف محور المقاومة وروسيا في المعركة الدائرة ضد الإرهاب في سوريا.

تحاول تل أبيب بتهديداتها أن تقدم وجود قوى محور المقاومة الداعم للخيار الاستراتيجي للدولة السورية، كما لو أنه مصدر تهديد لها. وتقدم هي في المقابل ضمانات أنها لن تمس سوريا في حال انسحبت هذه القوى! وعلى هذه الخلفية تهول على كافة الأطراف عبر ترداد مقولة باتت مستهلكة في الساحتين السياسية والإعلامية، وكررها نتنياهو قبل أيام في لندن: «هناك معادلة جديدة في سوريا يجب أن تفهم، وهي أن إسرائيل لن تتحمل تمركزاً إيرانياً»، وهو أمر مفهوم في خلفياته ورهاناته وأهدافه. لكن القيادة السورية وبقية أطراف محور المقاومة لديهم تجربة طويلة مع «عدم التحمّل» الإسرائيلي، بدءاً من لبنان حيث لم تكن تتحمل وجود حزب الله ولا تطور قدراته. وشنت العديد من العمليات العسكرية بهدف استئصاله وإضعافه. ولم تكن تتحمل منذ بدء الأحداث السورية منذ عام 2011، بقاء الرئيس الأسد على رأس الدولة السورية، بما يجسده من ثبات موقع ودور سوريا في معادلة الصراع ضد إسرائيل. والأمر نفسه ينسحب على المقاومة في داخل فلسطين.

في مقابل الرسائل الإسرائيلية على لسان أعلى رأس الهرم السياسي في تل أبيب، أتت مواقف الرئيس الأسد بما يبدد رهاناتها على تراجع أو ضعف أو تقدير خاطئ في القيادة السورية، على قاعدة «حفظ رأسها مقابل رأس المقاومة والتخلي عن فلسطين». ولدى التدقيق في الحرب التي خاضتها سوريا خلال السنوات الماضية، يلاحظ أن داعمي الجماعات الإرهابية كانوا يستندون إلى الرهان ذاته، وهو ما يظهر جلياً في العروض التي كشف عنها الرئيس الأسد مرة أخرى، عن التخلي عن العلاقة مع أطراف محور المقاومة مقابل وقف الحرب ضد سوريا. وهكذا، يتضح في شكل جلي أنه ليست هناك خيارات بديلة أمام سوريا وبقية أطراف محور المقاومة، بما يحافظ على موقعها في معادلة الصراع من أجل فلسطين، سوى تمتين هذا التحالف وتعزيز قدراته والتكامل بين أطرافه.

ومن أكثر ما يفترض أنه يحضر في تل أبيب، في ضوء هذه المواقف الحاسمة، وحدة صف محور المقاومة في مقابل استراتيجية التفكيك والاستفراد الإسرائيلية. ففي مقابل التحذير الإسرائيلي من التمركز الإيراني، اعتبر الرئيس الأسد أنه «لو وجدنا بالتعاون أو بالتنسيق أو بالحوار مع الإيرانيين أن هناك حاجة لوجود قواعد عسكرية إيرانية، فلن نتردد، ولكن حالياً الدعم الإيراني في شكله الحالي هو جيد وفعال». وفيما يتعلق بحزب الله وبقية القوى الحليفة لإيران، شدد الرئيس الأسد على أن «المعركة طويلة والحاجة لهذه القوى العسكرية ستستمر لفترة طويلة». بل ذهب إلى حد التعبير الصريح عن حجم دور حزب الله في المعركة القائمة في سوريا ومعها، عندما اعتبر أن «الحلف الثلاثي، يمكن اعتباره رباعياً بدخول حزب الله، ولو أننا نتحدث عن حلف ثلاثي كدول، ولكن حزب الله عنصر أساسي في هذه الحرب».

بعد المواقف المباشرة والصريحة والشجاعة للرئيس الأسد، بات صانع القرار في تل أبيب، أمام مواقف مُحدَّدة في مقابل فرضيات ورهانات يستند إليها في خياراته. وهو ما سيُعزّز لدى المؤسسة الإسرائيلية ما قاله نتنياهو قبل أسبوع، أمام جلسة الحكومة، أن إخراج إيران من سوريا هو «مسار طويل». بل سيرفع من مستوى المخاطرة لدى تل أبيب في الطريق إلى الأهداف التي تسعى لتحقيقها، ويؤدي إلى تقليص احتمالات تحققها، فيما يبدو واضحاً أن تلك الاحتمالات كانت مرتفعة جداً في وعي وحسابات صناع القرار السياسي والأمني، في بداية هذا المسار. في المضمون قد تكون مواقف الرئيس الأسد متوقعة كونها الأكثر ملاءمة لخيارات سوريا الاستراتيجية، وبهذا المعنى قد تكون تقليدية. لكنها في السياق والتوقيت، تشكل رسائل مدوية تحضر على طاولة القرار في تل أبيب. وتشكل مواقف الأسد مع مواقف الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله (لو اجتمع العالم كله ليفرض علينا أن نخرج من سوريا، فلا يستطيع أن يخرجنا من سوريا) تتويجاً سياسياً للرسائل الميدانية في «ليلة الصواريخ»، وإطاراً يحكم أداء محور المقاومة في المعركة الجديدة التي اجترحتها إسرائيل كخيار بديل عن هزيمة خياراتها التي ارتكزت على الرهان على الجماعات الإرهابية.

علم وخبر

«القوات» تضع طرابلس أولوية شمالية

تحضر القوات اللبنانية لإجراء نفضة داخلية، وتبديلات في منسقيات الأقضية. ومن المناطق التي ستركز «القوات» جهودها عليها، هي طرابلس، التي لم تنجح قيادة معراب في أن تنسج تحالفاً سياسياً ـ انتخابياً، «يحمل» مرشحها إيلي خوري. فضلاً عن وجود ملاحظات عديدة حول الأداء في منسقية طرابلس، «لذلك، سيكون هناك قريباً ورشة كاملة وضرورية»، بحسب المصادر. وتقول بإن طرابلس «ستكون، خلال المرحلة المقبلة، من أولويّة القوات، على جميع الصعد. فهي العاصمة الثانية للبنان، وصاحبة امتداد شمالي أساسي، وهناك ملفات تاريخية (اغتيال رئيس الوزراء الشهيد رشيد كرامي) يجب أن نطويها بالعمل وليس فقط بالكلام».

البوابات الإلكترونية تزال اليوم؟

أكدت قيادات فلسطينية تلقيها وعوداً من جهات لبنانية سياسية وعسكرية بإزالة بوابات التفتيش الإلكترونية التي ثبتها الجيش اللبناني عند مداخل عين الحلوة. وكانت خطوة الجيش التي تهدف الى ضبط حركة المطلوبين من المخيم وإليه، قد رافقتها ردود فعل شاجبة من الفصائل واللجان الشعبية، وأدت إلى تنظيم مسيرات للمطالبة بإزالة البوابات، وخصوصاً أنها تستكمل حصار المخيم بعد الجدار الاسمنتي الذي شيده الجيش من حوله. وعلم أن مراجع سياسية لبنانية دخلت على خط المعالجة، وخصوصاً الرئيس نبيه بري، وتم الاتفاق على إزالتها بدءاً من اليوم والتعويض عنها بخطوات أمنية أخرى.

احتجاج في تجمع المعشوق

دعت قيادات تجمع المعشوق للاجئين الفلسطينيين في منطقة صور الى تجمع احتجاجي يوم غد الثلاثاء أمام مقر الأونروا في صور، وذلك رفضاً لقرار إقفال مدرسة الطنطور التابعة لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التي بررت خطوتها بالأزمة المالية التي تمر بها.

تقرير

الانتخابات تُطيح بمُنسقية «القوات» في المنية ـ الضنية

لم تطو القوات اللبنانية بعد صفحة الانتخابات النيابية. ذهبت السكرة، وأتت فكرة المُحاسبة، والبداية كانت من منسقية المنية ـ الضنية. منذ نحو الأسبوع، عُمّمت مُذكرة داخلية تُفيد بإعفاء المُنسقية وكلّ المسؤولين الحزبيين من مهامهم

ليا القزي

شهرٌ و12 يوماً على انتهاء الانتخابات النيابية. سمح مرور هذا الوقت، بأن تهدأ «سَكْرَة» حزب القوات اللبنانيّة بـ«انتصاره» الانتخابي، لتبدأ الورشة التنظيمية. تقييم داخلي، مُحاسبة، مُساءلة، إعفاء من مهمات. إجراءات تبدو «طبيعية»، داخل الأحزاب، لا سيّما بعد استحقاق كالانتخابات. إلا أنّها أيضاً مؤشّر على وجود مُشكلة، «تُنغّص» فرحة الفوز بـ15 نائباً لـ«تكتّل الجمهوريّة القويّة»، وتُناقض كلّ الدعاية القواتية، عن قوّة التنظيم الحزبي لديها. ليست المرّة الأولى، التي يثبت فيها حزب «القوات»، أنه لا يختلف عن بقيّة الأحزاب. الفارق بين «القوات» وغيره، أنّه «أدهى» بستْرِ مشاكله الداخلية.

بداية «النفضة» الداخلية، انطلقت من مُنسقيّة المنية ـ الضنية. بحسب معلومات «الأخبار»، صدر تعميم

> **على رغم وعود المُنسقية، لم تتعدّ نسبة التجيير الألف صوت قواتي**

داخلي، يقضي بإعفاء مُنسقيّة المنية ـ الضنية ومسؤولي المكتب ورؤساء المراكز في المنطقة، من مهامهم. استقالة المُنسقية برئاسة ميشال خوري، أتت «استباقيّة وبمُبادرةٍ منه، بعد أن شعر بوجود نيّة لاستبداله». وافق رئيس القوّات اللبنانية سمير جعجع على الاستقالة، وأصبحت مُنسقية المنية ــ الضنية «بعهدة الأمين العام المُساعد لشؤون المناطق جوزف أبو جودة، إلى حين الانتهاء من إعادة الهيكلة، وتعيين مسؤولين جُدد». ميشال خوري رفض التعليق على موضوع الاستقالة، مؤكّداً أنّه لا يزال مُنسق المنية ـ الضنية. إلا أنّ المُقرّبين منه، يقولون إنّ خوري، لم يكن راضياً عن عمل المراكز الحزبية في المنطقة، خلال الانتخابات النيابية. وكان قد طلب «فصل أكثر من شخص، بسبب تساؤلات حول التزامهم الأخلاقي والمهني». أمّا الحديث عن إقالة أو طلب استقالة، «فمن المُستحيل أن يحصل ذلك، لأنّه يُشهد له بصيته الحَسَن وعلاقته السياسية الجيّدة مع معراب». ولكن، هنا تستدرك المصادر قائلةً إنّه، «إذا وَجَد ميشال خوري داعياً للاستقالة، من أجل أن يبقى ضميره مُرتاحاً، فهو سيُقدِم من تلقاء نفسه على هذه الخطوة، وتكون استقالة من منصبه كمُنسق وليس من القوات».

تجدر الإشارة، إلى أنّها ليست المرّة الأولى التي يبرز فيها الحديث عن استقالة ميشال خوري. ففي أيلول 2017، لوّح خوري باستقالته من المُنسقية، ردّاً على ترشيح قيادة «القوات» لمُستشار سمير جعجع، إيلي خوري عن المقعد الماروني في طرابلس. يومها، لم يجد ميشال خوري من يؤزره، من رؤساء المراكز في المنية ـ الضنية، فتراجع عن قراره بعد اجتماع عُقد في معراب.

الانتخابات النيابية، هي السبب الرئيسي لما يحصل في «القوات» في المنية ـ الضنية. المسألة تنقسم إلى قسمين: ضعف التنظيم، والاتهامات المُتبادلة باختلاسات مادية. في ما خصّ التنظيم، تقول مصادر قواتية إنّ «كلّ المُنسقين القواتيين في الأقضية، كانوا في فترة تصريف أعمال خلال الانتخابات، على أن يُستبدلوا لاحقاً. ولكن، عدم وجود رضا على أداء مُنسقية المنية ــ الضنية، في 6 أيار، عجّل البحث عن بدائل».

بحسب تقديرات معراب، فإن «البلوك» القواتي في الضنية يبلغ قرابة الـ«ألاف صوت»، «وكانت هناك كبيرة منهم، إلا أنّ نسبة التجيير لم تتعد الألف صوت». تعتبر المصادر أنّ السبب وراء ذلك «هو في دعم مُرشح (محمد الفاضل) لا يُشبه القوات، لا هو ولا تحالفه السياسي (تيار العزم). العديد من أبناء الضنية من المنتمين لحزب القوات، قاطعوا الانتخابات، لأنّهم لم يشعروا أنّهم معنيون بها». فبالتأكيد أنّه لو «دعمنا مُرشحَي تيار المستقبل، سامي فتفت وقاسم عبد العزيز، لكانت القدرة التجييرية أكبر». ولكن، إن كان فعلاً دعم محمد الفاضل يُعتبر قراراً خاطئاً، فلا يجوز أن تُحمَل المسؤولية فقط لميشال خوري، لأنّ الأمينة العامة لـ«القوات» شانتال سركيس ومُدير مكتب جعجع إيلي براغيد، كانا أيضاً مُتحمسين لهذا الخيار. لماذا لا تتم مُساءلتهما؟

النقطة الثانية، التي سرّعت في إنهاء مهمات جميع المسؤولين الحزبيين في المنية ـ الضنية، هي الملف المادي المُتعلق بالانتخابات، والذي تسبّب باستدعاء عدّة مسؤولين إلى معراب للتحقيق معهم. النُسخة الأولى من الرواية، تتهم المُنسقية بعدم تسليم رؤساء المراكز الأموال، التي وُعدوا بها، لقاء عملهم لمصلحة محمد الفاضل. أما النُسخة الثانية، فتتحدّث عن أنّ بعضاً من رؤساء المراكز في المناطق، وفور طلب المُنسقية دعم الفاضل انتخابياً، بدأوا تسجيل أسماء كثيرة، كمندوبين، ومنهم عدد من الحزبيين القواتيين. قام المسؤولون في القرى بذلك، من أجل أن يقتضوا الأموال على اسم المندوبين المُسجلين. عرفت القيادة بالموضوع، وبرزَ سؤال كيف تُسجّل أسماء قواتيين، في وقت أنّ هؤلاء يجب أن يلتزموا بخيار الحزب من دون بَدَل مادي؟ تردّ المصادر القواتية بأنّ «قصّة المال هي حلقة من حلقات الصراع الداخلي في المُنسقية، ولم يثبت أي شيء خلال التحقيق في هذا المَلَف».

لم يُعرف بعد من سيكون المُنسق الجديد في المنية ـ الضنية. اسمان بدأ التداول بهما، أمين سرّ المُنسقية داني سرحان، صاحب الطموح القديم في الحصول على هذا المركز. والمُهندس أندرو حبيب، المُقرّب من النائب أنطوان حبشي و«زميله» السابق في جهاز التنشئة القواتية. إلا أنّ المصادر تستبعد أن يتمّ تعيين أيّ منهما في المركز.

أعفيت المُنسقية من مهامها بسبب ضعف التنظيم، والاتهامات باختلاسات مادية (مروان بوحيدر)

إبراهيم: لا بُعد سياسياً لإجراءات الأمن العام

نفى المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم وجود أي بعد سياسي للإجراء الذي يقوم به الأمن العام بعدم ختم جوازات سفر عدد من الوافدين إلى لبنان، وبينهم رعايا إيرانيون، وقال لـ«الأخبار» إن هذا التدبير عادي وروتيني وتقوم به دول كثيرة منذ فترة طويلة وليس جديداً، وخصوصاً أن ختم بعض الدول قد لا يسمح بالحصول على تأشيرات سفر إلى عدد من الدول، مؤكداً أن ذلك لا يتنافى مع حرص الأمن العام في كل النقاط الحدودية براً وجواً وبحراً على تسجيل حركة الدخول والخروج وهي الأساس.

تقرير

نادر فرحات ضحية مؤامرة أميركية ـ إسرائيلية؟

طلبت السفارة الأميركية لدى الباراغواي اعتقال اللبناني نادر فرحات. وتسلّمه من قبل الولايات المتحدة. التُهمة تبييض أموال. وأنشطة غير مشروعة. دعماً لحزب الله. السفارة اللبنانية لدى الباراغواي ضغطت لعدم تسليم فرحات. ما أدّى إلى انطلاق حملة أميركية ــ إسرائيلية. تحرّض ضدّ البعثة الدبلوماسية اللبنانية ووزارة الخارجية اللبنانية

فصلٌ جديد من «مُسلسل» اتهام لبنانيين، تحديداً في أميركا اللاتينية، بتمويل «أنشطة غير مشروعة» لحزب الله، حصل في 17 أيار الماضي. السلطات في باراغواي، بناءً على طلب من سفارة الولايات المتحدة الأميركية في أسونسيون، داهمت مركز صرف العملات (Unique SA)، واوقفت اللبناني نادر محمد فرحات (من بلدة بيت شاما في قضاء بعلبك، مواليد عام 1975)، «المُتهم» بتبييض 1,3 مليون دولار من أموال المخدرات. وطلبت السلطات الأميركية تسلّم فرحات، لمُحاكمته في الولايات المتحدة. القائم بالأعمال بالوكالة في سفارة لبنان لدى الباراغواي، المستشار حسن حجازي، تحرّك من أجل منع «وضع اليد» الأميركية على فرحات. وقد طلب حجازي من المدعي العام في الباراغواي، عدم تسليم فرحات، ومُحاكمته في أسونسيون.

قيام الدبلوماسي اللبناني بـ«واجبه» المهني، استدعى حملة عنيفة ضدّه، بقيادة المسؤول في مركز الدفاع عن الديموقراطية (يتلقى المركز أموالاً من منظمة المؤتمر اليهودي العالمي) إيمانويل أوتولينغي. نشر الأخير، في 15 حزيران، تقريراً في مجلة «فورين بوليسي» الأميركية، مُستخدماً لغة وقحة وفوقية وتحريضية ضدّ لبنان ووزارة الخارجية والوزير جبران باسيل والدبلوماسي حسن حجازي. المُثير للسخرية، أن يُنشر التقرير، الذي لا يستند إلى أي أدلة، في مجلّة تدّعي بأنّها «مصدر موثوق» وتُنادي دوماً بحقوق الإنسان.

تقرير أوتولينغي الاستخباراتي، اتهم السفارة اللبنانية لدى الباراغواي بمنع تسلم فرحات، المُتهم بالانتماء إلى «فرع صفقات الأعمال، وهو أحد فروع منظمة الأمن الخارجي التابعة لحزب الله». علماً أنّ هذا الفرع غير موجود، ولا يعدو كونه جزءاً من المعلومات المغلوطة التي نشرها الكاتب، كقوله إنّه «هناك أدلة أنّ حزب الله يُرسل مسؤولين رفيعي المستوى إلى الحدود الثلاثية بين باراغواي والأرجنتين والبرازيل، من أجل تنسيق عمليات تجارة المخدرات». ما هي الأدلة؟ لم يجد أوتولينغي أنّ من واجبه توضيح ذلك لقرّاء المجلّة الأميركية.

اتهام فرحات بتبييض 1,3 مليون دولار أميركي، ومنع الولايات المتحدة من تسلّمه، وتصرفات حسن حجازي، عدّها التقرير «إشارة مؤكدة على أنّ وزارة الخارجية في بيروت تُعطي أولوية لمصالح حزب الله على حساب مصالح لبنان». منح الكاتب «امتيازاً» لنفسه، بأن يُملي على الولايات المتحدة بأن لا تسمح «بأن يمرّ هذا الأمر مرور الكرام». كما أنّه «أمَر» باراغواي بوجوب إعلان أنّ حسن حجازي «شخص غير مرغوب به، وإعادته إلى لبنان»، مُضيفاً أنّ من شأن ذلك أن يُشكّل رسالة واضحة «إلى جبران باسيل، بأنّه يُمكنه الحصول على مساعدات من الولايات المتحدة، وبإمكانه أن يُقدّم عروضاً لحزب الله، ولكن لا يُمكنه القيام بالأمرين في الوقت نفسه، ويفلت من العقاب»!

من جهتها، قالت مصادر دبلوماسية لبنانية لـ«الأخبار» إنّه لا علاقة لنادر فرحات «بالمَلَف المُتهم به. فضلاً عن أنّ ملكية محل الصيرفة، تعود إلى زوجته وعائلتها، وليس له». زوجة فرحات من أصول تايوانية، كانت هناك محاولة لتوقيفها مع زوجها، «ولكن بصراحةٍ، لأنّها ليست لبنانية ولا تنتمي إلى الطائفة الشيعية، وبالتالي لا تُفيد الدعاية الأميركية ــ الإسرائيلية بدعم نشاطات حزب الله، لم تُوقف».

تضيف المصادر أنّ التُهمة بُنيت على أساس أنّ «أشخاصاً، يُرجّح أنّهم رجال استخبارات، زاروا فرحات في محلّ الصيرفة سائلين إياه عن إمكانية تحويل أموال إلى الولايات المتحدة. جوابه كان إيجابياً. فردّوا عليه بأنّ قيمة المبلغ 130 ألف دولار. قال فرحات لمُحدثيه، أنّ بإمكانه تحويل هذا المبلغ». بناءً على ذلك، جرت المُداهمة، ونُقل فرحات بالطائرة إلى أسونسيون، «وهو حالياً في مكان احتجاز خاص». حسن حجازي زار فرحات، برفقة أحد المُحامين من الباراغواي «الذي وجد أنّ عدداً من الصفحات في مَلَف فرحات القضائي، منزوعة، واحتمال أن يكون المَلَف مُركّباً هو احتمال كبير». تدخّل حسن حجازي مع المُدعي العام في الباراغواي لعدم توجيه تهمة لفرحات، وعدم تسليمه إلى الولايات المتحدة، مع إرسال كلّ الأوراق اللازمة إلى وزارة الخارجية اللبنانية.

وكانت «الخارجية اللبنانية» قد أصدرت أمس بياناً ورد فيه أنّ التقرير الذي نشرته المجلة الأميركية «هو خبر غير دقيق». ورأت أن مضمون التقرير، لجهة ربط تدخل القائم بالأعمال بالوكالة في هذه القضية، «هو غير صحيح ولا يمت إلى الواقع بصلة»، معتبرة أن «من واجبات الدبلوماسي متابعة الشؤون القنصلية لأبناء الجالية».

(الأخبار)

مقال

أحلام سعد... على شاكلة من؟

إيلي الفرزلي

ظن الرئيس سعد الحريري أن مكافحة الفساد هي «الترند»، فانضم إلى «الجوقة». صارت مكافحة الفساد أولى أولويات الحكومة المقبلة. عفا الله عما مضى إذن، لكن أول الغيث فيديو كوميدي يتحدث فيه عن المدير العام لهيئة أوجيرو عماد كريدية، الذي «يحقق حلم الرئيس رفيق الحريري». بدا ذلك بمثابة ضربة استباقية مباشرة للهيئات الرقابية. ما هي الرسالة التي يريد الحريري إيصالها للهيئات الرقابية التي تحقق بفساد أوجيرو، لا سيما منها التفتيش المركزي الذي يتبع إدارياً لرئاسة الحكومة؟ من يريد محاربة الفساد، خصوصاً إن كان رجل دولة، عليه أولاً أن يدرك أن ألف باء محاربة الفساد هي ترك الجهات الرقابية تقوم بعملها من دون أي ضغط أو حتى تهليل كما تفعل وسائل إعلام رئيس تيار المستقبل.

ولو كان الحريري حريصاً على الدولة ومؤسساتها أو حريصاً حقاً على مكافحة الفساد لما أعطى كريدية أو غيره صك براءة مسبق، وظيفته إحراج الهيئات الرقابية. هل ثمة من يتجرأ على القول بعد ذلك أن كريدية أخطأ؟

ثم لماذا إقحام الرئيس رفيق الحريري في قضية خاسرة؟ ما هو «حلم الشهيد» الذي حققه كريدية بهذه السرعة القياسية. على مدى سنة من عمر قيادته لأوجيرو، لم يظهر سوى التوظيف العشوائي وتعزيز حضور الشركات الخاصة في قلب الهيئة لمنافستها على زبائنها بأسعار أرخص وخدمات أفضل. أما خدمة «الفايبر أوبتيك» التي يفاخر كريدية بأنها انطلقت، داعياً إلى انتظار أربع سنوات جديدة لتعميمها، فتلك خدمة أطلقها الوزير السابق شربل نحاس عام 2009، فصار كل وزير يأتي بعده ينسب الإنجاز له، وإن من زوايا مختلفة. يدعو كريدية إلى مؤتمر صحافي ضخم. يعلن فيه أن لبنان صار على سكة «الفايبر أوبتيك» ثم تكون النتيجة: لا إنجاز.

لماذا الآن؟ لماذا انتظر الحريري كل هذه المدة ليأتي بالرجل الذي يحقق حلم أبيه. لماذا لم يمط اللثام عن اكتشافه عام 2006 مثلاً، عندما قرر إعادة عبد المنعم يوسف إلى وظيفته؟ ولماذا أبقى مظلة الحماية فوق رأس يوسف لعشر سنوات، فيما كان يملك مفتاح تحقيق أحلام الرئيس الشهيد بيده منذ ذلك الوقت؟ هذه بلا شك صدمة كبيرة للحريريين. كان ساسة تيار المستقبل بكبيرهم وصغيرهم يعتبرون أن يوسف هو رجل الحريرية الأول وها هم يكتشفون خطأهم. سعد الحريري نفسه عندما تولى السلطة اعتبر يوسف، الذي «اكتشفه» والده عام 1995، خطأً أحمر في صراعاته مع الوزراء المتعاقبين. هو الذي لطالما وصفه بـ«the telecom strong man» (رجل الاتصالات القوي). الحريري أيضاً اكتشف خطأه.

إذن، هي ليست قضية أحلام تتحقق. هي محاولة للرد على ما يصفه «الهجوم المنظم» على رجله الجديد في قطاع الاتصالات. هو للمناسبة ليس رجله الأول حتى. نبيل يموت يسبقه بأشواط ويُحكى أن كلمته لا تصير اثنتين في الهيئة. هو وزير اتصالات الظل... وربما الوزير الفعلي قريباً.

ليس الدفاع عن كريدية سوى عيّنة بسيطة عن رؤية سعد الحريري لمكافحة الفساد. الصفقات التي مررت في حكومته الماضية لا يمكن إحصاؤها. في كل قطاع ثمة شركة متعهدة يكون أحد أصحابها مقرباً من الحريري. جهاد العرب وهشام عيتاني مثالان حيّان. الاسمان يسبقان صاحبيهما إلى أي مشروع حتى لو لم يطرح بعد. بعد «سيدر» تحمّس عدد من أصحاب الشركات للاستثمار في مطار بيروت، في إطار الشراكة بين القطاعين الخاص والعام. قيل لهم في مجلس الإنماء والإعمار: لا تتعذبوا، فالمرحلة الأولى ستكون من نصيب العرب. مجلس الإنماء والإعمار بحد ذاته هو واحد من «إنجازات» رفيق الحريري. الدولة بمفهوم الحريري ليست سوى إدارات رديفة تأكل الإدارات الرسمية التي لا يؤمن الحريري بها ولا ابنه. تحقق ذلك الحلم في الكثير من القطاعات، إلا في الاتصالات، حيث ظلت «إتصالات لبنان» حلماً لم يتحقق.

النكتة الفعلية أن البعض لم يجد للدفاع عن أوجيرو سوى اتهام الآخرين بالفساد أو تنفيذهم لحملات سياسية. ظنوا أنهم بذلك يبعدون التهمة عن أسيادهم. رحم الله رفيق الحريري، الذي كان أول من منهج مفهوم شراء الذمم. أنشأ طبقة كاملة من السياسيين والصحافيين المرتهنين، الذين لا يزال معظمهم حاضراً في يومياتنا ويظن أن الجميع على شاكلتهم.

قضية اليوم

حرب جنبلاط على العهد... هروب إلى الأمام

ثمّة حسابات جديدة عند وليد جنبلاط، تدفعه إلى شبه قطيعة مع ميشال عون. بعد أشهر من المناكفات، اختار جنبلاط الهجوم أفضل وسيلة للدفاع، في وجه عهد عون. مختصراً رؤيته بأنه «عهد فاشل من أول لحظة». وهو يستجمّ في السويد، أبعد من الحرب مع عون. يذهب جنبلاط في تقديم مقاربة «لا تخدم جهود حلّ ملف النازحين السوريين»، حسب خصومه

فراس الشوفي

سلّف النائب السابق وليد جنبلاط عهد الرئيس ميشال عون حين اقترع لمصلحته في انتخابات الرئاسة من دون تفاهمات مسبقة، ثم خاض العهد في وجهه انتخابات نيابية مفصليّة، تلتها محاولات لتوزير النائب طلال أرسلان. الآن، يجد جنبلاط أن مصلحته في شدّ العصب الدرزي، أثمن من العلاقة مع العهد.

يعرف جنبلاط جيّداً كيف يحوّل التهديد إلى فرصة. بتغريدة واحدة، فاقم الصراع مع عون، وفتح سجالاً

> يريد جنبلاط تطويق الحريري لضمان دعم الأخير له إذا أصرّ عون على توزير أرسلان

كلاميّاً كلّما زاد العونيون حدّته، تكتّل الدروز الجنبلاطيون حول زعيمهم، واستقطبوا من الشريحة الرمادية. غير أن السجال وصل الى مراحله الخطيرة في نهاية الأسبوع، بين مناصري الحزب التقدمي الاشتراكي والتيار الوطني الحرّ على مواقع التواصل الاجتماعي، وكاد ينتقل التوتّر إلى الشارع في المتن الأعلى، حيث تبرز «جماعة الرؤوس الحامية» في الفريقين، أكثر من مناطق التماس الأخرى في الشوف وعاليه. ولأجل ذلك الخطر، جاءت التهدئة في البيان الذي صدر عن «التيار» وعن «الاشتراكي» في منطقة بعبدا ليل السبت ـ الأحد الماضي، من دون تدخّل وسطاء، في «هدنة» مرحلية من صراع مفتوح، يصعب التحكم به، وخصوصاً إذا تشابكت تطوّرات الداخل اللبناني وتحوّلات الإقليم.

لا يمكن الفصل بين مواقف جنبلاط الأخيرة، حيال العهد (قال إنه «فاشل من أول لحظة») ثم حيال ملفّ النازحين السوريين، وبين زيارته الأخيرة للسعودية، والعلاقة الجديدة مع حزب الله، التي انتقلت من درجة التواصل الأمني ـ السياسي على مدى السنوات العشر الماضية، إلى مرحلة التفاهم، وبقنوات وخطوط اتصال سياسية جديدة.

داخلياً، يحاول جنبلاط بخطواته التصعيدية تسجيل النقاط، وأولاها تحضير الأرضية في الطائفة لتوريث النائب تيمور جنبلاط، في سابقة انتقال سلس، بعدما اعتادت الزعامة وراثة «الدم»، على الأقل في الأعوام المئة الأخيرة. ولا يهمل جنبلاط قطع الطريق على عون في «الجبل الدرزي»، عبر شدّ العصب ذاته، وفي تأكيده على رفض أي تمثيل للدروز في الحكومة من خارج العباءة الجنبلاطية.

العلاقة مع السعودية مصيرية بالنسبة الى جنبلاط. فهي تحميه من تحمّل عبء مبعدين دروز من الخليج في حال القطيعة مع المملكة، يرفدون الكثير من عائلاتهم في الجبل بمال الاغتراب، ويؤمّنون الحدّ الأدنى من الدورة الاقتصادية. وفيما يطمح جنبلاط إلى استئناف الدعم المالي السعودي، يريد أن يطوّق الرئيس سعد الحريري بالعلاقة مع السعودية، لضمان دعم الأخير له إذا أصرّ عون على توزير أرسلان عن أحد المقاعد الدرزية الثلاثة في الحكومة.

وعدا عمّا يراه جنبلاط خطر الاصطدام بـ«المجتمع الدولي» إذا استمر لبنان في المواجهة مع المفوضية العليا للاجئين في ملف النازحين السوريين، تفرض الأجندة السعودية نفسها عليه، وعلى رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، الذي اضطر إلى «مسايرة» موقف عون حيال قضية النازحين، بعد التماس نبض الشارع المسيحي، وتأييده مواقف رئيس الجمهورية.

في أجواء الزيارة السعودية، كلامٌ كثير عن ضرورة مواجهة جنبلاط والحريري لحزب الله في الداخل اللبناني، على وقع الصراع السعودي المفتوح ضد الحزب في الإقليم.

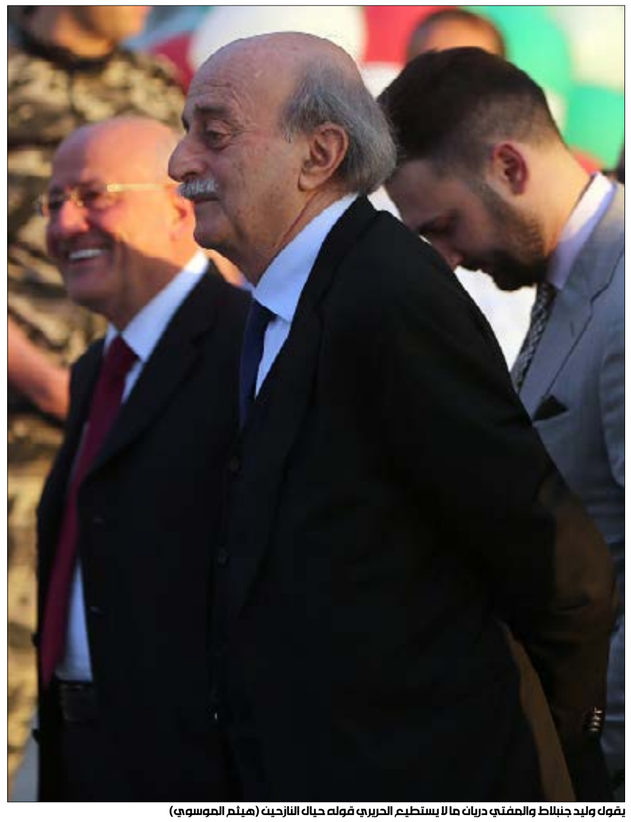

يقول وليد جنبلاط والمفتي دريان ما لا يستطيع الحريري قوله حيال النازحين (هيثم الموسوي)

وجنبلاط، يفهم جيّداً مخاطر تنفيذ الأجندة السعودية بحذافيرها. فحين يهاجم رئيس «الاشتراكي» الرئيس السوري بشار الأسد وعون بهذه الحدّة، يُفهم موقفه هروباً إلى الأمام تفادياً للهجوم على حزب الله، الذي ساهم إلى حدّ كبير في حماية موقعه، وضبط هجوم عون عليه.

ووقفة الحزب إلى جانب جنبلاط، ليست حرصاً على موقع الدروز في النظام اللبناني فحسب، بل لحسابات كبرى، متصلة بدور الدروز في الإقليم، من السويداء إلى الجولان وفلسطين المحتلة.

يبقى السجال حول النازحين السوريين في لبنان الفخّ الأكبر. ثمّة من يريد لبنان أُردنّ آخر، مع ملفّ النازحين التفجيري، لاستمرار الضغط على حزب الله والأسد، وتشكيل تحوّل ديموغرافي ملموس. ومفصل النازحين، بمعزل عن ماهية الموقف اللبناني منه، يصبح خطراً جدياً داهماً متى ينقسم الموقف اللبناني حوله بشكلٍ حاد، مثلما بدأت ملامح الانقسام الآن بالبروز، وخصوصاً بعد موقف المفتي عبد اللطيف دريان في خطبة عيد الفطر.

يقول جنبلاط ودريان ما لا يستطيع الحريري قوله حيال النازحين، وهو المكبّل بموقف رئيس الجمهورية، وبقلق لبناني عام حيال وجود النازحين وخطر «التوطين».

لدى حزب الله تصوّر واضح للاستخدام السياسي الذي يسعى «المجتمع الدولي» إليه من ملفّ النازحين، ويتشارك فيه القلق مع حلفائه والتيار الوطني الحرّ في الداخل اللبناني، ومع الشريحة الأكبر من اللبنانيين. يدرك الغربيون والخليجيون، و(طبعاً جنبلاط)، أن إسقاط الأسد بات أمراً مستحيلاً والحرب العسكرية في سوريا شارفت على النهاية. لكن هؤلاء يسعون إلى تخفيض «رصيد الأسد» للمرحلة المقبلة، وإفقاده عناصر القوّة التي يستجمعها، بمنع أي انتعاش للعلاقات الرسمية مع لبنان واستخدام النازحين في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وفي لبنان، بتحويل النازحين إلى ورقة ضغط ديموغرافية ـ أمنية على حزب الله، وعلى سوريا نفسها، بعرقلة مساعي العودة الطبيعية إلى المناطق الآمنة الواقعة تحت سيطرة الجيش السوري.

وإن كان موقف دريان مفهوماً بتحويل ملفّ النازحين إلى سجال مذهبي لتعقيده، انسجاماً مع مناخ دولي وسعودي، فإن موقف جنبلاط المتقدّم على الحريري في ملف النازحين يجذّر الصراع أكثر، بخروجه عن شبه إجماع شعبي لبناني قلّما وجد حيال خطر داهم، سيدفع الدروز ثمنه في المستقبل، قبل غيرهم، بوصفهم طائفة مؤسسة للكيان اللبناني. ومع كلّ الوعي الذي يبديه حزب الله بالتعاطي مع جنبلاط، ليس بإمكان للحزب أن يحتمل عرقلة جهوده وجهود عون لحلّ ملفّ النازحين، ومثله الرئيس نبيه بري، الذي قد يجد نفسه محرجاً في الدفاع عن مواقف حليفه الدائم.

هل يبادر بري بالتنسيق مع قيادة حزب الله إلى رأب الصدع الجنبلاطي ـ العوني، أم يترك للزعيم الدرزي أن يختار التوقيت الذي يعتقده «مناسباً» من أجل أن يوفّر لنفسه المخرج، وهو الخبير التاريخي المحلف بـ«المخارج»؟

تقرير

فطر غير سعيد في البقاع: جرائم ثأر بالجملة

(هيثم الموسوي)

رامح حمية

لم يمر عيد الفطر سعيداً على بلدة سرعين الفوقا وجوارها. فجعت البلدة بجريمة ذهب ضحيتها قتيلان بينهما سيدة في الخمسين من العمر. تعود جذور الجريمة إلى ما يزيد على سنة. في شباط من عام 2017 حصل إشكال فردي ذهب ضحيته ثلاثة قتلى على خلفية «تشفيط سيارة». قتل في الإشكال حينها كل من محمد زلغو شومان والعسكري شومان شومان، والطفل حسين شومان متأثراً بجروحه بعد إصابته برصاصة خلال الإشكال.

جريمة ثاني أيام عيد الفطر جاءت على خلفية «ثأرية»، وبحسب مصادر أمنية، فقد حاول عدد من أفراد عائلة شومان (جب آل مراد) تنفيذ «كمين» ضد أفراد من عائلة شومان (جب آل شبلي)، حيث عمد ما يقارب 15 مسلحاً ملثماً يستقلون سيارتين، إحداهما من نوع بيك أب تاكوما، أتوا من جهة «ضهور البطحة» في جرود سرعين، إلى إطلاق النار بكثافة على منزل علي شومان، الذي أصيب بداخله كل من ر. شومان، وشقيقه ع. شومان إصابتين بالغتين، وكل من ر. شومان، وم. شومان، في حين أصيبت السيدة منى عبدالله شومان برصاصة في ظهرها ما أدى إلى مقتلها على الفور، بينما كانت على الطريق أمام المنزل.

بعد ذلك، تطور الإشكال إلى تبادل لإطلاق النار ما أدى إلى مقتل حسين شومان «أحد الشبان الذين شاركوا في تنفيذ الكمين»، بحسب مصادر أمنية وعائلية.

الاشتباكات استمرت ما يقارب الساعتين إلى أن تدخلت قوة من الجيش عملت على تطويق ذيول الحادثة ومداهمة عدد من منازل ع. شومان وضبطت بحوزتهم قنابل يدوية وذخائر وأعتدة عسكرية.

وأمس شيّعت بلدتا سرعين الفوقا وسرعين التحتا المحاذيتين لبلدة النبي شيت الشاب حسين شومان، وسط مزيج من أجواء الحزن والتوتر والغضب وفي ظل انتشار الجيش، على أن تشيع السيدة منى عبدالله شومان اليوم.

والجدير ذكره أن بلدة سرعين الفوقا من القرى المختلطة طائفياً، وتتميز بقربها من مدينة زحلة أكثر منها إلى بعلبك، وتحدها بلدة النبي شيت وتقع قبالة بلدة بدنايل مباشرة، وثمة سهول متشابكة تاريخياً.

وقد طالبت مصادر عائلية الأجهزة الأمنية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع حصول ردود فعل على الجريمة النكراء التي حصلت، وتضافر جهود الفعاليات العائلية والحزبية والعشائرية من أجل تخفيف حدة الاحتقان تمهيداً للوصول إلى مصالحة بين أفراد العائلة الواحدة والتي خسرت 5 أفراد في غضون عام وأربعة أشهر.

> قتلى في سرعين الفوقا وزيتا من آل شومان والجمل وجعفر

من جهته، أكد رئيس بلدية سرعين الفوقا عطريف شومان لـ«الأخبار»، أن الحادثة أليمة بخسارة اثنين من أبناء البلدة، كاشفاً عن مساع من قبل حزب الله وفعاليات البلدة والقرى المجاورة لإصلاح ذات البين بين أبناء العائلة الواحدة بعد أن تهدأ النفوس.

من جهة ثانية، عاشت البلدات البقاعية الحدودية أجواء من التوتر على أثر تجمع عدد من شبان عشيرة آل جعفر، وتهديدهم أفراداً من عائلة الجمل في بلدة العصفورية وحويك، مطالبين بتسليم مرتكبي جريمة قتل الشاب محمد شامل جعفر من قبل شبان من آل الجمل. إلا أن فعاليات عشائر آل جعفر وزعيتر وعلوه سارعت إلى تهدئة حالة الغضب، مشددين على تسليم قاتلي محمد شامل جعفر للأجهزة الأمنية حتى تأخذ الأمور مجراها القانوني والقضائي.

ووفق مصادر أمنية، أقدمت عصابة على سرقة سيارة إلى زيتا قبل نحو أسبوعين، فأخذ مسؤول حزب الله في البلدة معالي الجمل على عاتقه استردادها وإعادتها إلى أصحابها في بلدة قصرنبا، وتطور الأمر إلى اشتباك أدى إلى مقتل معالي الجمل، فردت عائلة الأخير بقتل محمد شامل جعفر، بحسب المصادر نفسها.

التراكمات التي تنذر بخطورة الوضع في البقاع الشمالي، تحدث عنها النائب اللواء جميل السيد الذي استغرب عدم توقيف مرتكبي الحوادث اليومية، متحدّثاً عن مؤامرة على المنطقة جراء ما تشهده من إهمال أمني مؤخراً تتحمل مسؤوليته القوى الأمنية على اختلافها، ويقول السيد لـ«الأخبار» إنه عندما يتعدى الأمر حدود التقصير بتحول إلى تواطؤ، وإذا غابت المسؤولية والمحاسبة تصبح المسألة تواطؤاً لا بل تآمراً على المنطقة وأهلها، معتبراً أن بعض الإهمال تقصير ولكن الكثير من التقصير هو مؤامرة.

ليس المطلوب اليوم نبش القبور والتراكمات السابقة كما يقول السيد، «وإنما محاسبة المرتكبين والمسؤولين عن الحوادث اليومية المتكررة، لا بل إن بعض الأجهزة الأمنية تحرّض على كتابات وتصاريح ضدنا بتهمة أننا نطالب بالأمن بدل الإنماء والعفو، بينما المقصود منع الحوادث اليومية وملاحقة المرتكبين»، وختم: «الأمن ليس مداهمات والجيش يملك من التقنيات والتجهيزات ما يكفي لتوقيف كل من يرتكب حوادث من دون أن يكون المطلوب العودة إلى الوراء».

تقرير

عشرات الأسماء مرشحة للشطب من مرسوم التجنيس!

يكاد يكون التواصل يومياً بين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ومدير عام الأمن العام اللواء عباس إبراهيم. بطبيعة الحال، يكون مرسوم التجنيس ثالثهما في هذه الأيام. التدقيق في القصر الجمهوري بنتائج عمل فريق الأمن العام يوازيه اهتمام استثنائي من وزير الداخلية نهاد المشنوق، الذي كان يريد للمهمة أن تنجز قبل عيد الفطر، ليتبين له أن التدقيق يحتاج إلى مزيد من الوقت قد لا يتعدى نهاية الأسبوع الطالع

داود رمال

بعدما وُضع مرسوم التجنيس في عهدة اللواء عباس إبراهيم حتى يتبين له بياض الأسماء المستحق من سوادها المهرب في العتمة، طلب رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، ومن دون أي ضجيج، تحديد مكامن الخلل الذي تسلل منه وعبره من تجرأوا على فعل أبعد ما يكون عن أمانة المسؤولية، وبالتالي وفروا مادة سياسية لمن هم على استعداد دائم للتصويب على رئاسة الجمهورية.

يدرك عون أنه ليس وحده المسؤول عن المرسوم. ثمة مرجعيات أخرى أدرجت أسماء في متن المرسوم وسهلت من حيث تدري أو لا تدري استخدامه جسر عبور لاستهداف رئيس الجمهورية، غير أن المعترضين قرروا التصويب حصراً على بعبدا.

لماذا؟ يجيب المقربون لأنه يمتلك شجاعة وطريقة في ممارسة الحكم لم يألفها الآخرون. فعندما زاره اللواء إبراهيم وعرض عليه المخارج المطروحة لحل أزمة مرسوم التجنيس، وكلها رهن بشجاعة رئاسة الجمهورية، كان جواب عون: أنا مستعد لتحمل المسؤولية كاملة وليسجل التاريخ أنني وقعت على مرسوم وقررت تجميده استجابة للرأي العام وليس لأهواء السياسيين أو أصحاب الغرضيات.

أدرك عون أن الإنجاز الذي حققه التيار الوطني الحر في الانتخابات النيابية، والدعم الشعبي المتنامي لكل من يتبنى مشروع بناء الدولة وتطبيق الدستور، بما في ذلك مكافحة الفساد، «حرّك المتضررين الذين ما انفكوا يصوبون على رئيس الجمهورية منذ اليوم الأول لاعتلائه سدة الرئاسة الأولى. لذلك، أصبح مرسوم التجنيس شماعة لاستهداف رئاسة الجمهورية وصولاً إلى إضعافها وشل قدراتها في المرحلة المقبلة، لكن هؤلاء لا يخبرون حقيقة الجنرال الذي تعود أن يخرج من كل أزمة أكثر صلابة وقوة».

«لم يستطيعوا النيل من رئيس الجمهورية لا في السياسة بتثبيت التسوية الرئاسية وتحصينها بالانتخابات النيابية وبوضع البلد على مسار تأليف حكومة العهد الأولى، ولا في الأمن بعدما ثبّت معادلة الاستقرار بقدرات وطنية، رسمية ومقاومة، مما دفع الخارج إلى اللحاق بهذا الإنجاز عبر إعادة إحياء مقولة المظلة الدولية الحامية للاستقرار اللبناني، وفي كل هذا، هناك متضررون، وبالتالي المطلوب محاصرة الرئيس القوي وشن حملة ممنهجة عليه» على حد تعبير المقربين من رئاسة الجمهورية.

لم يعتد هؤلاء المتضررون، يقول القريبون من عون، «على رئيس جمهورية يلجأ إلى ممارسات دستورية تحصل للمرة الأولى في تاريخ لبنان، فهل يرفع أحد غيره الصوت في موضوع النازحين الذي يهدد لبنان في كيانه ومستقبل وجوده؟ ولماذا لم يصوب على الرئيس سعد الحريري أو وزير الداخلية نهاد المشنوق، وهما شريكان بالتوقيع على مرسوم التجنيس، هذا كله إن دل على شيء، إنما على أن الهدف هو ميشال عون».

في المعلومات، أن الامن العام، وبإشراف

> عون والمشنوق سيتسلمان تقرير إبراهيم قبل نهاية الأسبوع

اللواء إبراهيم، يواصل عملية الاستعلام عن أسماء 430 شخصاً شملهم مرسوم التجنيس، وعدا عن الأسماء الخمسة التي كانت موضوعة في خانة الشبهة من قبل بعض الأجهزة الأمنية، قبل توقيع المرسوم، يجري الحديث عن عشرات الأسماء التي وضع الأمن العام ملاحظاته عليها أو أدرجها في خانة غير المستحقة للجنسية، على أن يترك لدوائر القصر الجمهوري أو السراي الكبير أو وزارة الداخلية أن تتخذ القرار النهائي بالأخذ بملاحظات الأمن العام أو إهمالها. ومن المتوقع أن يسلم اللواء إبراهيم تقريره النهائي إلى كل من عون والمشنوق قبل نهاية الأسبوع الحالي.

في السياق نفسه، قالت مصادر معنية بالمرسوم إن مجريات مرسوم التجنيس الأخير تفرض وضع معايير حقيقية، بحيث لا تمس الصلاحية من جهة، ولكن تحترم المعايير في المستقبل من جهة ثانية، وأكدت أن رئيس الجمهورية وعد رئيس المجلس النيابي نبيه بري بإعداد مرسوم جديد للتجنيس فور الانتهاء من المرسوم الحالي، على أن يراعى فيه التوازن الطائفي الذي غاب عن المراسيم الثلاثة (1994 و2014 و2018).

(مروان طحطح)

تحقيق

السيل الذي اجتاح راس بعلبك، الاسبوع الماضي، اوقع أضراراً جسيمة لحقت بالمنازل والممتلكات، واسفر أيضاً عن شبهات تحيط باعمال بناء مجرى السيل الذي تشير الكشوفات الاولية إلى سوء في اشغاله، ما أدى إلى تسبّبه بالنكبة التي المّت بالبلدة

سيل راس بعلبك رائحة فساد تفوح من المجرى!

رامح حمية

يختلف أهالي راس بعلبك حول قوة السيل الذي ضرب بلدتهم الأسبوع الماضي. يؤكد التسعيني نصر شعيب أن البلدة لم تشهد سيلاً بهذه القوة في تاريخها، فيما يذكّر آخرون بسيل مماثل اجتاح «الراس» عام 1987. لكن «الراسيين»، جميعاً، متفقون على أن روائح فساد وسمسرات تفوح من السيل الأخير الذي ألحق ببلدتهم أضراراً جسيمة. السيل الهادر الذي سبّبته أمطار غزيرة تجمّعت من جهة معبر الزمراني ووادي الخيل ووادي الدرجة في جرود السلسلة الشرقية، أدّى إلى وفاة ابنة البلدة شهيرة بلعيس، وتعرض 42 من منازل البلدة و20 محلاً تجارياً و18 سيارة لأضرار كلية أو جزئية، فضلاً عن تضرر طرقات البلدة وخطوط الكهرباء وشبكة المياه، فضلاً عن الأضرار الزراعية التي لم تُحصَر بعد.

أعلنت «الراس» بلدة منكوبة، وتهافت عليها وزراء ونواب ومسؤولون في الدولة متضامنين، لكن «الراسيين» يسالون عمّا بعد ذلك، وماذا عن العلاجات الوقائية لعدم تكرار الكارثة مجدداً، سواء في الراس أو في الفاكهة والقاع والهرمل وغيرها. وماذا عن المحاسبة على سوء تنفيذ أشغال المجرى، ما أدى إلى اجتياح الوحول للمنازل والأرزاق؟ وكيف انهارت أجزاء كبيرة من جدران الدعم وتصدعت الجسور؟ ولماذا لم تستجب وزارتا الأشغال العامة والطاقة والمياه لطلب بلدية الراس بتعزيل المجرى بعد السيل الخفيف الذي ضرب البلدة قبل أيام، أو تسليفها مبلغاً من المال لتنفيذ أعمال التعزيل والتنظيف؟

يشدّد رئيس بلدية راس بعلبك، العميد دريد رحال، على أنه «عندما نصل إلى مرحلة المساءلة والمحاسبة نضمن ألا تتعرض بعدها راس بعلبك أو غيرها لكارثة كهذه». ويوضح لـ«الأخبار» أن «ثلاثة أخطاء أدت إلى الكارثة بعد خروج السيل عن مجراه باتجاه المنازل والممتلكات، هي: أولاً، تضييق مجرى السيل بطرق غير مدروسة فنياً وعلمياً؛ ثانياً، الجسور المتدنية الارتفاع على طول المجرى، التي سدّت بالحجارة والصخور، ما أدى إلى خروج المياه عن المجرى؛ وثالثاً جدران الدعم وكمية الإسمنت والحديد فيها». وسأل: «كيف لجدران دعم بارتفاع 6 أمتار أن تتفتّت وكأنها من كرتون؟!».

بعد سيل 1987، نُفّذت جدران دعم صغيرة أزيلت لاحقاً وأنشئت مكانها جدران الدعم الحالية على مراحل. لكن رحّال يؤكد أن لا وجود

> تعرض 42 من منازل البلدة و20 محلاً تجارياً و18 سيارة لأضرار كلية أو جزئية

في البلدية لدراسات فنية في شأن الجدران، ولا لتقارير إشراف أو رقابة على الأشغال، أو تقارير تسليم وتسلّم بين البلدية وكل من وزارتي الأشغال العامة والطاقة والمياه أو مجلس الإنماء والإعمار، «علماً أن هناك متعهّداً وحيداً يلتزم كل هذه التعهدات. أنا لا أتهم أحداً، وعلى القضاء أن يبتّ بذلك». ولفت إلى أن المدعي العام المالي علي إبراهيم «سيستدعي بدءاً من اليوم كل من تترتب عليه مسؤولية في هذه الكارثة، ولن ينفع تقاذف المسؤوليات بين الوزارات».

وعن مسؤولية البلدية عن تنظيف المجرى، يبرز رحّال كتاباً خطياً موجهاً من بلدية الراس إلى وزارة الطاقة والمياه يحمل رقم 6332 يطلب «تعزيل المجرى من الصخور والحجارة بطول 9 كلم، بالنظر إلى المخاطر الموجودة من تشكل سيول جديدة قد تسبب كارثة»، وأن «المهندسين الذين كشفوا على المجرى تبين لهم الحاجة إلى تسعين مليون ليرة لإجراء التصليحات والتعزيل، علماً بأن البلدية تعاني عجزاً مالياً كبيراً». ويلفت إلى أن البلدية لم تتلقَّ رداً على الكتاب، لا إيجاباً ولا سلباً، مطالباً «بوقف الهدر والسمسرات والمحاصصة والعمل بجدية وفق دراسات فنية».

سيل الراس «طبيعي»... ولكن!

وتجدر الإشارة إلى أن راس بعلبك من القرى التي تتعرض للسيل بسبب طبيعتها الجغرافية المحاذية للسلسلة الشرقية ولكثرة الأودية المنحدرة جميعها باتجاه البلدة في مجرى واحد. والراس من أوائل القرى التي سعت إلى الحصول على تمويل لتنفيذ مشاريع لدرء مخاطر السيول، ومنها مشروع بقيمة مليون و300 ألف دولار من الأمم المتحدة عام 2010، لتشجير المناطق الجردية وإنشاء برك صغيرة مع بعض المصدّات المائية في أعالي جرود البلدة لجهة معبر الزمراني.

المهندس الجيولوجي أسعد الخرفان قال لـ«الأخبار» إن السيل الذي ضرب راس بعلبك «طبيعي»، بالنظر إلى جغرافية البلدة و«السهل الواسع جداً في جرود البلدة، والسهول الجردية الأخرى التابعة لعرسال والفاكهة، وجميعها تتجمع فيها كميات كبيرة من الأمطار وتصبّ في الوادي الذي ينزل في اتجاه راس بعلبك». ولفت إلى مشروع سدّ كان لا بد من إنجازه منذ عقود طويلة بالقرب من كنيسة مار الياس عند نهاية بلدة رأس بعلبك وبداية الجرود. وأشار أيضاً إلى أن دراسات عديدة منجزة وموجودة في أدراج وزارة الطاقة والمياه، «وعلى نواب المنطقة السعي لإنجاز هذه السدود، لما فيها من درء لمخاطر السيول، وإنعاش للمنطقة سياحياً وبيئياً».

وزارتا الأشغال العامة والطاقة والمياه لم تستجيبا لطلب بلدية «الراس» بتعزيل المجرى قبل الكارثة (الأخبار)

الهرمل وغربي بعلبك يطالبان بالتعويض

تعرضت الهرمل مطلع هذه السنة لسيل قوي سبّب أضراراً كبيرة في مزارع تربية سمك الترويت وعدد من المطاعم والمتنزّهات على مجرى نهر العاصي وفي منطقتي مرجحين وجباب الحمر الجرديتين. نائب رئيس اتحاد بلديات الهرمل عباس الجوهري، لفت إلى أن المسح الذي أجراه مكتب الثروة الحرجية والسمكية في الهرمل لا يزال في الأدراج، ولم تُجرِ الهيئة العليا للإغاثة مسحاً للأضرار، ولم تطلب الكشف بقصد اعتماده».

الأمر نفسه ينطبق على بلدات طاريا وشمسطار وحدث بعلبك التي تعرضت لخسائر في الممتلكات والأراضي الزراعية بعد سيل قوي أغرق منازل في شمسطار وجرف حقولاً زراعية من القمح والشعير والتبغ والبطاطا قبل أسابيع. وحتى اليوم لم تحرك الدولة ساكناً، رغم توجيه بلدية طاريا كتباً خطية للهيئة العليا للإغاثة من دون جدوى. أول من أمس، قطع مزارعو طاريا وحدث بعلبك طريق عام طاريا ــ شمسطار بالإطارات المشتعلة، احتجاجاً على «عدم التفات» الدولة. ورفع المعتصمون لافتات كتب عليها: «نحنا كمان أولادك يا فخامة الرئيس». وناشد المعتصمون الرؤساء الثلاثة الإسراع في مسح الأضرار ودفع التعويضات أُسوةً بمناطق أخرى.

على الحافة

أية «بيئة» للخيارات التكنولوجية؟

حبيب معلوف

سيطرت مفاهيم كـ«التكنولوجيا البيئية» او «التكنولوجيا الخضراء»، بشكل كبير، على مستوى العالم في الفترة الاخيرة. وبالغ البعض باعتبارها المنقذة من كل المشاكل الافات والكوارث التي تسببت بها الثورة الصناعية، باعتبارها في النهاية ثورة تقنية. إلا أن هذه «التكنولوجيا الخضراء» في النهاية، إذا ما تم تقييمها لناحية الفعالية القصوى، او لناحية اعتبارها «تكنولوجيا بديلة» كما يتم الادعاء، تظهر الكثير من الاوهام، حتى لا نقول بأنها جزء من الدعاية التجميلية لمشاكل التكنولوجية المسيطرة كأداة رئيسية من اقتصاد السوق، تماما كما تُغلّف السلع باغلفة براقة وجذابة للتغطية على خطورتها. فما هو حجم «التكنولوجيا الخضراء» في إنتاج الطاقة، قياسا بالوقود الأحفوري والنووي؟ وما هي حصة هذه التكنولوجيا في السياسات الحقيقية للطاقة للدول، الكبرى والصغرى منها، للعشرين سنة المقبلة، خصوصا بعد انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس حول المناخ وتدشينها لمرحلة جديدة من استخراج الغاز والنفط الصخري؟!

وإذا كانت هذه حال التكنولوجيا المصنفة «بيئية»، ماذا عن بيئة التكنولوجيا؟ وماذا عن مطلب «نقل التكنولوجيا» الذي ما انفكت الدول النامية تطالب به في كل المؤتمرات الدولية حول المناخ، باعتباره «تعويضاً» على البلدان المتقدمة أن تدفعه للبلدان النامية لتسببها، عبر ثورتها الصناعية، بانبعاثات ضخمة ادت الى تغير المناخ العالمي والتسبب بكوارث، كلفة «التكيف» معها (وليس تجنبها) باتت تتجاوز أياً من المكتسبات الاقتصادية التي نعرفها او ننشدها في دولنا!

وإذ بينت الأيام ما كنا قد ذهبنا إليه بداية التسعينات، بأن الدول المتقدمة لن تقدّم هذه التقنيات مجانا الى الدول النامية، لا بل تسعى الى الاستثمار فيها بشكل او بآخر، إن من الناحية المالية او من الناحية المعنوية، لرفع اللوم عنها... ما الذي تم إعداده للمطالبة بهذه الحقوق؟ وكيف يمكن إخراج هذا الملف من قواعد حماية الملكية الفكرية، بدل القبول بما يسمى «هبات» من الدول المتقدمة، والتي تعني في الحصيلة فتح اسواق جديدة لهذه التقنيات، بدل أن تحصل عملية نقل عمودية للتكنولوجيا، أي مع نقل المعلومات من البحوث الاساسية الى البحوث التطبيقية، ومن هذه الاخيرة الى بحوث التطوير ومن التطوير الى الإنتاج... فتصبح الدول النامية منتجة للتكنولوجيا الضرورية ايضا.

وإذا كانت مصالح ومطامع الدول المتقدمة (وشركاتها) باتت معروفة، فما هي مصالح الدول النامية؟ أما حان الوقت لإعادة النظر بمطلب «نقل التكنولوجيا»؟

مناسبة طرح هذا الموضوع، ليس اكتشاف خدعة الرأسمال الغربي المستثمر، بل في كيفية التكيف مع هذه التكنولوجيا التي تطرح اليوم كمنقذ من الكثير من مشاكلنا المعقدة والخطيرة والتي اوصلتنا في اوضاعها المتدهورة الى حدود لم يعد سهلا العودة عنها.

واذا اخذنا تقنيات مثل حرق النفايات وتحويلها الى طاقة التي وضعت على نار حامية، او تحلية مياه البحر، المؤجل طرحها لحين إنضاج ظروف معينة، على سبيل المثال. وإذا راجعنا تاريخ انتشار هذه الفكرة وكيفية الترويج لها... نكتشف اننا امام صفقات جديدة، بدل أن نكون أمام حلول واقعية لمشاكلنا. وان ادارة شؤوننا الحياتية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية هي في أيدي سماسرة مشاريع وتقنيات وشركات، وليست في ايدي مفكرين اصحاب نظريات ومشاريع انقاذية حقيقية لمستقبل مجتمعاتنا وبيئتها الصالحة للعيش.

فلو كان لدينا مفكرون استراتيجيون في هذه القضايا، او كنا نريد أن نسمع رأيهم، لكنا عرفنا، قبل اللجوء الى خيار نقل التكنولوجيا، ان علينا أن نبحث في أسباب المشكلة التي نطلب استيراد تقنيات جديدة لحلها. ومن ثم نضع استراتيجية لكيفية التخفيف من حجمها اولا واختيار التقنيات المناسبة لما بقي منها. وحول السؤال: ما هي التقنية التي تعتبر «مناسبة»؟ علينا أن نبدأ في دراسة البيئة التقنية التي يتمتع بها لبنان والبيئة التقنية للبلدان التي أنتجت واستخدمت هذه التقنية والتي ستصدّرها لنا، ودراسة مدى التطابق او التقارب بين كل هذه المعطيات. فوجود تقنية «متقدمة» في بلد معين، قد لا تكون مناسبة في بلد آخر لا يتمتع ببيئة مشابهة، وقيمة «التقدم» ليست سببا كافيا لتبني الخيارات التقنية.

فلكل تقنية بيئتها العلمية والاكاديمية والصناعية مع كوكبة من المختبرات والمتخصصين... متوفرة ومدعومة من دول البلدان المصدرة وليست متوفرة في البلدان المستوردة. اضافة الى أن الآليات المؤسساتية والأطر القانونية والتنظيمية ليست هي نفسها. واستيرادها، مع الخدمة بعد البيع، او من دونها، يعني فتح مجال للاستغلال والارتهان التقني الذي سرعان ما يتحول الى اقتصادي وثقافي وسياسي.

كما علينا دراسة البيئة الاجتماعية لكل بلد ومدى تقبلها للتقنيات وجوهرها. فبلد مثل لبنان، يدفن موتاه تحت التراب ولا يحرقهم، يتقبل فكرة الطمر ويفضلها على الحرق. وهو عندما كان يفكر في الطاقة، كان ينظر الى الشمس (لتجفيف الفواكه) وقوة جريان المياه (لطحن القمح في الطاحونة) وقوة الرياح (في الملاحات) أكثر او قبل اي شيء آخر. بالاضافة الى الاستعانة بالحطب والفحم النباتي المتوفر والمستدام.

ثم هناك فروقات تتعلق بقيم حضارية يفترض اخذها في الاعتبار، بين حضارة تبنّت أو أنتجت مفاهيم مثل التنمية والتقدم والرفاهية... أنتجت بدورها الكثير من النفايات، وحضارة كانت قد أنتجت مفاهيم مثل الكفاية والرتي (بدل الرمي) والاقتصاد (بمعنى الحفظ والتمويل)، والتي تنتج نفايات أقل وقابلة للمعالجة بسهولة أكبر، من دون الحاجة الى تقنيات معقدة ومكلفة وخطرة.

هل فكرنا في مثل هذه الخلفيات (وغيرها الكثير ايضا) قبل ان نتخذ خياراتنا التاريخية في اعتماد تقنيات، يمكن ان تلزمنا لربع قرن في اقل تقدير وتدفع ثمنها الاجيال المقبلة؟! ام ان الحكومات التي لا تسأل عن مصالح وصحة ناخبيها الذين اوصلوا للتو ممثليها الى الندوة البرلمانية، لن تسأل عن مصالح الاجيال المقبلة ايضا؟!

تقرير

مسح كامل لأراضي العديسة: مسكافعام لبنانية

أمال خليل

أصدر القاضي العقاري في محافظة النبطية أحمد مزهر قراراً بالرجوع عن الإختتام الجزئي لأعمال المسح والتحديد لأراضي العديسة و«استكمال المسح في الأراضي المحتلة المستولى عليها من قبل الكيان الإسرائيلي غير المعترف به من الجمهورية اللبنانية»، علماً بأن أعمال المسح والتحديد الإلزاميين انطلقت في المنطقة الجنوبية التي تحررت عام 2000، بهدف تصنيف الأراضي بين ملكيات خاصة ومشاعات وتحديد هويات المالكين ومساحات عقاراتهم. في حكمه باسم الشعب اللبناني، تراجع مزهر عن قرار سلفه القاضي خليل غصن (الصادر مطلع العام الجاري) الذي قضى بإصدار محضر اختتام جزئي لأعمال التحديد في منطقة العديسة العقارية بسبب «تعذر الوصول الى ما يساوي 500 الف متر مربع من المنطقة الحدودية مع فلسطين المحتلة لوجود ألغام في جزء منها».

القرار جاء جواباً على طلب المستدعية شركة A3M Geomatics «الملتزمة أعمال التحديد والتحرير والكيل في منطقة العديسة العقارية». وهذه الأعمال تشمل الأراضي اللبنانية المحاطة بالأملاك الخاصة وبالخط الأزرق، إضافة إلى الأراضي اللبنانية الواقعة ضمن المناطق المحتلة. وعليه بحسب مزهر، فإن الإختتام الجزئي لتلك الأعمال «سيؤدي بشكل غير مباشر إلى فقدان الجمهورية اللبنانية لحقوقها على تلك الأراضي ولو في المستقبل، ويلحق ضرراً أكيداً بالمصلحة اللبنانية الوطنية العليا».

ما هي آلية المسح التي حددها مزهر؟ عملاً بنص المادة 2 من الدستور اللبناني التي تنص على عدم جواز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه «بإمكان فرق المساحة، ومنها الشركة المستدعية، مسح هذه المناطق عبر الصور الجوية من دون الإخلال بالأمن والسكينة حيث لا وجود لظروف طبيعية قاهرة تحول دون استكمال أعمال المسح».

وأوضح رئيس بلدية العديسة علي رمال لـ«الأخبار» أن قرار مزهر جاء بناء على مشاورات عقدها مع المجلس البلدي والمخاتير وأصحاب الملكيات في الأراضي الواقعة داخل الخط الأزرق. ولفت إلى أن قيادة الجيش اللبناني منحت منذ حوالي الشهرين ترخيصاً للشركة بمسح تلك المساحات والإستعانة بالصور والخرائط الجوية، مدعومة بمستندات المالكين وأصحاب الحقوق والبلدية والمخاتير. قرار مزهر يشكل «دليلاً إضافياً على أحقية العديسة بأراضيها التي استولى عليها العدو الإسرائيلي منذ نكبة العام 1948 ونكسة العام 1967 وصولاً إلى ما اقتطع منها خلال ترسيم الخط الأزرق إثر تحرير العام 2000». والهدف من

> 2500 دونم من تلال البلدة وسهولها تقع ضمن الأراضي المحتلة

رفض الإختتام الجزئي «سد أي منفذ لتكريس الخط الأزرق كحدود رسمية معترف بها من قبل الدولة أو أهالي البلدة» بحسب مزهر.

حتى منتصف تموز المقبل، على شركة المساحة تقديم تقرير بالمسح الجوي الأولي الذي نفذته. نتيجة التقرير تساعد في النزاع القائم مع العدو الذي يروج لصفقة مبادلة الأراضي المتحفظ عليها التي يقع جزء هام منها في العديسة. 2500 دونم من تلال البلدة وسهولها تقع خارج الخط الأزرق ضمن الأراضي المحتلة، منها جبل الطيارة الذي حوّله العدو إلى مستوطنة مسكافعام. في هذا الإطار، كشف رمال أن العدو اقترح مبادلة مسكافعام بطريق عام العديسة ـ كفر كلا التي يدعي بأنها تابعة لفلسطين المحتلة. وأوضح رمال أن البلدية لا تملك قراراً بذلك سوى تقديم المستندات التي تؤكد ملكية الطريق وسواها لأهالي البلدة. علماً بأن عدداً من أبناء العديسة وبلدة هونين المحتلة رفعوا دعاوى أمام القضاء اللبناني لإثبات ملكيتهم في جبل الطيارة وجواره.

تقرير

ليس بـ«الشورت» وحده يُجذب السياح!

إيلده الغصين

«كلو يهون» في سبيل اجتذاب السياح، ولو عبر «الاستثمار» في الصورة النمطية عن «اللبنانيات المتحرّرات». برمانا المتنية، مثلاً، «ختمت» كل فروضها في الترويج السياحي. بحسب رئيس بلديتها بيار الأشقر، هي «الرقم واحد في مناطق الاصطياف في لبنان وفي الشرق الأوسط»، و«برامج العمل التي نفّذتها البلدية منذ 5 سنوات أدّت إلى دخول 8 آلاف زائر للبلدة يومياً، و72 مستثمراً جديداً، وتأمين 1500 وظيفة في الموسم الصيفي، من بينها 350 وظيفة لطلاب جامعيين». أرقام مهولة حققتها البلدية، ولم يتبقَّ أمامها إلا السائح «الأوروبي» الذي عجزت حتى الآن عن إغرائه. كيف تجتذبه؟ هنا، تفتّقت العبقرية اللبنانية عن الحل السحري: فكرة جديدة «تجذب سياحاً جدداً من أوروبا» بـ«السيقان»، وكأن هذا ما ينقص «الأوروبي» في بلاده، على رغم أن هذه قد تكون صورة نمطية أخرى.

هكذا، قرّرت بلدية برمانا توظيف شرطيات بلديات للقيام بمهامهن... بـ«الشورتات»! صور الفتيات أحدثت ضجة على مواقع التواصل الاجتماعي بين متحمّسين للفكرة سألوا عن إمكان أن تحذو بلديات أخرى حذو برمانا، ورافضين لـ «تسليع» صورة المرأة خصوصاً أن الفتيات في الصور التي وُزّعت بدون صغيرات السنّ.

المشكلة ليست في المساواة بين المرأة والرجل في المهام الأمنيّة، بل في المساواة الخاطئة والظاهريّة والمبنيّة في أساسها على التمييز الجنسي وعلى اعتماد شكل المرأة وجسدها للترويج. وهو ما أكّده الأشقر، بطريقة غير مباشرة، حين قال في اتصال مع «الأخبار» إن الهدف من توظيف شرطيات وفرض هذا اللباس عليهنّ هو «جذب السيّاح»، وخصوصاً «الأوروبيين»! وفق الأشقر، وهو نقيب أصحاب الفنادق في لبنان، توظّف البلدية 12 شرطياً ثابتاً، وتحتاج في الموسم الصيفي إلى رفع العديد إلى 22، لذا اختارت في الموسم الصيفي الحالي توظيف 5 صبايا وأعلنت عن شروط اللباس والعمل فتقدّمت 15 صبية للوظيفة. وأوضح أن «الخيّاط لم يلحَق تسليم الزيّ بسبب عطلة العيد فارتدت الصبايا شورتات من اختيارهنّ إلى حين انتهاء حياكة الزيّ كاملاً».

> رئيس بلدية برمانا: الهدف من هذا الزي جذب السياح الأوروبيين!

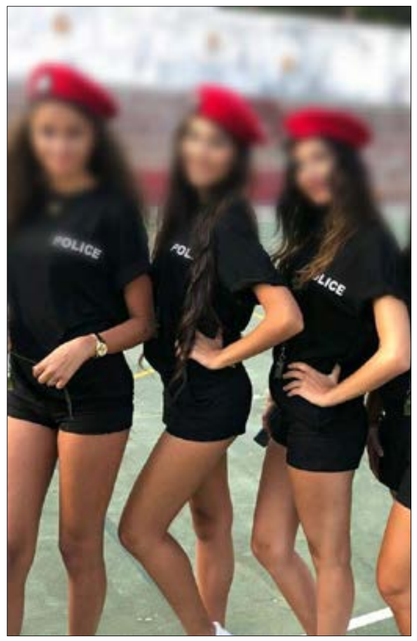

توظيف شرطيّات من «طلاب الجامعات»، وفق الأشقر، يهدف إلى «مواجهة الخوف الذي يبديه الأجانب من زيارة لبنان والتفتيش عن أسواق جديدة من السياح لأن الصورة عن لبنان من الخارج مختلفة عن داخله». الشرطيات غير الثابتات والعاملات فقط في الموسم الصيفي خضعن لفترة تدريب، وتريد البلديّة من خلالهنّ، بحسب الأشقر، «إظهار صورة أفضل عن المرأة اللبنانية وأنها ترتدي الشورت حتى كشرطية بلدية». وحين نعدّد للرئيس أسماء بلديات توظف شرطيات يؤدين مهامهن باللباس نفسه كما الرجال مثل الحدث وبرج حمود، يجيب بأن هذه «ليست مناطق اصطياف»! من دون إعطاء تفسير عن سبب عدم اعتماد زيّ صيفي للشرطيين الرجال في هذه الحال. ناهيك عن عدم تزويدهن بمستلزمات الأمان والاكتفاء برزّهن الأسود، فيما زُوّد عناصر الشرطة الذكور بسترات فوسفورية. علماً أن دوام العمل حدّدته البلديّة بين السادسة مساء والثانية عشرة منتصف الليل.

الناشطة النسويّة حياة مرشاد اعتبرت «أن اختيار اللباس حرية شخصية صحيح، لكن أن تفرض البلدية اللباس على النساء تحديداً أمر آخر». وسألت: «لم لا يكون اللباس نفسه للجنسين؟ وهل يفي هذا اللباس بالغرض منه في هكذا وظيفة؟ وهل يتم تسويق صورة مشابهة لشرطيي بلديّة ذكور؟»، مشيرة الى أن في الأمر «تسليعاً لصورة المرأة خصوصاً خلال وجودها في مرفق عام للعمل».

أما الأشقر فلم يوضح كيف يمكن «مواجهة الخوف الذي يبديه الأجانب» عبر ظهور كل شرطية إلى جانب شرطي، وكأن وقوفها متمّم لمهمّته أو أن ثم خشية من وقوفها وحيدة. وفي هذا، في كل الأحوال، إساءة أخرى للمرأة وإشارة إلى عدم قدرتها على القيام بواجباتها من دون مساندة «الذكر».

تقرير

وأخيراً... إزالة تعدّ على محمية صور

بعد حوالي سبعة أشهر، أزالت قوة من استخبارات الجيش اللبناني في صور البناء الذي شيد على العقار الرقم 1547 الواقع ضمن أراضي محمية شاطئ صور الطبيعية نهاية العام الماضي. استخبارات الجيش أوقفت المعتدي وهو فلسطيني من سكان مخيم الرشيدية، استولى على مساحة تزيد عن دونم تابعة لأراضي المحمية وشيد عليها مبنى من طبقتين. وكان لافتاً حينها تمكن الفاعل من إدخال مواد البناء إلى المخيم، في حين أن الجيش يمنع إدخالها إلا بشروط محددة. وفي وقت لم تتخذ القوى الأمنية وفعاليات المخيم والمنطقة موقفاً حاسماً لقمع التعدي، برزت اقتراحات للتسوية قضت بالتعويض عليه مقابل الإخلاء! علماً بأن قانون إنشاء المحمية (رقم 708 تاريخ 1998/11/5) يمنع القيام بأعمال إنشائية «على ما تنص المادة الأولى من والتي تحدد أرقام العقارات الواردة ضمن حدودها العقارية». تجدر الإشارة إلى أن الرشيدية يقطع المحمية إلى شطرين، شمالي باتجاه شاطئ مدينة صور وجنوبي باتجاه برك رأس العين.

(الأخبار)

متابعة

أزمة الليسيه فردان: القضاء يقبل اعتراض الأهالي

من اعتصام معلمي الليسيه امام قصر العدل

فاتن الحاج

يتطلع معلمو الليسيه فردان إلى القضاء لانصافهم وإقرار حقوقهم المنصوص عنها في قانون سلسلة الرتب والرواتب الرقم 46. وهم ينتظرون أن تصادق قاضية الأمور المستعجلة، ماري كريستين عيد، خلال الجلسة المقرر عقدها غداً، على الاتفاق الموقع بين بعض أعضاء لجنة الأهل وإدارة المدرسة، والذي يعترض عليه أعضاء مستقيلون من اللجنة ومجموعة من الأهالي.

ويقول المعلمون إنهم يتطلّعون الى أن يلاقي الأهالي بايجابية الإيجابية التي قدموها لجهة التراجع عن الإضراب مرات عدة لقاء تسيير «التسوية الحبية» وحماية المدرسة ومصلحة التلامذة، خصوصاً ممتحني الشهادات الرسمية. وأعلنوا أنهم مستمرون في الإضراب الذي بدأوه الأربعاء الماضي حتى المصادقة على الاتفاق.

وذكّر المعلمون بأنهم نالوا، في كانون الأول الماضي، الجزء الأول من السلسلة، على أن يستكمل تطبيق القانون في آذار، إلا أن ذلك لم يتم بسبب اعتراض لجنة الأهل، ما أدى الى تجميد الزيادة على الأقساط، وأعاد رواتب المعلمين إلى ما كانت عليه منذ عام 2008، «إلى أن أتى الاتفاق الأخير لينصفنا». يجدر التذكير بأن الاتفاق يفرض على الأهالي دفع زيادة مليون و700 ألف ليرة على القسط.

> معلمو الليسيه فردان مستمرون في الإضراب حتى إقرار الحقوق

وكانت القاضية عيد قررت، الأسبوع الماضي، ضم طلب التصديق على الاتفاق إلى أساس النزاع، والسير بالاعتراض (الذي قدمه الأهالي والمتعلق بعدم تحرير الزيادة المجمّدة لعدم الإقرار بشرعية لجنة الأهل وقانونية الاتفاق الموقع مع إدارة المدرسة)، وحددت يوم غد موعداً للجلسة المقبلة.

اتفاق في حبوش

إلى ذلك، أبلغت لجنة الأهل في الليسيه الفرنسية في حبوش ـ النبطية الأهالي أنها توصلت إلى اتفاق مع إدارة المدرسة بعد وساطة من رئيس مجلس النواب نبيه بري والسفير الفرنسي برونو فوشيه، وينتظر أن يوقع اليوم. إلا أن عدداً من الأهالي طلب تأجيل التوقيع إلى الخميس المقبل، ريثما تشرح اللجنة حيثيات الاتفاق في جمعية عمومية، يجري فيها التصويت عليه برفع الأيدي والاحتكام للنتيجة الديموقراطية، كي لا تبقى اللجنة في دائرة الاتهام بالتفرد بالرأي.

وقد أعلنت اللجنة أن الاتفاق يقدم ضمانات جدية ويتلخص في ما يأتي:

ـ تسديد الأهالي قيمة الزيادة على دفعات تقسّط على سنتين بدءاً من 2019/2/1، على أن تكون الدفعة الأولى 722 ألف ليرة، والباقي يقسط بحسب المراحل التعليمية على السنتين المقبلتين.

ـ لا تعد الدفعات نهائية وترتبط بمصير الطعن المقدم أمام المجلس التحكيمي التربوي.

ـ تحسمُ الإدارة مبلغ 205 ملايين ليرة من الموازنة تحت بند التطوير العقاري وتحسم من الزيادة على الأقساط هذا العام.

اللجنة تحدثت عن بنود غير خطية ضمنتها «الجهات الراعية» بالتوافق مع السفير الفرنسي، ومنها حسم راتب المدير في السنة المقبلة (200 مليون ليرة في السنة)، وعدم فرض زيادة على الأقساط في السنة المقبلة. كذلك وافقت الإدارة، بحسب اللجنة، على التعويض على أيام الإضراب.

مفكرة

قطار طرابلس «ينطلق» السبت

ساندي الحايك

لم تغب محطة «قطار الشرق السريع» يوماً عن الهمّ الطرابلسي، ضمن لائحة المرافق الكثيرة المهمة والمهملة في المدينة. ولم يمل الناشطون من السعي للاستفادة من هذا المكان الذي يختصر حقبة تاريخية مهمة جداً من تاريخ لبنان عموماً والفيحاء خصوصاً. هذا الأسبوع، يحضر قطار طرابلس في واحد من أهم النشاطات، إذ اختارته الجمعية الفرنسية «تراث طرابلس لبنان» ضمن مشروع «تراثي تراثك» للاحتفال بالأيام التراثية التي باتت موعداً سنوياً ينتظره أهالي المدينة. ويعود اختيار المكان، بحسب رئيسة الجمعية جمانة شهال تدمري، لـ«إلقاء الضوء على السكة الحديدية وجماليتها وأهميتها التاريخية ولرفع الصوت بضرورة المحافظة عليها كإرث تراثي وثقافي خصوصاً أن معظم أبنيتها باتت مهدداً بالسقوط»، مشيرةً إلى أن «العمل بدأ منذ أشهر بالتعاون مع بلدية الميناء لإزالة الأعشاب المنتشرة بكثافة فيها وتجميلها لكي نتمكن من استقبال الزوار فيها».

وكشفت شهال لـ«الأخبار» أنه «في نهاية النشاط سنرفع لرئاسة مجلس الوزراء مشروع تحويل المحطة إلى متحفٍ ومركز ثقافي متخصص سيكون الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، فهي أكبر محطة في لبنان وقد بُنيَت على الطراز الفرنسي وربطت طرابلس بباريس لسنوات، فضلاً عن أنها تحتوي على آلات ومعدات من الطراز الفرنسي والألماني يندر وجودها في العالم».

تنطلق «الأيام التراثية» الخامسة من مساء السبت المقبل وتستمر حتى التاسعة مساء الأحد 24 حزيران، وتتخللها جلسات نقاش ومعرض Haute couture للمصممة الطرابلسية ربى المقدم، ومعارض لصور فوتوغرافية وتشكيلية لأهم المصورين الطرابلسيين، ومعرض صور من الأرشيف للقطار بالأسود والأبيض، إضافة إلى عروض موسيقية مباشرة، وطاولة مستديرة بعنوان «محطة القطار بين التراث وتحديات النقل العام في لبنان» بالتعاون مع جمعية «تران ـ تران». فضلاً عن نزهات داخل المحطة تنطلق كل نصف ساعة مع مشرف سياحي لتعريف الحاضرين على خصائص المكان.

#الكفالة_عبودية... للسنة التاسعة

للسنة التاسعة على التوالي، تجتمع عاملات منازل مهاجرات وأفراد ومنظمات مؤيّدة لهنّ، للسير في مظاهرة مطلبية بمناسبة عيد العمّال واليوم العالمي لعاملات المنازل الأحد المقبل.

تظاهرة #الكفالة_عبودية التي دعت اليها «ورشة المعارف» للمطالبة بإلغاء نظام الكفالة المقيّد للحريّات واستبداله بنظام عادل يمنح عاملة المنزل حق ترك العمل والإقامة على الأراضي اللبنانيّة بشكل قانوني الى حين ايجاد عمل آخر. وكذلك وقف الإحتجاز الإداري لعاملات المنازل ضحايا العنف والإستغلال، ومراقبة عمل مكاتب الإستقدام والتشدد بمعاقبة المنتهكين والمسيئين لحقوق عاملات المنازل، وتصديق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 والعمل بروحيّتها. وجاء في الدعوة الى التظاهرة: «منذ تسع سنوات حتى الآن لا زلنا نطالب المطالب نفسها، من دون أن نلمس أي تغيير أو جدّية في الاستجابة لمطالبنا. وإن شهدنا تغييراً فهو في ازدياد عدد الانتهاكات والإساءات اللاّحقة بعاملات المنازل. وخلال كل هذه الفترة لم تبدِ السلطات ولو لمرّة واحدة استعداداً فعلياً للعمل على حل المشكلات الناتجة عن نظام الكفالة. ولم يأخذ أي طرف من أطراف هذه السلطة خطوة جديّة لتأمين الحماية القانونية لعاملات المنازل. كما لم تتم أية معاقبة فعلية لصاحب عمل أو مكتب استقدام معنّف ومسيء، إضافة الى حالات موت العاملات التي لم يتم التحقيق فيها بشكل دقيق وشامل».

(مروان طحطح)

مركز رعاية لـ«ألزهايمر ـ لبنان»

افتتحت «جمعية الزهايمر ـ لبنان» مركزين للرعاية النهارية في الدكوانة والأشرفية توفّر فيهما لمن يعانون مرضَ الزهايمر في مرحلتيه الأولى والمتوسطة، فرصة المشاركة في أنشطة وبرامج تعليمية وترفيهية وموسيقية، إضافة إلى ممارسة الرياضة وتمضية وقت ممتع في التفاعل والتواصل الاجتماعي ضمن بيئة ودية آمنة.

يضمّ فريق العمل في كلّ من المركزين معالجين نفسيين وفيزيائيين، ومعالجي نطق، واخصائيي تغذية واخصائيات تجميل. وينظّم الفريق المتخصص أنشطة تفاعلية تحفّز التركيز والذاكرة والنطق والنشاط الجسدي، ومنها أنشطة تتعلق بالموسيقى والفن، إضافة إلى جلسات للتجميل. ويزوّد فريق المركز الطبيب الذي يعالج كل مريض تقريراً شهرياً يتيح له تتبُّع تحسُّنه. ودعت الجمعية الراغبين في الإستفسار إلى الإتصال بها على الرقم 76030083.

تنظم جمعية «جائزة الأكاديمية العربية» المهرجان الأول لعيد الموسيقى، برعاية وزير الإعلام في حكومة تصريف الأعمال ملحم الرياشي، على المسرح البلدي لبلدية جديدة المتن الرابعة من بعد ظهر اليوم.

■■■

يقيم السفير الروسي زاسبيكين (الصورة) وعقيلته حفل استقبال

لمناسبة العيد الوطني لروسيا الاتحادية، في فندق كمبينسكي سمرلاند، السادسة بعد ظهر اليوم

■■■

برعاية وزير السياحة في حكومة تصريف الأعمال أواديس كدنيان، يطلق رئيس جامعة القديس يوسف في بيروت الأب البروفسور سليم الدكاش دبلوم السياحة الدينية، السادسة بعد ظهر اليوم، في قاعة المدرج ليلى التركي في المكتبة الشرقية، شارع مونو، بيروت.

■■■

يعقد الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان مؤتمراً صحافياً الثانية عشرة ظهر اليوم، في مقره في الكولا، بناية الأمن العام، لتحديد الخطوات المستقبلية للتحركات النقابية والشعبية.

■■■

يقيم السفير الإيطالي ماسيمو ماروتي (الصورة) وعقيلته حفل استقبال

لمناسبة اليوم الوطني لبلاده، السابعة مساء اليوم في Legend The نهر الكلب، طريق زكريت.

■■■

تنظّم المؤسسة الصحية للطائفة الدرزية حفل عشاء خيري الثامنة مساء اليوم، يعود ريعه لانشاء المركز الطبي للامراض السرطانية في Ain Wazein Medical Village، وذلك في فندق هيلتون ـ بيروت حبتور غراند، سن الفيل، قاعة Emirates Hall.

كأس العالم

روسيا 2018

الدور الأول

أولى المفاجآت

سيفتقد «التوانسة» إلى نجمهم يوسف المساكني (أ ف ب)

معركة فولغوغراد
تونس جاهزة

حسن رمضان

بعد خسارتين في «الدقيقة الأخيرة» لمصر والمغرب، وخسارة كبيرة للمنتخب السعودي، يلعب الممثّل العربي الرابع، المنتخب التونسي اليوم الاثنين مباراته الأولى في كأس العالم أمام المنتخب الإنكليزي تحت شعار «الفوز» ولا شيء غير ذلك، ليكون مميّزاً عن غيره من المنتخبات العربية التي خسرت جميعها في المباراة الأولى أمام كل من الأوروغواي وإيران والمستضيفة روسيا. إلى جانب بلجيكا وبينما وإنكلترا سيكون المنتخب التونسي في مهمة صعبة في التأهل إلى الدور الثاني، إلا أن رجال المدرب الكبير نبيل معلول لديهم الثقة الكاملة في نفسهم وهذا ما شاهدناه في المباراة التحضيرية الأخيرة لـ«نسور قرطاج» أمام المنتخب الإسباني حين انتهت المباراة بفوز منتخب «لاروخا» بهدف نظيف في الأراضي الإسبانية. لدى المنتخب التونسي خبر سار أيضاً بعد تأكد جاهزية كل من النجم الأول للمنتخب وهبي الخزري لاعب رين الفرنسي بالإضافة إلى علي معلول ظهير نادي الأهلي المصري الذي يعتبر من أهم العناصر في التشكيلة التونسية من الناحية الدفاعية والهجومية. بينما سيفتقد «التوانسة» إلى نجمهم يوسف المساكني الذي تعرّض لإصابة أبعدته عن المشاركة في البطولة. الأخير وجّه الاتحاد التونسي له دعوة لحضور المباراة في فولغوغراد ليكون حاضراً ومساندا لمنتخب بلاده. كثير من الأمور تدعو للتفاؤل بالنسبة إلى نبيل معلول ولاعبيه، فالمباراة التحضيرية أمام المنتخب الإسباني خير دليل على جاهزية اللاعبين، فلم يستطع إيسكو ورفاقه تسديد سوى تسديدتين على المرمى خلال المباراة وسجّل الإسبان هدفهم الوحيد في المباراة عند الدقيقة الـ86 ما يبين لنا مدى قوّة المنتخب التونسي الدفاعية. من جهته، يدخل منتخب «الأسود الثلاثة» مباراته الأولى في المونديال الروسي واضعاً نصب عينيه الفوز ولا شيء غيره، أمام المنتخب التونسي. وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار وجود منتخب قوي كالمنتخب البلجيكي في المجموعة مما يدفع المدرب غاريث ساوثغيت إلى عدم التفريط بمباراتيه أمام كل من تونس وبنما في المجموعة. وفي تصريح له في المؤتمر الصحافي قبل يوم من بداية المباراة، قال فابيان ديلف لاعب مانشستر سيتي أمس: « تونس منتخب جيد، إلا أننا نملك خطة لعب ستمكّننا من الفوز الاثنين المقبل»، وأضاف: «لدى لاعبي المنتخب الإنكليزي الذين اختارهم المدرب ساوثغيت لبدء المباراة لديهم كامل الثقة بمدربهم ولديهم خطة سينفذونها للفوز في المباراة إلا أنني لن أفصح عنها».

من الواضح بأن «الإنكليزي» متيقن بقدرة منتخب «نسور قرطاج» على تحقيق المفاجأة أمامهم، إلا أن لدى المنتخب الإنكليزي هذه السنة توليفة جيدة من اللاعبين على عكس السنوات الماضية، كهاري كاين وديلي آللي ورحيم ستيرلينغ وغيرهم. على الورق المباراة ستحمل معها أفضلية طفيفة للاعبين الإنكليز، إلا أن كأس العالم دائماً ما عوّدتنا على المفاجآت وكان آخرها ما قدّمه كل من المنتخبين الأوسترالي والآيسلندي من أداء مبهر في مباراتيهما أمام فرنسا والأرجنتين.

> سيكون المنتخب التونسي في مهمة صعبة للتأهل إلى الدور الثاني

«(نجيب) غميض يمررها لذويب، جيدة... هدف... الهدف الثالث للمنتخب التونسي يسجله ذويب». على هذا النحو صرخ المعلّق الرياضي الشهير الراحل نجيب الخطاب، معلناً تحقيق تونس أول فوز عربي وأفريقي في مونديال كرة القدم 1978. اليوم، وبعد 40 عاماً، لا تزال ذكرى «ملحمة الأرجنتين» في البال. الفوز 3-1 على المكسيك كان الأول لتونس في مباراتها الأولى في تاريخ مشاركاتها في كأس العالم. كان «نسور قرطاج» ثالث منتخب عربي والرابع أفريقيا يشارك في البطولة، بعد مصر 1930 والمغرب 1970 وزائير 1974. ومنذ ذلك الحين، لم يحقق منتخب تونس الذي يستعد (اليوم) لبدء مشاركته الخامسة والأولى منذ 2006، بملاقاة إنكلترا الاثنين في المونديال الروسي، أي فوز.

منتخب تونس في 1978 (أ ف ب)

كأس العالم

روسيا 2018

المكسيك «تصعق» ألمانيا

حسن رمضان

أحدث المنتخب المكسيكي المفاجأة الأولى والكبرى في بطولة كأس العالم روسيا 2018، بعد أن فاز على المنتخب الألماني بهدف نظيف، لم يستطع «الألمان» تعويضه. بدأت المباراة على نحو لم يتوقعه أحد بهجوم ضارب من قبل المنتخب المكسيكي، وهجمات مرتدّة أتعبت «الدفاعات» الألمانية. واستمر شوط المباراة الأول على هذا النهج بهجمات ألمانية وأخرى مرتدّة من المكسيكيين حتى وصلت المباراة إلى الدقيقة 35، حين هرب المهاجم خافيير هيرنانديز «تشيشاريتو» مستغلاً هفوة دفاعية ألمانية، ومرر الكرة إلى زميله إيرفينغ لوزانو نجم «بي أس في أيندهوفن» الهولندي (نال جائزة أفضل لاعب في المباراة)، الذي بدوره لم يتعنّ عن مراوغته للمدافع كيميتش وتسديد الكرة على يمين الحارس مانويل نوير. كان بإمكان الحارس العائد من الإصابة التصدّي للكرة لكنها كانت أسرع من يده «الحديدية». هكذا، سجّل لوزانو الهدف الأول للمنتخب الأخضر، ومن يعلم ربّما لو كان حارس مرمى برشلونة العملاق تير شتيغن لكان قد تصدّى لها. وبعد المباراة، شكل الهدف مادةً للسجالات، حيث ذكّر كثير من المتابعين، بخبار يواكيم لوف باشراك نوير على حساب تير شتيغن.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد. حاول المكسيكيون في أكثر من مرّة لتسجيل الهدف الثاني في مرمى نوير، إلاّ أن عدم تركيز مهاجم ويست هام السابق تشيشاريتو والتعب الواضح الذي عانى منه اللاعب كارلوس فيلا لم يسمحا بأن يتقدم منتخب «التاكو والسالسا» بهدف ثان يقضي على طموحات «المانشافت». بدأ التوتّر يظهر على معالم وجه المدرب الألماني يواكيم لوف في الشوط الثاني. توتر انعكست معالمه على أداء منتخب بلاده الذي لم يجد الحلول على رغم وجود أبرز أسمائه التي «يحبّذها» على أرضية الملعب (طوني كروسي، مسعود أوزيل، توماس مولر، سامي خضيرة). حاول المدرّب أن يغير بعض اللاعبين وإدخال دماء جديدة لعلّ الحل يأتي معها، عبر إخراج سامي خضيرة صاحب الأداء «السّيئ» وإدخال ماركو رويس. لكن هذا الأمر لم يجد نفعاً بوجود دفاع مكسيكي صلب حدّ من جميع المحاولات الألمانية.

> افتقد المنتخب الألماني سانيه النجم ذا الأصول السنيغالية

وهنا يمكن انتقاد المدرب يواكيم لوف لإصراره على توماس مولر اللاعب الذي لم يقدّم شيئاً في المباراة، إضافة إلى عدم استدعائه لأفضل لاعب شاب في الدوري الإنكليزي المميّز ليروا سانيه نجم مانشستر سيتي والذي يرى الكثيرون بأن بمثل هكذا نوع من المباريات والتي تحتاج إلى سرعة، افتقد المنتخب الألماني النجم ذا الأصول السنيغالية. في أحداث المباراة، حاول لاعب المنتخب المكسيكي أيضاً ذو الأصول اللبنانية ميغيل لايون في أكثر من مرّة حيث سدد أكثر من مرّة ولكنّ محاولاته لم تنجح باختراق الشباك الألمانية.

في أية حال، استمرّت المباراة على حالها، واستمر الضغط الألماني الذي اعتدنا عليه وعدم استسلامهم للنتيجة التي نزلت كالصاعقة على المشجعين الألمان، إلاّ أن مقولة «المستحيل ليس ألمانياً» لم تلوح فوق سماء ملعب لوزنيكي. فرغ دخول جوليان براندت وماريو غومينز، لم يسطع الألمان من الوصول إلى مبتغاهم وتحقيق التعادل الذي بدوره لو تحقق ستبقى نتيجة مفاجئة للمحللين وللألمان وليواكيم لوف.

إذاً، شهدت المباراة أداء جيداً من لاعب خط وسط المكسيك ونجم بورتو البرتغالي هيكتور هيريرا الذي لم يتوقّف عن الجري طوال 90 دقيقة. أثمرت جهود هيريرا بأن يكون هناك توازن في الدفاع والهجوم والترابط الواضح الذي شاهدناه بين الخطوط. إضافة إلى ذلك، فمع دخول خافيير ماركيز «الكبير» (39 سنة) أصبح إلى جانب كل من لوتر ماتيوس الألماني ومواطنه كابرخال أكثر من شارك في بطولات كأس العالم (خمسة كؤوس عالم).

عند الدقيقة 93 من المباراة، أعلن الحكم نهاية اللقاء، وربّما نهاية المحاولات الألمانية للحفاظ على اللقب. فالأداء الذي قدّمته «الماكينات منتهية الصلاحية» في المباراة لا تبشر خيراً وربّما تكون المفاجأة أكبر من ذلك، مفاجأة إقصاء بطل العالم وخروجه من الدور الأول، دور المجموعات.

حاول المدرّب أن يغير بعض اللاعبين وإدخال دماء جديدة (أ ف ب)

خلف المرمى

أوسكار تاباريز: «معك أحيا ومعك أموت»

حسن عطية

ارتقى خيمينيز في الدقائق الأخيرة. ضرب الكرة برأسه مسجلاً هدف الانتصار للأوروغواي. حزن المصريون وصورة صلاح وخيبة الأمل لن تفارق أذهانهم. كل من على دكة البدلاء في «السلستي» ركض نحو صاحب الهدف، إلا رجل واحد، أوسكار تاباريز الذي رمى بعكازيه رافعاً يديه إلى السماء وكأنه يريد القول: «معك أحيا ومعك أموت».

قصة شغف كروي ترويها «عكازات» الرجل الذي كسى الشيب شعره. لم يتعرض تباريز لكسر في قدمه أو لإصابة أدت إلى إعاقة حركته. إنما أصيب منذ عامين بمرض عصبي أدى إلى شلل جزئي حتى الآن، وقد يسبب شللاً كاملاً مع مرور الأيام. تاباريز يعاني من «متلازمة غيلان باريه»، وهو مرض نادر يضرب الجهاز العصبي ويسبب ضعفاً عضلياً في الأطراف والصدر، لكن المرض المزمن لم يحرم تباريز من ممارسة ما يحب. وفي مباراة مصر ظهر «المعلم» كما يسمونه في الأوروغواي وهو يستعين بعكاز وبيد أحد المساعدين لصعود سلالم ملعب «ايكاترينبرغ» للوصول إلى مكان جلوسه.

كان من المتوقع أن يستقيل تاباريز من منصبه من أجل الاعتناء بصحته. لكنه رفض أن يفارق كرة القدم رغم أن حالته الصحية أصبحت تتطلب مشاية طبية وكرسياً كهربائياً متحركاً. وتعهد لنفسه أنه سيحضر في كأس العالم. وفي هذا الخصوص يقول تاباريز: «أنا لا أشعر بأيّ نوع من الألم، إذ لا يسبب لي هذا المرض العصبي سوى بعض المشاكل خاصة عند المشي. لكن بما أن ذلك يعد مرضاً مزمناً، تتحسن أحياناً حالتي». أكثر من ثلاثين عاماً قضاها تاباريز كمدرب، قبل ذلك كان يعمل كمدرس في إحدى مدارس الأوروغواي. وخلال العقود الثلاثة درب الأوروغواي مرتين أولها كان لعامين منذ 1988 حتى 1990. لتكون عودته إلى تدريب «السيليستي» عام 2006 بشرة خير حيث تمكن من بلوغ نصف نهائي مونديال جنوب أفريقيا 2010 والفوز بكوبا أميركا 2011 كما خسر نهائي البطولة ذاتها في 1989.

«المايسترو» البالغ من العمر 71 عاماً كان له بصمة في أندية أميركا الجنوبية، إذ درب واحداً من أشهر الفرق الأرجنتينية بوكا جونيورز، وبينارول الأوروغوياني كما درب لفترة قصيرة فريق ميلان الإيطالي. محققاً كأس ليبرتادوريس مع بينارول في 1987 والدوري والأرجنتيني مع «بوكا» عام 1992.

> «المايسترو» كان له بصمة في أندية أميركا الجنوبية إذ درب وكا جونيورز

حضور تاباريز في المباراة الأخيرة وهو يتحدى مرضه اختصر كثيراً من معاني الكرة، ولخص الكثير ممن ينتقدون محبي هذه اللعبة. كرة القدم هي المكان الذي تتحدى فيه كل شيء وتهزم كل شيء.

يعاني تاباريز من «متلازمة غيلان باريه» (أ ف ب)

الدور الأول

البرازيل: لا «سامبا» في روستوف

حسن زين الدين

انتظر الجميع البرازيل وانتظر الجميع نيمار. لكن البرازيل لم تفز ونيمار لم يسجل. هكذا، اكتفى «السيليساو» بالتعادل أمام سويسرا الشجاعة 1-1 بعدما كان متقدماً 1-0. ودخل البرازيليون المباراة بقوّتهم الضاربة. عندما نحكي عن القوّة الضاربة أي في الجانب الهجومي بوجود نيمار وغابريال خيسوس وويليان مع مساندة من فيليبي كوتينيو. بدا واضحاً التركيز البرازيلي على الجهة اليسرى تحديداً، حيث شكّل نيمار وكوتينيو ومارسيلو مثلثاً. الأداء البرازيلي في الشوط الأول اتسم بالسرعة التي لم يستطع السويسريون مجاراتها. بدا واضحاً أن خطة السويسريين هي فرض رقابة على نيمار كيفما تنقّل، حيث لاحقه فالون بيهرامي كظلّه. هذا الأمر أفسح المجال أمام كوتينيو للعب بحرية. مجدداً، إنها الجهة البرازيلية اليسرى. كوتينيو يتسلم الكرة في الدقيقة 20 من خارج منطقة الجزاء ويسددها بحرفنة مقوّسة لتصطدم بالقائم الأيسر وتتهادى في الشباك. الهدف لم يكن عادياً، إذ فضلاً عن روعته فإن له رمزية إذ إنه يحمل الرقم 222 في تاريخ «السيليساو» في كأس العالم.

كان متوقعاً أن يزيد البرازيليون ضغطهم بعد هذا الهدف، لكن ما يُحسب للسويسريين أنهم لم يستسلموا أمام اسم المنتخب البرازيلي وبعد تقدّمه بالنتيجة، بل لعبوا بشجاعة لكنهم افتقدوا الحلول في ثلث الملعب الأخير. وبدا لافتاً مع نهاية الشوط أن الفريقين كانا متعادلين بنسبة الاستحواذ على الكرة بـ 50% لكل طرف.

السويسريون لم يحلموا بانطلاقة شوط ثان كالتي تحققت. إذ في الدقيقة 50 حصلوا على ركلة ركنية نفّذها ريكاردو رودريغيز وارتقى لها ستيفن زوبير برأسه وأرسلها إلى الشباك من دون أي رقابة، رغم أن الإعادة أظهرت أنه دفع جواو ميراندا بيده. القرار كان في النهاية بيد الحكم الذي لم يعد إلى تقنية الفيديو. الهدف كان مباغتاً للبرازيليين طبعاً.

> ظل نيمار يحاول، لكن الدفاع السويسري كان صلباً وخشناً

نسق المباراة ظل على حاله مع تحسّن ملحوظ في أداء سويسرا، وظل بيهرامي يلاحق نيمار كظلّه حتى تلقّى بطاقة صفراء في الدقيقة 68، فسارع المدرب فلاديمير بيتكوفيتش إلى إخراجه خشية تلقيه بطاقة صفراء ثانية وطرده وأشرك دينيس زكاريا بدلاً منه. أما تيتي، فكان قد سبقه بإخراج لاعبَي الوسط كاسيميرو وباولينيو وإدخال فرناندينيو ورينانو أغوستو على التوالي لتنشيط الوسط في ظل المجاراة السويسرية في منتصف الملعب، ثم عمد في ربع الساعة الأخير الى إخراج خيسوس وإشراك روبرتو فيرمينو لتنشيط الهجوم.

في الدقائق التالية ظل نيمار يحاول وحده، لكن الدفاع السويسري كان صلباً تارة وخشناً معه تارة أخرى. مع اللحظات الأخيرة ضغط البرازيليون، وفي الدقيقة 90 لعب نيمار ركلة حرة من الجهة اليسرى سددها فيرمينو برأسه، لكن الحارس يان زومير تمكن من إبعادها. أتبعه مباشرة ميراندا بتسديدة قوية من داخل منطقة الجزاء، لكنه لم يصب الشباك. أما الفرصة الأخطر، فكانت في الوقت بدل الضائع عبر تسديدة أغوستو التي أبعدها فابيان شار عن خط المرمى. في النهاية، لم يستطع «السيليساو» الفوز. انطلاقة بتعادل، وليس هذا ما كان ينتظره البرازيليون طبعاً.

ليس التعادل ما كان ينتظره البرازيليون (أ ف ب)

كولاروف يقود صربيا إلى فوزها الأول

افتتح منتخب صربيا مباريات المجموعة الخامسة بانتصار على منتخب كوستاريكا بهدف دون رد. الهدف جاء من كرة ثابتة في الشوط الثاني، حيث استطاع قائد الفريق كولاروف، تسجيل الهدف الوحيد في الدقيقة 56، ليمنح بلاده الثلاث نقاط الأولى في ثاني مشاركاتها مستقلة عن مونتينيغرو، حيث شهدت المشاركة الأولى الخروج من الدور الأول في جنوب أفريقيا 2010.

الشوط الأول، شهد أداءً هجومياً خجولاً من المنتخب الكوستاريكي الذي كان متحفظاً في الدفاع في أغلب فترات المباراة، حيث بادر بالضغط العالي في ربع الساعة الأول، لكنه سرعان ما تراجع إلى الخلف، مانحاً المنتخب الصربي الاستحواذ على الكرة، ليعود في الخمس دقائق الأخيرة إلى الهجوم دون الوصول إلى المرمى. في الجهة المقابلة، بدا وسط ميدان المنتخب الصربي مهزوزاً، إذ لم يكن سيرجي ميلينكوفيتش سافيتش ونيمانيا ماتيتش في أحسن حالتهما، الأمر الذي صعب وصول الكرة من الدفاع إلى الهجوم، لينتهي الشوط الأول بالتعادل السلبي.

لم تختلف الأمور كثيراً في الحصة الثانية من المباراة، منتخب «لوس تيكوس» زاد في تحفظه الدفاعي، لكنه بدا غير منضبط ويعاني من مشاكل في الانتقال من الدفاع إلى الهجوم، وخصوصاً في ظل التراجع البدني لبريان رويز وبولانوس الذي جاء بديلاً. ولم تكن صربيا أحسن حالاً، إذ استمرت معاناة ماتيتش وسافيتش، في الوقت الذي ظهر فيه كولاروف (32 عاماً) بأفضل أحواله، حيث سجل الهدف الوحيد في المباراة من تسديدة قوية لم يُدركها حارس ريال مدريد كايلور نافاس. وحصد كولاروف جائزة أفضل لاعب في المباراة نتيجة ما قدمه، في الوقت الذي تفنن فيه ميتروفيتش الصربي ومهاجم فولهام الإنكليزي بإضاعة الفرص ليستبدله المدرب بعد أن فشل في تسجيل هدف من انفراد صريح.

حاول منتخب كوستاريكا أن يتدارك الأمور، لكن العقم الهجومي كان واضحاً حتى بعد دخول جويل كامبل في الدقيقة 67.

وشهدت المباراة استخدام تقنية الفيديو في الدقائق الأخيرة مرتين، حيث استعان الحكم السنغالي مالانغ ديدهيو بالـ«VAR» ليتأكد ما من تدخل ماتيش على مساعد مدرب كوستاريكا وحقيقة التدافع الذي حدث بين الطرفين، ثم عاد في الدقيقة الـ95 ليمنح بطاقة صفراء للاعب صربيا الكسندر بريجوفيتش بعد أن طلب منه المساعدون في الأستوديو مشاهدة اللقطة، إذ ضرب بريجوفيتش مدافع كوستاريكا على وجهه.

وهذه هي المواجهة الثانية بين كوستاريكا وصربيا، حيث سبق أن تواجها من قبل في أولمبياد الاتحاد السوفياتي عام 1980، حينما كانت صربيا تلعب باسم منتخب يوغوسلافيا، وانتهت المباراة بفوز يوغوسلافيا بثلاثة أهداف مقابل هدفين. وسيواجه المنتخب الصربي في المباراة القادمة سويسرا (22 حزيران/يونيو) بينما ستلعب كوستاريكا أمام البرازيل في اليوم نفسه.

(الأخبار)

محمد كولاروف جائزة أفضل لاعب في المباراة (أ ف ب)

زاوية التحكيم

الـ«VAR» تبسط العدالة

حسن عطية

لطالما كانت الأخطاء التحكيمية موضعاً للجدل في عالم كرة القدم. وفي كأس العالم الكثير من الأحداث التي خلقت الشكوك حول صحة نتائج المباريات. من هدف انكلترا في نهائي 1966 إلى يد مارادونا وغيرها من اللقطات. لكن بطولة هذا الصيف في روسيا مختلفة تماماً حيث ان تقنية الـ «فار» و«عين الصقر» بدأتا بأخذ دورهما في خدمة القرارات التحكيمية. تقنية الفيديو على وجه الخصوص ساعدت كثيراً في الأيام القليلة الماضية من انطلاقة المونديال.

استخدام تقنية الفيديو لم يتأخر كثيراً، ففي اليوم الثاني على انطلاقة كأس العالم لعبت البرتغال أمام إسبانيا في مباراة كانت الندية فيها واضحةً بين قطبي القارة العجوز حيث انتهت المباراة بالتعادل (3.3). هدف دييغو كوستا الذي جاء في الدقيقة 24 من الشوط الأول معلناً تعادل إسبانيا (1.1) دخل التاريخ، كأول حالة تحكيمية تستخدم فيها تقنية «VAR». ارتقى كوستا بعد تمريرة من سيرجيو بوسكيتس وظهر كأنه ضرب بيبي بمرفقه على وجهه، حيث سقط الأخير على الأرض قبل أن ينهي كوستا الهجمة بطريقة مثالية. اعترض لاعبو المنتخب البرتغالي على وجود خطأ، وبدا للجميع أن كوستا ارتكب خطأ، لكن المساعدين في الاستوديو تدخلوا في اتصال مباشر مع الحكم لتأكيد صحة الهدف. اللافت أن العملية لم تستغرق الكثير من الوقت وهو الأمر الذي يعدّ إيجابياً. التكنولوجيا كانت في خدمة العدالة الكروية في المباراة ذاتها، بعد تسديدة إيسكو التي ارتطمت بالعارضة لكنها لم تتخطّ الخط. طالب ايسكو بالإعادة لكن الحكم أشار إلى ساعته التي تضيء، في حال تخطي الكرة للخط، إضافة إلى إمكانية معرفة ما إذا عبرت الكرة باستخدام «عين الصقر» التي تستعمل في لعبة كرة المضرب.

وفي اليوم الثالث على انطلاقة الحدث الكروي (السبت 16 حزيران/يونيو) شهدت مباراتان من أربع استخدام تقنية الفيديو، المفارقة أن الحالتين كانتا شبيهتين. استطاعت فرنسا الفوز على أوستراليا (1.2) حيث لم يرتق مستوى المنتخب الفرنسي إلى ما كان متوقعاً منه. تمريرة من بوغبا في ظهر المدافعين تلاه تدخل من مدافع المنتخب الأوسترالي بغية قطع الكرة أدى إلى عرقلة غريزمان، ولم يحرك الحكم أيّ ساكن واستمر اللعب بشكل طبيعي حتى خروج الكرة، بعدها طلب المساعدون من الحكم أن يتطلع على الحالة بنفسه وهذا ما حدث، ليحتسب الحكم بعدها ركلة جزاء لفرنسا في عملية لم تأخذ أكثر من 45 ثانية. الهدف الثاني للمنتخب الفرنسي احتُسب أيضاً جراء استخدام عين الصقر حيث لعب بوغبا الكرة اصطدمت بالعارضة وتخطت الخط لكنها لم تهز الشباك. وأكدت الإعادة أن الكرة عبرت ليفوز «الديوك» بعدها (1.2).

مساء السبت أيضاً، لعب منتخب بيرو أمام الدنمارك لأول مرة في تاريخ البلدين. منحت الفرصة للمنتخب البيروفي للتقدم وتسجيل هدف في كأس العالم بعد غياب استمر 36 عاماً. لكن كريستيان كويفا أرسل الكرة بعيداً عن مرمى كاسبر شمايكل الذي كان واحداً من أفضل اللاعبين في هذه المباراة. حصل كويفا على ركلة الجزاء بعد تدخل من يوسف بولسين عليه، لكن الحكم لم يحتسبها إلا بعد استعانته بتقنية الفيديو وسط احتجاج البيروفيين ونزولاً عند طلب المساعدين في الإستديو.

لعبت التكنولوجيا في الأيام الأولى لكأس العالم دوراً مهماً في مساعدة الحكام وإبعادهم عن أي قرارات قد تكون ظالمةً في حق هذا الفريق أو ذاك. الـ«VAR» أثبتت أهميتها حتى الآن وبطبيعة الحال فإن استخدامها لن ينحصر في هذه الحالات فقط إنما ستكون حاضرة في المباريات المقبلة.

كأس العالم

روسيا 2018

«حرب عالمية ثالثة»

يوم غضب بين الروس والإنكليز بذكريات اليورو

«الثار من الروس»، هو ما يصبو إليه المئات من مثيري الشغب الإنكليز، بعد أن تعرض عدد من عناصر «الليونز» للاعتداء في بطولة أمم أوروبا في فرنسا منذ عامين. مع دعوة مقابلة من الروس لمشجعي إنكلترا «بالاستعداد للموت». الإنكليز اليوم في روسيا على موعد مع مواجهة حامية، خارج المدرجات!

ياسمين عبيد

يضحك بعض من مثيري الشغب «الليونز» من تصريحات بعض الروس بأنهم سيتناولون الشراب احتفالاً بعد الاقتتال مع الإنكليز. في حديث لأحد عناصر «سموغيتس إيليت» وهو اسم أطلق على مشجعين من منطقة ميدلزبره في تيسايد، شمال شرق إنكلترا، عرفوا بالشغب والوحشية خلال وجودهم في مدرجات ملاعب كرة القدم، يقول إن «مجموعة من الشركات الإنكليزية قد توحدت لتقديم الدعم للهوليغنز في مواجهة الهوليغنز الروس» مضيفاً: «إذا كان العالم يعتقد بأننا سنلعب لعبة كرة قدم جميلة ونشرب وننام ونردش، فإن ذلك لن يحدث أبداً». إذاً... «حان وقت الثار ولا شيء سوى الثار». هذا ما يريده بقوة المشجع البالغ من العمر 57 عاماً: «نريد أن نقاتل في الشوارع، كلنا مريض حتى الموت من الروس بعد ما حدث في فرنسا».

في ذلك اليوم، كانت قنابل غاز تخنق الأزقة الضيقة لمدينة مارسيليا. نيران تحرق واجهات بعض المتاجر وأعمدة الإنارة، أدخنة متصاعدة وبقايا دماء على الأرصفة. تلك كانت صورة اليوم الصاخب في المدينة الفرنسية الجنوبية في يورو 2016. العنف والشغب كان العنوان الرئيسي للقاء الافتتاحي للمنتخب الإنكليزي ضد روسيا، تبعه شجار آخر مع

> **أحد المشجعين الروس نشر في حسابه على تويتر: تريدون حرباً، حسناً ستكون حرباً**

الشرطة الفرنسية انتهى بالقبض على بعض المشجعين كما تعرض كثيرون للضرب من قبل شرطة مدينة مارسيليا التي أغلقت بعض الشوارع وحاولت عزل الجماهير الروسية عن الإنكليزية.

دخل المشجعان الإنكليزيان «أندرو باش وستيوارت غراي» في غيبوبة وسط تلك الاشتباكات عندما نصب لهم أنصار الروس كميناً محكماً استخدموا فيه أسلحة حادة متنوعة.

ومنذ ذلك اليوم، الملف فُتح ولم ولن يغلق، بحسب المشجعين الإنكليز. وبعدما أجبر أكثر من ألف مشجع إنكليزي من المشاغبين الهوليغنز، على تسليم جوازات سفرهم الى السلطات المحلية، بهدف منعهم من السفر الى روسيا، توعد الإنكليز بأنهم «سيشعلون الحرب العالمية الثالثة».

ولهذا قام عدد من جماعات التراس التشجيعية الإنكليزية بإرسال أشخاص إلى روسيا لجمع المعلومات اللازمة، كما اعترف عدد من المشجعين الإنكليز بأنهم لا يخافون الاحتجاز بقدر ما يرغبون بتلقين الجماهير الروسية درساً. مثيرو الشغب من النوادي الكبيرة في الشمال الشرقي ومنافسيهم في مانشستر وميرسيساید وضعوا خطة للوصول إلى روسيا. لا يهتمون حتى بالذهاب لمتابعة مباريات إنكلترا الثلاث فهم ليسوا بحاجة إلى تذاكر. وبحسب أحد المشجعين: «نحن لا نهتم حقاً بكرة القدم، لدينا خطة للوصول إلى روسيا من دون أن نلاحق كما وسنتعقب مثيري الشغب الروس». ذكريات العنف في يورو 2016 لا تزال حتى الآن فهل تهديدات الطرفين يمكن أن تؤدي الى تلك الحرب الموعودة؟

ولدنا لنقاتل

الآلاف من المشاغبين الروس أصدروا «تهديداً بالقتل» لجميع مشجعي إنكلترا الذين يتجرأون على السفر إلى البطولة.هذا الصيف،أصبحت منتديات كرة القدم على الإنترنت ووسائل الإعلام في روسيا مليئة بالتهديدات والصور التي تظهر تدريبات خاصة بالهوليغنز الروس للمعركة المتعطشة للدماء. أحد المشجعين الروس نشر في حسابه على توتير: «تريدون حرباً، حسناً ستكون حرباً. في حزيران/ يونيو لن نكتفي بالغناء، سنقوم بأكثر من ذلك، استعدوا للموت». وفي منشور آخر، ادعت روسية أن هناك خطة جارية «لإغراء البريطانيين» للبقاء في مدينة ريوتوف، شرق موسكو، خلال البطولة حتى يتم استهدافهم بسهولة. وزادت الأوضاع سوءاً بين البلدين بعد اتهامات بريطانيا لروسيا بتنفيذ هجوم كيماوي بغاز الأعصاب السام على سيرغي سكريبال وهو عميل روسي مزدوج سابق وتبادل البلدان طرد الديبلوماسيين إذا كنت مقيماً في روسيا حالياً أو زائراً لمتابعة المونديال، ننصحك بالبقاء متيقظاً، فقد تكون مشاركاً في حرب عالمية ثالثة قد يكتبها التاريخ!

هناك خطة جارية «لإغراء البريطانيين» للبقاء في مدينة ريوتوف (أ ف ب)

الدور الأول

مدرّجات

مشجعة إيرانية ترفع لافتة للمطالبة بحق النساء الإيرانيات بحضور المباريات في الملاعب، حيث ان النظام في إيران يمنع المرأة من الإختلاط مع الرجال في ملاعب كرة القدم (أ. ف. ب)

ترتيب المجموعات

المجموعة الخامسة

الفريق	لعب	فوز	تعادل	خسارة	له	عليه	الفارق	النقاط
صربيا	1	1	0	0	1	0	1	3
البرازيل	1	0	1	0	1	1	0	1
سويسرا	1	0	1	0	1	1	0	1
كوستاريكا	1	0	0	1	0	1	1-	0

المجموعة السادسة

الفريق	لعب	فوز	تعادل	خسارة	له	عليه	الفارق	النقاط
المكسيك	1	1	0	0	1	0	1	3
السويد	0	0	0	0	0	0	0	0
كوريا الجنوبية	0	0	0	0	0	0	0	0
ألمانيا	1	0	0	1	0	1	1-	0

صلاح يتدرب على نحو طبيعي

خاض منتخب مصر تمرينه الأخير في غروزني، أمس الأحد، قبل انتقاله إلى سان بطرسبورغ لملاقاة المضيفة روسيا الثلاثاء في الجولة الثانية من المجموعة الأولى لمونديال 2018 في كرة القدم. وشارك نجم مصر محمد صلاح الذي يتعافى من إصابة قوية في الكتف، في التمارين، على ملعب «أحمد أرينا» في غروزني، وأنهاها بـ «تقسيمة» مع التشكيلة الاحتياطية التي لم تخض مباراة الأوروغواي، الأولى للفراعنة في المونديال بعد غياب 28 عاماً. وبعد بقائه خلال المباراة الأولى على مقاعد البدلاء، شدد مسؤولو المنتخب على أن صلاح بات جاهزاً لخوض المباراة الثانية. وكان مدرب المنتخب كوبر قد أكد عشية مباراة الأوروغواي أن صلاح «جاهز تقريباً بنسبة 100%». إلا أنه فضل خلالها إبقاءه على مقاعد البدلاء. والسبت، أفاد طبيب المنتخب محمد أبو العلا، بأن «صلاح جاهز لخوض مباراة روسيا من بدايتها».

الأخبار
al-akhbar

■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول:
ابراهيم الأمين

■ نائب رئيس التحرير:
بيار أبي صعب

■ مدير التحرير:
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن عليق
إيلي حنا
أمل الأندري
شربل كريّم

■ صادرة عن شركة
أخبار بيروت

■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس:
01759500
01759597
■ ص.ب 113/5963

■ الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500

■ التوزيع
شركة الأوائل
01/666314ـ15 ـ
03 / 828381

■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

تحجّر البنية الاجتماعية - الاقتصادية في لبنان [1]

صفية أنطون سعادة *

إن النظام اللبناني هو النظام الوحيد بين دول المشرق العربي الذي لا يزال متمسكاً بنمط السلطنة العثمانية في بنيته السياسية - الاجتماعية، ما يمنعه من الولوج إلى الدولة الحديثة، ويقف حائلاً بينه وبين التقدم والازدهار.

البنية الاجتماعية – الاقتصادية في الفترة العثمانية

أنشأ العثمانيون تراتبيتين عموديتين لتنظيم السلطنة: تراتبية الوظائف والمقامات وتراتبية الملل والأديان.

تراتبية الوظائف:

1 – رجال السيف، أي الأمراء
2 – رجال القلم، أي العلماء
3– التجار والمزارعون
4– الصناع الحرفيون
5 – الفلاحون
6 – مهن أخرى.

المشكلة في هذه البنية ليست تراتبيتها، بل قرار العثمانيين بإغلاقها ومنع أي أحد من الدخول إليها أو الخروج منها، وهو ما يتطابق مع نظام الطوائف المغلقة الهندي (caste system)، فأولاد الفلاح مُجبرون على متابعة صنعة والدهم، ويُمنع عليهم الانتقال إلى أية صنعة أخرى، والقرار نفسه ينطبق على بقية المهن (1).

أولى نتائج هذه التراتبية تحويل المهنة إلى وراثة بالدم والنسب، ولذلك سُمّيَت «الطائفة المغلقة».

أول من تبنى مبدأ وراثة المهن هم علماء الدين، فحرصوا على إبقاء سلطة القضاء والتشريع ضمن عائلاتهم وتوريثها لأولادهم، وهذا ما لم يكن متبعاً ما قبل الفترة العثمانية. ففي العصور السابقة للسلطنة، كان الحراك الاجتماعي متاحاً للجميع، ومن الممكن لأي طالب مهما كان وضعه الاجتماعي أن يتبوأ مراكز عالية نتيجة اجتهاده، خاصة ضمن فئة العلماء. هذا الانفتاح الذي كان حاصلاً ما قبل السلطنة العثمانية سمح للأفراد بالانتقال من طبقة إلى أخرى من جهة، كذلك فإنه حافظ من جهة أخرى، على مبدأ أساسي ومهم للغاية في سبيل تطور وتقدم المجتمع، ألا وهو البناء على الكفاءة (achievement)، لا النسب (ascription). إن جعل الوظائف وراثية كارثة حقيقية حلّت في أرجاء المشرق العربي، لأنها أدت إلى الترهل الفكري والعلمي، وإلى إفساد المؤسسات، لكون الحفاظ على مركز للعائلة سيتخطى كل معايير النزاهة، ومحاولات التقدم عبر الاستحواذ على المعرفة (2).

بحلول القرن الثامن عشر تمكّنت طبقة العلماء من الحفاظ على التعيينات الدينية ضمن عائلاتها وذريتها (3)، ومن خلال تأسيس هذه الطبقة المغلقة توارثت المناصب وتصاهرت في ما بينها، وتحولت إلى الفئة الأغنى والأشد نفوذاً في السلطنة العثمانية بعدما سيطر علماء الدين السنّة على المجتمع العثماني والمؤسسات السياسية الحاكمة عبر وضع القوانين الناظمة للدولة (4)، فتمكنت هذه الفئة من إصدار قوانين تستثنيها من دفع الضرائب التي يجب على السكان دفعها، كذلك فإنها أعطت لنفسها امتياز حق وراثة الإقطاعات الممنوحة من الدولة، فيما كانت السلطنة تستعيد ممتلكاتها من الفئات الأخرى بعد وفاة أصحابها. ومن أجل الحفاظ على هذه المكاسب، رفض العلماء أي تغيير للبنية السياسية - الاجتماعية خلال قرون مديدة، وحين حاول السلطان سليم الأول في القرن التاسع عشر الاستعاضة عن الجيش الانكشاري بجيش حديث على النمط الغربي، ثاروا ضده (5).

أما بالنسبة إلى المهن الأخرى، فلقد باشرت السلطنة بتحديد مهمات كل مهنة في أدق تفاصيلها كي لا تتداخل أو تتشابك المهن بعضها مع البعض الآخر، وطُبِّقَت هذه السياسة في المدن كما في القرى. إلا أن هوس العثمانيين بوضع حدود فاصلة بين مهنة وأخرى، أدى إلى هندسة غريبة للمدن العثمانية، فبالرغم من وجود ساحة مشتركة للتسوق في المدن (السوق)، ما يعطي الانطباع باختلاط السكان، إلا أن الحقيقة هي أن المدينة كانت مقسمة إلى حارات، وكل حارة لديها جامعها، وحمامها العام، وسوقها، وبابها الذي كان يقفل عند غروب الشمس (6). أضف أن كل طائفة (نقابة) فُصِلَت عن بقية الطوائف عبر إنشاء مؤسساتها الخاصة. هذا النموذج للطوائف المغلقة الذي أحضره العثمانيون معهم من أواسط آسيا، جعل من المستحيل اندماج الطوائف (المهن) ضمن نقابة واحدة، والاشتراك في حياة واحدة، كما حصل في أوروبا (7). مثّلت الطائفة وحدة إدارية لا علاقة لها مع الطوائف الأخرى، فهي تتصل رأساً بالحكومة العثمانية عبر شيخ يعيّنه الباب العالي ويتكلم باسم الطائفة، كما كان للطائفة الحق باقتناء السلاح لحماية حارتها (8).

ألزم العثمانيون الطوائف (guilds) بنمط أحادي لنشاطها المهني، ومنعوها من التطوير أو الاختراع أو التغيير ما أدى إلى تقهقر الاقتصاد نتيجة القرارات الإدارية الآتية (9):

أولاً، حدّدت الدولة عدداً معيّناً من المتاجر لكل طائفة، وسنّت القوانين التي تمنع منعاً باتاً زيادة الحوانيت مهما توسع العمل أو ازداد الطلب.

ثانياً، وُضعت الأسعار لمرة واحدة دون أي تغيير عبر السنين، ما حجب روح المنافسة في السوق التجاري.

ثالثاً، مُنعت الطائفة من بيع سلع لم تُدرج على اللائحة التي وافقت عليها الحكومة العثمانية.

رابعاً، رفضت السلطنة رفضاً قاطعاً أي تغيير في شكل، أو رسم أو هندسة أي سلعة من السلع، وأثيرت ضجة كبيرة حين عمد صناع الأحذية في العاصمة إسطنبول إلى إنتاج شكل جديد للحذاء العثماني استوحوه من طراز أوروبي، فكانت النتيجة أن صادرت السلطات جميع الأحذية المستحدثة وأتلفتها (10).

خامساً، ألحِقَت كل طائفة بطريقة من الطرق الصوفية، وعمّمت هذه الطرق نوعاً من الجبرية وقبولاً بالقضاء والقدر والقسمة والنصيب.

أخيراً، أُدرج جميع سكان السلطنة العثمانية ضمن الطوائف - النقابات، بمن فيهم المتسولون والموسات واللصوص! نجد إذاً، أن المدينة عندنا لم تتحول إلى وحدة عضوية (organic unit) حيث يتكامل ويتكاتف سكانها، بل بقيت مركزاً إدارياً صرفاً بعكس المدينة الأوروبية التي تطورت إلى هيئة سياسية مستقلة قادرة على خوض المعارك أو عقد معاهدات مع نهاية القرون الوسطى.

بقيت المدينة العثمانية في المشرق العربي مقسمة إلى حارات منعزل بعضها عن البعض الآخر، وعجزت عن خلق روح التعاون والتضامن بين سكانها، فكل حارة تعيش حياتها المنفصلة عن جيرانها، وهي في خوف دائم من سيطرة حارة أخرى عليها، وغالباً ما لجأت إلى السلاح لمواجهة الحارات الأخرى (11)!

تراتبية الأديان والمذاهب

إلى جانب تراتبية الوظائف، عمد العثمانيون إلى بناء خط عمودي آخر موازٍ للأول، ألا وهو نظام الملل (12)، حيث جرى أيضاً فصل الملل بعضها عن البعض الآخر، وأصبح لكل ملة قوانينها المختلفة عن الملل الأخرى بالرغم من حياتها المشتركة معها في المدينة أو القرية نفسها. وكما كان رجل الدين يرأس الطائفة - النقابة، كذلك وُضع رجل دين على رأس كل ملة يدير شؤونها ويكون صلة الوصل بينها وبين مؤسسات السلطنة العثمانية. هذا الانقسام المجتمعي بين الملل (13) دام لقرون طويلة أدت في النهاية إلى نفور الملل من بعضها وتقوقعها ورفضها أي اندماج أو مصاهرة مع ملة أخرى (14)، وفيما كان من الممكن أن تتزوج فتاة من عشيرة غير عشيرتها، إلا أن أهلها، كما بيئتها، كانت ترفض رفضاً قاطعاً أي ارتباط عائلي خارج الملة، إلى درجة قتل الفتاة إذا عصت على مبدأ الزواج الداخلي (endogamy) (15).

المشكلة في نظام الملة ليس فقط في أنه أدى إلى تقسيم المجتمع الواحد الذي يتشارك أهله لغة واحدة، وتقاليد واحدة، وثقافة واحدة، لا فرق بين واحد وآخر إلا في انتمائه الديني أو المذهبي، بل ذهب أبعد من ذلك إلى ترسيخ هذا النظام دون إمكانية إصلاحه، عبر وضع تراتبية قاسية بين الملل. فمجرد إعلان السلطنة أن الملة الأعلى والأفضل هي السنّة، أثار حقداً ضمن الملل الأخرى التي وجدت في نظام من هذا النوع إجحافاً في حقها (16)، خاصة أن الفرد لا يختار ملّته بل يولد فيها (17). وما زاد من تشرذم الهيئة المجتمعية، إلزام بعض الملل المعتبرة أدنى درجة بقيود شخصية وصلت إلى حد التنكيل والإذلال (18).

أمسى هذا النظام عائقاً كبيراً يحول دون بناء دولة حديثة، لأن حياة كل ملة وخبرتها مختلفتان عن حياة الملل الأخرى التي تحيا ضمن البوتقة الجغرافية نفسها، لا بل ضمن المدينة الواحدة، خاصة أن التراتبيتين المهنية والملية احتوتا على قواسم مشتركة:

1 . تراتبية قائمة على «جماعات» لا أفراد (19).
2 . تواريث الملة كما توارث الصنعة أو المهنة.
3 . توارث تراتبية «الجماعة» دون إمكانية الخروج منها.
4 . تراتبية «وظائف» لم تتغير عبر عصور السلطنة (20).

خلال القرن الثامن عشر تداخلت التراتبيتان في المشرق العربي، واندمجت المهنة بالملة فأصبحت الأخيرة تسمى «طائفة» أيضاً، ذلك أنّ العثمانيين نصّبوا رجل دين (21) على كل مهنة (طائفة)، وفعلوا الأمر نفسه بالنسبة إلى الملل، ما جعل قيادة المهنة تعود لرئيس الملة الدينية (22). وهكذا طغت الملّة الدينية على المهنة، إذ إنه مهما بلغ ثراء أحد الأشخاص، إلا أن ثراءه لا يفتح له الباب للارتقاء إلى تراتبية أعلى ضمن النظام الطائفي - الديني، ولا حتى ضمن تراتبية الطائفة - المهنة، لأن العثمانيين فرضوا مبدأ الوراثة ضمن الصنعة (23)! كذلك جعلت وراثة المهنة ووراثة الملة الحارة معزولة عن أي تداخل بينها وبين الحارات الأخرى (24).

فرض النمط الطائفي - الهندي التقليدي نفسه في المشرق العربي خلال الفترة العثمانية، خاصة أن السلطنة كانت في حالة حرب مع الغرب، فتوقف أي تواصل بين الغرب والمشرق العربي (25). وللدلالة على الدور المميز الذي أدّته الهند، فقد بادر فقهاؤها إلى وضع الفتاوى (Fetawa Alemgiri) التي سار على هديها العثمانيون، بما فيهم العالم العربي برمته (26). وانتشرت الحضارة الهندية عبر المدارس الصوفية، كما ترأس الطوائف العديد من المبشرين الهنود (27). ومن مظاهر التأثر بالهند، الإيمان بالتقمص، وخاصة بين الدروز، والمفهوم الصوفي لـ«الفناء» في الكل (28).

مع تراجع السيطرة العثمانية، قرّرت السلطنة أن الوقت حان لتحديث الجيش على النمط الغربي، وأصبحت الحاجة ملحّة للتخلص من الجيش الإنكشاري، فارتأى السلطان أن يوظف الجيش الإنكشاري مدافعاً عن الطوائف والمهن، وفي المقابل يحصل الإنكشاري على نصف الأرباح (29)!

إلا أنّ الثورة الصناعية في الغرب خلال القرن التاسع عشر، قضت على الحرف والصناعات التقليدية في السلطنة العثمانية، ما نزع الصفة الحرفية عن الطائفة، وبقي مدلولها الطائفي فقط. وهذا ما يبرز في مدن المشرق العربي كافة حيث نجد مناطق غالبية سكانها من المسيحيين، وأخرى غالبيتها من السنّة، أو الدروز، أو الشيعة، أو العلويين، أي إن المدينة المشرقية ورثت عن العثمانيين تقسيماً للمدينة لا يقوم على مبدأ الثروة الشخصية كما هو حاصل في المدن الغربية حيث للأغنياء مناطق وشوارع محددة، وللفقراء مناطق أخرى. بقيت المدينة عندنا منقسمة عمودياً، بينما تراتبيتها في الغرب أفقية، ما يعني أن الفقير الذي يصبح ثرياً يستطيع الانتقال إلى الضواحي ذات الدخل المرتفع، بينما هذا لا يحصل في التقسيم العمودي. بكلام أوضح، النموذج الغربي يعتمد في تراتبيته على الكفاءة، والثروة، والمجهود الشخصي للحراك الاجتماعي، أقله نظرياً، بينما وصمة الطائفة الدينية الموروثة، أي النسب، هو الذي يحدد المكانة الاجتماعية عندنا، دون إمكانية تغييرها. خلال القرن التاسع عشر توسع النظام الطائفي ليشتمل على 17 ملة، تدير كل واحدة منها شؤونها الخاصة تحت رعاية رجال دينها، وكأنها دول مستقلة بعضها عن البعض الآخر (30).

مسار تطور المدينة في الغرب جعلها على طرفي نقيض من مدينتنا، لأن الأولى تحولت إلى نواة الدولة الحديثة، بينما لا تزال المدينة المشرقية تنوء تحت التراث الملي الانشطاري.

(يتبع)

* أستاذة جامعية

بحلول القرن الثامن عشر تمكّنت طبقة العلماء من الحفاظ على التعيينات الدينية ضمن عائلاتها وذريتها

> إلى جانب تراتبية الوظائف، عمد العثمانيون إلى بناء خط عمودي آخر هو نظام الملل

> ألزم العثمانيون الطوائف بنمط أحادي لنشاطها ومنعوها من التطوير أو الاختراع أو التغيير

المصادر

1– Kemal Karpat, “Some Historical and Methodological Considerations Concerning Social Stratification in the Middle East”, in Commoner, Climbers and Notables, pp. 86-87.

2– مع حلول القرن العاشر ميلادي، أمسى مركز قاضي قضاة بغداد وراثياً إلى حد كبير، لكن القضاء لم يُغلق كلياً أمام وافدين من الطبقات الدنيا الذين استطاعوا الوصول بفضل كفاءتهم واجتهادهم. راجع صفية سعادة، مركز قاضي القضاة في بغداد، بيروت، 1988.

3– Hamilton Gibb; Harold Bowen, Islamic Society and the West, London, 1951, vol.1, p. 106.

4– المرجع نفسه، صفحة 111.

5– صفية سعادة، «نظام الملة في السلطنة العثمانية»، مجلة فكر (تشرين الأول، 1984)، الجزء 60، صفحة 159-172.

6– إن تقسيم المدينة حسب المهن بدأ مع العباسيين الذين بنوا العاصمة بغداد على شكل دوائر حول مركز المدينة المخصص للخليفة وحاشيته، وتحتل كل مهنة دائرة معينة، وكلما اقتربت الدائرة من المركز كانت المهنة أعلى شأناً من الدوائر الخارجية.

7– لقد طبق العثمانيون النموذج الهندي للطوائف المغلقة (المهن)، ومنع تداخلها في أرجاء السلطنة، ما مثل افتراقاً جوهرياً عن المثال الأوروبي، انظر ماكس ويبر، Max Weber, The City, Glencoe, Free Press, 1958, p. 8:

«لم يكن مسموحاً للطوائف التجارية والطوائف الصناعية من الاتحاد بشكل يماثل تطور النقابات في المدن الأوروبية، لأن منع التواصل، والتراتبية الحادة أديا إلى الضغينة بين الحارات، ووقفا حائلاً في وجه أي تآخٍ بين أفراد الطوائف المهنية».

8– هذا يفسر لماذا نجد حتى يومنا هذا اقتناءً للسلاح الفردي ضمن عائلات دول سوراقيا (المشرق العربي).

9– Max Weber, Religion of India, pp. 111-112:

«كان لإقامة نظام الطوائف المغلقة نتائج سلبية للغاية في المضمار الاقتصادي، ذلك أن النظام الطائفي محافظ في طبيعته ولاعقلاني في ممارساته». راجع أيضاً Halil Inalcik, An Economic and Social History of the Ottoman Empire. London: Cambridge University Press, 1997.

10– Gibb, H.A.R. Islamic Society, vol. I: Part I– 283-285.

11– Turner, B., Weber and Islam. A Critical Study. London, Routledge, 1974, p. 97.

12– صفية سعادة، نظام الملة في السلطنة العثمانية، مجلة فكر (تشرين الأول، 1984)، الجزء 60 صفحة 159. أيضاً Murphey Rhoads, Studies on Ottoman Society and Culture, 16-18th Centuries. London: Routledge, 2007.

13 – مع انتشار الإسلام لم تؤخذ الاختلافات الإثنية بالاعتبار إلا في الحركة الشعوبية، وكان الاختلاف يقاس باختلاف الأديان والمذاهب.

14 – Gibb, H.A.R. Islamic Society, vol. I, Part II: 208.

15 – Corm, Georges, Contribution a l’etude des societies multi-confessionnelles. Paris, Pichon, 1971, p. 217.

16 – Gibb, H.A.R. Islamic Society, vol. I, part II: 240.

17 – الماوردي، الأحكام السلطانية، القاهرة، 1298 هجرة، صفحة 48.

18 – Fattal, Antoine, Le statut legal des non-musulmans en pays d’Islam. Beirut, 1958, pp. 81-82.

19– يترأس رجال الدين هذه المجموعات، ولتأثير الهند على حضارة المشرق العربي، راجع:
Lynda Shaffer, “Southernization” Journal of World History, volume 5, 1.no (1994 Spring), pp. 21-1 .

20 – للمقارنة بين نظام السلطنة العثمانية ونظام الطوائف المغلقة في الهند راجع:
Chakravarti, A. “Some aspects of Inequality in Rural India: A Sociological Perspective”, in Beteille, A. (editor), Equality and Inequality. Delhi, Oxford University Press, 1983, p. 138:
«إن الصفة الجوهرية في مبدأ التراتبية الاجتماعية هي أن السلطة في المجال المدني خاضعة لرجال الدين، وهذا ما يفسر تقدم هؤلاء على الأمراء».

21 – Gibb, H.A.R., Islamic Society, vol. I: Part I – 208; and vol. I: Part II, 285.

22 – Gibb, H.A.R., Islamic Society, Vol.I: Part I – 200.

23 – Szyliowicz, J. “The Ottoman empire”, p. 107.

24 – Weber, Max, the City, p. 97.

25 – Also, Elizabeth Ozdalga, Late Ottoman Society: The Intellectual Legacy. London: SOAS, 2005.

26 – Issawi, Charles, An Economic History of the Middle East and North Africa. New York: Columbia University, 1982, p. 17f.

27 – Halil Inalcik. An Economic and Social History of the Ottoman Empire. London: 1997.

28 – Gibb, H.A.R., Islamic Society, vol. I: Part II – 210; vol. I: Part I; 117.

29 – يظهر في هذا التحليل كيف أن السلطنة العثمانية اقتبست نظام الطوائف الهندي.
Gibb, H.A.R. Islamic Society, vol. I: Part II – 197f.

30 – صفية سعادة، «الحركة الحريرية الصوفية»، مجلة فكر (شباط 1980)، المجلد 35، 143-156.
Gibb, H.A.R. Islamic Society, Vol. I: Part I – 295.

30 – هاني فارس، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، بيروت: 1980، صفحة 142.
Hourani, Albert. Syria and Lebanon. London, 1954, p. 63.

شذرات

عن هزيمة حزيران وإنكار فلسطين وصفقة القرن [2]

زياد منى

رأينا في العرض السابق أن معظم أراضي فلسطين التي لم تتقاسمها أنظمة سايكس ـ بيكو مع العدو الصهيوني قد وقعت تحت سلطتين متآمرتين على فلسطين وشعبها، هما نظاما عمّان ومصر الملكية. وبينما طمس الأول اسم فلسطين من خريطة الإقليم، تنفيذاً للمؤامرة الأعرابية ـ الصهيونية المدعومة من رأس الأفعى حينئذ، أي داونينغ ستريت، وضعت مصر الملكية «حصتها» من فلسطين تحت الحكم العسكري المباشر (وسنعود إلى ذلك في عرض خاص ضمن منبر «كلمات»)، واستمر الوضع كما هو إلى ما بعد ثورة يوليو 1952.

القاهرة أطلقت على تلك الأراضي اسم فلسطين، وأصدرت طوابع بريدية لا أكثر. بعد ثورة 1952 دعمت العمل الفدائي المنطلق من غزة رداً على الاعتداءات الصهيونية المتكررة، لكن مخابراتها كانت مهيمنة على مجالات الحياة كافة في «القطاع». وثمة أمر خطير يُسكَت عنه سكوتاً مريباً ومتواطئاً، هو اتفاق مصر «الثورة» مع العدو الصهيوني على ترسيم جديد لخطوط الهدنة، وفق الرواية الآتية: مساحة قطاع غزة كانت حتى عام 1950، 565 كلم مربعاً. كيان العدو شكا مراراً من سماح مصر للفلسطينيين في القطاع بعبور الحدود إما للعودة إلى ديارهم، أو لجلب بعض ممتلكاتهم من بيوتهم وبلداتهم ومدنهم التي أجبرهم العدو الصهيوني وعرب سايكس بيكو على مغادرتها، أو لمهاجمة المستوطنين الصهاينة. ردّ مصر كان دخولها في مفاوضات مع كيان العدو عبر حاكمها العسكري آنذاك الجنرال محمود رياض. المفاوضات بين الطرفين جرت في منطقة العوجا، وقادت إلى اتفاق بينهما عرف باسم «اتفاق العوجا» تنازلت مصر بموجبه عن 200 كلم مربع على امتداد القطاع، شمالاً وجنوباً، أي ما مقداره ربع مساحة «القطاع». لكن ذلك لم يكن سوى واحد من التنازلات المهينة التي قدّمها بعض العرب والأعراب، لكن هذا موضوع آخر.

سقط قطاع غزة في عام 1956 إبان العدوان الثلاثي، حيث أعمل العدو في أهله مذابح لا حصر لها. خفايا انسحاب العدو الصهيوني من سيناء، ومن القطاع بعد العدوان غير متوافرة على نحو موثق، لكن أحدها المثبت كان وقف العمل الفدائي عبر القطاع، إضافة إلى منح العدو حق المرور في مضيق تيران، ووضع قوات دولية على الحدود (لحماية الكيان الصهيوني لا لحماية مصر كما رأينا عام 1967).

المشكلة هنا أن القاهرة شخّصت جوهر المشكلة تشخيصاً صحيحاً، أي أصل البلاء يكمن في كيان العدو الصهيوني، لكنها قدمت علاجاً قاتلاً. الواجب وقتها إقالة المشير عبد الحكيم عامر وجماعته من قادة الهزائم السابقة واللاحقة (حرب الرمال بالجزائر، الانفصال في سوريا، حرب اليمن)؛ مهادنة العدو وتقديم التنازل تلو الآخر لم يؤدّيا إلا إلى المزيد من الهزائم.

المهم هنا أن تكبيل الأنظمة العربية للشعب الفلسطيني كان شبه كامل إذا لم تتوافر حرية العمل الفدائي ضد كيان العدو إلا من سورية. المدافع نحو العدو صمتت إلا من جبهة سورية وجنوبي لبنان عبر «فرع فلسطين» في المخابرات السورية التي كانت برئاسة عبد الحميد السراج.

بالعودة إلى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، لم يتم بتفويض من مؤتمر القمة كما يشاع، إذ إن الأخير كلف أحمد الشقيري الذي اختار العمل مع رفاقه من القوميين العروبيين وأجرى اتصالات لتأسيس كيان فلسطيني في المنفى. يقال إن المبادرة إلى تأسيس منظمة التحرير كان بإيحاء من واشنطن للرئيس جمال عبد الناصر «تسوية مشكلة فلسطين [الحدودية] تتطلب وجود طرف فلسطيني مؤهل للتفاوض مع إسرائيل». أحمد الشقيري كان مستقلاً في عمله ورفض الانصياع لقيادة القاهرة، فأُقيل على نحو مهين، بعدما فضح مقررات قمة الخرطوم التي قررت تحويل الصراع على فلسطين إلى صراع حدودي، واستبدال «إزالة آثار العدوان» بتحرير فلسطين. وأتت القاهرة والرياض المسلحة بالبترودولار الفاسد والمفسد، بقيادة جديدة، هي الزعامة التي تسلمت المنظمة بعد رحيل رئيسها المؤسس في 25 كانون الأول 1967 ووفاته. هنا وجب تذكّر حقيقة أن حركة القوميين العرب، التي كانت من التنظيمات المنخرطة في العمل العسكري ضد العدو الصهيوني قبل عام 1965، أعلنت وقف دعمها لمصر عبد الناصر بعدما تبيّن لها ابتعاده عن قضية فلسطين. يحيى حمودة تسلّم رئاسة اللجنة التنفيذية صورياً، إذ إن الكلمة كانت للتنظيمات، وعلى رأسها فتح المدعومة بالبترودولار السعودي. الزعامة الفلسطينية الجديدة بقيادة حركة فتح، ذات الفكر الإقليمي الفلسطيني لا العروبي، لم تنتظر طويلاً حتى بدأت بتقديم التنازلات للعدو التي نرى ونعايش إلى أين أوصلتنا.

لنأخذ تصريح منسوب إلى يحيى حمودة، الذي لم يكن سوى بوق لزعامة فتح الخاضعة لأوامر القاهرة والرياض، لنعرف بداية التنازلات التي فرضتها القاهرة، بالتنسيق مع الرياض: «يجب مواجهة الأمور وعدم المطالبة بالمستحيل، نحن نقول لليهود حتى الذين أتوا إلى فلسطين بعد 1948: تريدون السلام والتعايش حقاً؟ تحرروا من الصهيونية كحركة سياسية وعقيدة متزمتة عنصرية ودينية، واقبلوا أن تعيشوا مع العرب في دولة فلسطينية، يهودية – عربية حيث يكون لكل فئة حصتها، حسب استحقاقها وحقوقها... كل شيء ممكن، إذا رفض يهود إسرائيل التخلي عن الصهيونية، علينا أن نقتسم فلسطين حسب العدالة والحق، والمعروف أن قسماً من فلسطين كان دائماً للعرب، في هذا الجزء عاش أجدادنا وماتوا ودُفنوا. هذا الجزء هو وطننا وتراثنا الروحي والثقافي، وهو منازلنا وأراضينا وتجارتنا. لم يكن يحق لأحد أن يسلبنا هذه الأملاك التي هي جزء منا، ليعطيها لشعب يبحث عن وطن، لأن اليهود كانوا ضحية الاضطهاد النازي. لقد تمّ كل شيء، الآن ومن السخف أن نطلب من اليهود العودة إلى وطنهم الأصلي. إذا أرادوا البقاء، في فلسطين بغير التخلي عن الصهيونية، فليحتلوا الأجزاء من فلسطين التي لم تكن مستغلة قبل 1948، وليردُّوا إلينا الأجزاء التي سلبوها للعرب، وإلّا فسيكون الصراع الدائم مهما كانت النتائج. صدّقني أنا ديمقراطي حتى العظم، ومؤيد حقيقي للسلام...».

(يتبع)

على الغلاف

اليمن: الغزاة محاصَرون في الحديدة

لفيف من مرتزقة متعددي الجنسيات، ومعهم مقاتلون محليون، ومن خلفهم القيادات الإماراتية والسعودية، وفي صفهم دائم أميركي، وثانٍ فرنسي، وآخرون ستكشف الأيام هوياتهم... كلهم عجزوا عن انتزاع السيطرة على مطار مكشوف. عجز ليس إلا جزءاً من مسار ميداني لا يفتأ يسير لمصلحة سلطات صنعاء، بحسب ما يؤكد مصدر مطّلع لـ«الأخبار»، كاشفاً أن «الأيام المقبلة ستكون حبلى بالمفاجآت». ومتحدثاً عن حالة تململ في صفوف مقاتلي «التحالف»، ومطالبات بفتح ممرات آمنة لخروجهم. إزاء ذلك، يبدو الحديث عن تسليم مدينة الحديدة أشبه بتمنيات أكدت «أنصار الله» للمبعوث الأممي أن لا مجال لتحققها، في «أجواء عمل غير إيجابية» ـ بتعبير المصدر ـ يشيعها مارتن غريفيث، وسيتولى الرئيس مهدي المشاط إيضاح تفاصيلها

مجدّداً، أخطأت الحسابات الإماراتية والسعودية بشأن اليمن. كان في ظنّ الدولة الوليدة ومعها المملكة العاجزة، ومن ورائهما الغازي الأصيل متمثلاً بالولايات المتحدة الأميركية، أن التجييش السياسي والإعلامي والميداني يمكن أن يحمل أهل تهامة على الاستسلام بسهولة، وترك مدينتهم «عروس البحر الأحمر» لقمة سائغة للمحتلّين، لكنها اليمن التي غنّى الأتراك يوماً ما هزيمتهم على ترابها بالقول: «آه من هذه اليمن». تجنّدت كل أذرع الإمبراطورية الإعلامية التابعة للرياض وأبو ظبي، أول من أمس، لتصوير الحديدة مدينة ساقطة، وتخويف اليمنيين مما ينتظرهم في مقبل

> يريد «التحالف» تصعيد حرب التجويع عبر السيطرة على ميناء الحديدة

الأيام، ودفع المبعوث الأممي الجديد ـ الذي اتهمته «أنصار الله» بالعودة إلى سيرة سلفه إسماعيل ولد الشيخ أحمد ـ إلى تصعيد الضغوط على سلطات صنعاء تحت طائلة تحويل المدينة إلى «أرض محروقة». إلا أن ذلك التهويل سرعان ما انجلى عن استبسال في القتال على مقلب الجيش واللجان، حال دون سقوط مطار الحديدة تحت سيطرة الميليشيات الموالية لـ«التحالف»، وحوّل الشريط الساحلي الذي سلكته تلك الميليشيات منذ مطلع شهر أيار/ مايو الماضي إلى شباك صيد حوصرت داخلها كتيبة بكامل أفرادها، وتقطّعت بفعلها خطوط إمداد المقاتلين المدعومين إماراتياً من منطقتَي المخا والخوخة، وهو ما اعترف به أمس مصدر في القوات الموالية للرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي لوكالة «فرانس برس»، مُقرّاً بأن «هذا الأمر أثّر على العملية العسكرية».

في تفاصيل المشهد الميداني الذي آلت إليه مواجهات الساعات الماضية، يمكن إيراد الحقائق الآتية: أفهمت «أنصار الله» المهاجمين وقيادتهم بأن محاولاتهم إسقاط مدينة الحديدة ستكبّدهم خسائر بشرية ومادية فادحة قد لا يستطيعون احتمالها، وخصوصاً إذا ما طال أمد المعركة. رسالة تجلّت بوضوح في تمكّن الجيش واللجان من محاصرة كتيبة كاملة مما تسمّى «ألوية العمالقة» ـ التي تضمّ سلفيين من أبناء جنوب اليمن ـ عند أطراف الحديدة (المدينة)، بعدما استطاعا قطع التواصل بينها وبين القوات التي تتبع لها، وكذلك في قتلهما العشرات من منتسبي تلك الألوية في محيط مطار الحديدة؛ من بينهم المدعو عبد القوي اليافعي (قائد كتيبة مدفعية). هذه الفاتورة انسحبت، بصورة أكبر، على الجبهات الممتدة على طول الخط الساحلي، والتي نجحت «أنصار الله» في إشغال المهاجمين بها، مُكبّدةً إياهم خسائر بشرية ومادية، كان آخرها أمس مقتل أركان حرب «اللواء الثاني ـ تهامة» حسين بو حمي مع عدد من مرافقيه في منطقة الفازّة بمديرية التحيتا، وقبلهم الرائد مجاهد غشيش قائد إحدى كتائب «حراس الجمهورية» التابعة لنجل شقيق الرئيس السابق طارق محمد عبد الله صالح و19 مقاتلاً من أفراد كتيبته في مفرق الجاح الأعلى، فضلاً عن «تدمير عدد كبير من الآليات ومصرع طواقمها، بينها 13 مدرعة وآلية في معارك الفازّة» وحدها، بحسب ما أفادت به أمس وكالة «سبأ» الرسمية التابعة لسلطات صنعاء. بفعل تلك الوقائع، فقدت الميليشيات الموالية لـ«التحالف» سيطرتها على خطوط إمدادها القادمة من الخوخة جنوبي الحديدة ومن المخا غربي تعز لمصلحة الجيش واللجان، اللذين أكّدت وكالة «سبأ» أمس أنهما لا يزالان يتحكمان بالخطوط المشار إليها في ثلاث نقاط رئيسة، هي: الفازّة، الجاح ومجيليس، مُتحدّثة عن عمليات «إجلاء لجثث العشرات من القتلى ومئات الجرحى عبر البحر».

انقطاع تعزيزات القوات المدعومة إماراتياً من جنوب الطريق الساحلي إلى شماله، وتقهقرها عند أعتاب مطار الحديدة، حملا قيادة «التحالف» على خفض سقف خطابها، واللجوء إلى حيل تبريرية من قبيل الحديث عن محاصرة المطار ضمن خطة لتجاوزه من دون قتال، توازياً مع تنفيذ مقاتلاتها مساء السبت غارات على منشآته لمضاعفة الضغط العسكري على «أنصار الله». لكن، حتى لو استطاعت ميليشيات الرياض وأبو ظبي انتزاع السيطرة على مطار الحديدة، فإن ذلك لا يُعدّ «حسماً للمعركة»، بحسب ما يؤكد عضو المكتب السياسي في «أنصار الله»، ضيف الله الشامي، مُنبهاً إلى أن «مطار الحديدة ليس مطار بغداد»، ومشدداً على أن «العبرة بالخواتم». والجدير ذكره أن هذا المطار الذي تدور حوله المواجهات اليوم لا يُعتبر من المنظور العسكري ذا قيمة استراتيجية، كونه واقعاً في مساحة مكشوفة يُفترض أن تكون لسلاح الطيران فاعليته فيها، إلا أن أهميته تكمن في أن السيطرة عليه (وهو الواقع على بعد عشرة كيلومترات من ميناء الحديدة) تفتح الطريق نحو منطقة كيلو 16 التي تُعدّ حيوية بالنسبة إلى قوات الجيش واللجان، بالنظر إلى أن خطّ إمدادها القادم من صنعاء يمرّ عبرها. من غير المضير هنا افتراض تمكن الميليشيات التابعة لـ«التحالف» من الوصول إلى هذه المنطقة، ومنها إلى ميناء الحديدة، هل يعني الأمر أن المعركة حُسمت؟ حتماً لا؛ ستكون المدينة عُرضة لحرب شوارع أشد ضراوة مما شهدته مدينتا عدن وتعز، ولن يكون للرياض وأبو ظبي مستقرّ فيها، وفيما لو تمكنتا من حمل الجيش واللجان على الانسحاب منها، فستكون أمامهما مساحات جبلية شاسعة ممتدة على آلاف الكيلومترات لتحقيق حلم الوصول إلى صنعاء (تجلّى هذه الحقيقة خُطل النظريات المتهافتة عن كون الحديدة طريقاً إلى صنعاء)، وهنا ستكون اليد الطولى والكلمة العليا حتماً لمصلحة أصحاب الأرض. بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن الإمارات والسعودية تتطلعان، من وراء محاولاتهما السيطرة على الميناء، إلى تصعيد حرب التجويع على اليمنيين، ظناً منهما أن تشديد الخناق عليهم سيحمل سلطات صنعاء على رفع الراية البيضاء. هذا ما أكده، أمس، القيادي في «أنصار الله»، محمد البخيتي، قائلاً في تصريحات صحافية إن الهدف من التصعيد الأخير «إحكام الحصار على الشعب اليمني لزيادة معاناته». وأشار إلى أن المبعوث الأممي، مارتن غريفيث، الذي التقى أمس وزير الخارجية في حكومة الإنقاذ هشام شرف ونائبه حسين العزي، «لم يأت بجديد عدا استكمال مناقشة ما طرح في زيارته السابقة في إطار الحل الشامل»، مضيفاً أن غريفيث «لم يطلب منا تسليم الميناء ولا مدينة الحديدة»، إنما «الحديث يدور حول الرقابة». ووصف «المطالبة بتسليم الحديدة أو مينائها» بأنها «أمر غير واقعي لأنه لم يسبق لأي دولة أن سلمت جزءاً من أرضها طوعاً للغزاة»، متابعاً أن «هذا يعني منح الغزاة سلمياً ما عجزوا عن تحقيقه عسكرياً وسيطالبون بالمزيد».

موقف من شأنه تخييب آمال قيادة «التحالف» التي كانت تراهن على نجاح المبعوث الأممي في «تسهيل تسليم الحديدة للحكومة الشرعية»، و«إقناع الحوثيين بإلقاء أسلحتهم والدخول في حوار سياسي» على حد تعبير وزير الدولة الإماراتي أنور قرقاش، الذي ترافقت تغريداته مع شطحات إعلامية بلغت حدّ الحديث عن خلافات داخل «أنصار الله» بشأن كيفية التعامل مع مقترحات غريفيث. وكان الناطق باسم «أنصار الله»، محمد عبد السلام، قد نفى صحة «أي حديث يُطرح في وسائل الإعلام عن مطالبات أو ضغوط»، متهماً في الوقت نفسه المبعوث الأممي بأنه «لم يعمل شيئاً حتى الآن، وهو يمثل غطاءً لاستمرار العدوان»، مُنبّهاً إياه إلى أنه «إذا أراد أن يذهب في مسار ولد الشيخ، فهو يحكم على دوره بالفشل المحتوم».

(الأخبار)

قوات فرنسية في قبضة صنعاء

أكد مصدر يمني مطّلع، لـ«الأخبار»، أن الزورق الغربي الذي أوقفته القوات اليمنية على السواحل المحاذية للحديدة لم يكن خالياً، بل كان على متنه عناصر أجانب، تم إيقافهم وهم الآن محتجزون لدى الجهات المختصة. وأوضح المصدر أن الزورق تابع للقوات الفرنسية، ومن كانوا على متنه فرنسيون أيضاً. وأشار إلى أن مهمة الزورق كانت «تجسسية»، وتكشف عن تورط القوات الفرنسية في إدارة الحرب على اليمن، ولا سيما في معارك الساحل الغربي. وتحفّظ المصدر عن الإجابة عن سؤال بشأن عدد الجنود الموقوفين، مكتفياً بتأكيد أسر من كان على متن الزورق. وكان رئيس «اللجنة الثورية العليا»، محمد علي الحوثي، قد كشف عن إلقاء خفر السواحل اليمني القبض على زورق أجنبي في الحديدة، يحمل اسم «M/Y_jehol_II». من جهةٍ أخرى، نفى المصدر صحة وقوع أسرى مصريين في يد الجيش واللجان.

(الأخبار)

تصميم: سناء عيسى

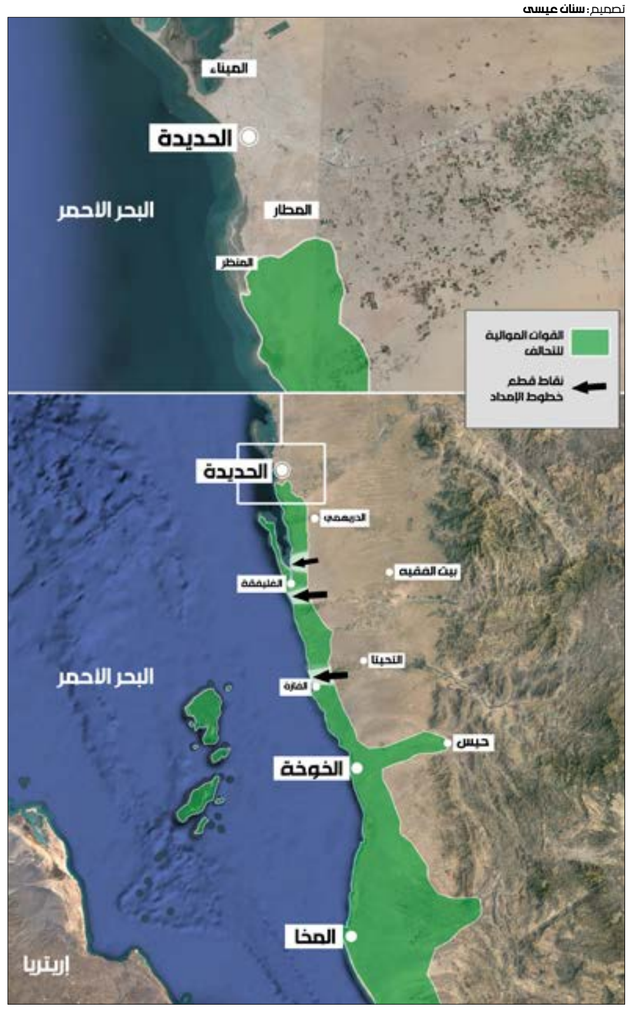

تجدّد موجات النزوح

للمرة الأولى منذ فترة طويلة سيطر خلالها نوع من الـ«ستاتيكو» على معظم الجبهات في اليمن، سُجّلت خلال الأسبوعين الماضيين موجة نزوح كبيرة من محافظة الحديدة، بحسب ما أعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وقال المكتب، في بيان، إن «4458 أسرة نزحت من منازلها في ست مناطق مختلفة في محافظة الحديدة منذ بداية الشهر الجاري». وكانت منظمة الصحة العالمية قد حذرت من أن تصاعد القتال في الحديدة سيؤثر في حياة مليون و600 ألف شخص، داعية «جميع أطراف النزاع إلى حماية الميناء والسماح لأدائه بالتواصل»، موضحة في بيان أنه «يتم جلب أكثر من 70 في المئة من جميع المواد الغذائية والأدوية الأساسية وإمدادات الرعاية الصحية من خلال هذا الميناء».

(الأخبار)

مقالة

الحرب على اليمن... فرنسية أيضاً

الحرب على اليمن ليست إماراتية أو سعودية أو أميركية فحسب كما يظن البعض. الحرب على اليمن فرنسية أيضاً. الحذر من إشهار الانخراط في الحرب. فرنسي هو أيضاً الخشية من الحبل بـ«المذابح» التي ارتكبها التحالف أو تلك التي سيرتكبها في طريقه نحو اقتحام «الحديدة». ميناء اليمن الأخير، الذي يبقي رؤوس الملايين من أبنائه فوق بحر الحصار وراء «الخفر» في الظهور علناً في خنادق الحرب التي يشنها التحالف الدولي على اليمن منذ انطلاق الحرب في آذار 2015

وليد شرارة ـ محمد بلوط

نزع الألغام من الممرات البحرية حول ميناء «الحديدة» للمجاهرة بالمشاركة في العملية العسكرية هو الدور الذي اختارته وزارة الدفاع الفرنسية للتخفف مسبقاً من وحشية ما أتى، وسيأتي على 600 ألف يمني في مدينة الميناء. الاستراتيجي، الثغرة الأكبر في الحصار الذي يعمل التحالف على إغلاقها على اليمن وتجويعه. الفرنسيون ليسوا في الخنادق ولا في الاقتحام البحري أو الجوي، ولا في الحصار على اليمن على ما تقوله وزارة الدفاع، لكنهم سينزلون بحر «الحديدة» لتنظيفه من الأفخاخ والألغام بمجرد اقتحام «الإماراتيين» للبر. وزارة الدفاع الفرنسية اضطرت للإعلان عن عمليتها «الإنسانية» بعد أن كشفت صحيفة «لو فيغارو» عن مشاركة وحدات من القوات الخاصة الفرنسية في الهجوم على «الحديدة». ذلك أن الفرنسيين، ليسوا في «الإنساني» بأي حال، بسبب تباعد ما بين احتمال سقوط المدينة التي لا تزال تقاوم الغزو من البر والبحر والجو، وبين لحظة نزع الألغام، وبسبب الأدوار الكثيرة التي يؤديها الفرنسيون في الحرب على اليمن استخبارياً وتسليحاً وعملياتياً.

استخبارياً يقف الفرنسيون في الخط الأمامي للحرب السعودية والإماراتية على اليمن. فمنذ آذار 2015، تشارك 5 طائرات «رافال» المتعددة المهام في عمليات الاستطلاع للمواقع اليمنية، انطلاقاً من قاعدة «الظفرة» الإماراتية، ومن قاعدة في جيبوتي. كذلك تقدم فرنسا صور الأقمار الاصطناعية للمواقع اليمنية للإماراتيين والسعوديين منذ بداية الحرب بل إن باريس خاضت الحرب ضد «الحوثيين» منذ عام 2009. فعندما رفضت الولايات المتحدة طلباً سعودياً ذلك العام للتدخل ضد الاختراق «الحوثي» من صعدة لجبل دخان في عسير، هرع نيكولا ساركوزي ليحل محل الأميركيين وتقديم مساعدة مروحياته في قاعدة «جيبوتي» لمهاجمة الحوثيين، فيما كانت تتدفق صور الأقمار الاصطناعية الفرنسية وترشد السعوديين إلى مكامن الخرق «الحوثي».

لم تكن تلك النجدة الفرنسية المرة الأولى التي يحل فيها الفرنسيون محل الأميركيين الرافضين والتصرف كصياد فرص، لتحصيل بعض المكاسب الدبلوماسية والتجارية. إذ يحل منذ أيام الفرنسيون مرة ثانية محل الأميركيين في نجدة الإماراتي والسعودي، وفي عملية «الحديدة» بعد أن رفض هؤلاء، طلباً إماراتياً لتزويدهم بامكانات استخبارية وجوية، واستطلاع وتفكيك ألغام في عملية تتطلب إمكانات تقنية وبشرية لن يكون بوسع «التحالف» النهوض بها.

وتسليحاً، لم يوقف تدفق الأسلحة الفرنسية نحو الجبهات اليمنية، لا عشرات المذابح التي ارتكبها التحالف في اليمن خلال أعوامها الثلاثة الماضية، ولا توقيع فرنسا نفسها قبل عام من اندلاع الحرب على معاهدة منع تصدير الأسلحة التي يمكن أن تستخدم في انتهاك حقوق الإنسان. واصل الفرنسيون تسليم السعوديين في شكل خاص صواريخ «تاليس» الموجهة بالليزر، والتي جرى استخدامها على نطاق واسع في المدن اليمنية، لا سيما في المراحل الأولى من العمليات في آذار ونيسان 2015. وتم تعديل مدافع قيصر من «نيكستر» 155 ملم وتزويد السعوديين بها. ودخلت في خدمة سلاح الجو السعودي بعد عام من اندلاع الحرب، ست طائرات إرباص 330-200 لتزويد مقاتلات «أف 15» السعودية بالوقود في الجو خلال عملياتها في اليمن، إضافة إلى طائرات من دون طيار، والمقاتلات المروحية «كوغار» التي تصنعها «هيئة التصنيع الأوروبية» المشتركة. وتلقت فرنسا 900 مليون يورو في النصف الثاني من 2015 لقاء عتاد وذخائر استخدمها السعوديون في هجمات الأشهر الأولى. وانزلق الفرنسيون من مجرد بائع للأسلحة إلى مشارك في الحصار.

وفي آذار 2016 عندما دخل جزء من أسطول

> انزلق الفرنسيّون من مجرّد بائع للأسلحة إلى مشارك في الحصار

الحصار السعودي أحواض الصيانة، حلّت سفن فرنسية محلها في عمليات المراقبة بموجب اتفاق موقع مع «هيئة تصنيع السفن» الفرنسية. ودخل 39 زورقاً سريعاً فرنسياً، تم تسليمها خلال الفترة نفسها، في دوريات الحصار. وفي العام نفسه، أنجزت فرنسا تحويل هبة الميلارات الثلاثة لتسليح الجيش اللبناني المقررة عام 2014 بعد إلغائها، وتكييفها مع العمليات السعودية في اليمن. تم تسليم 90 في المئة من أسلحة الهبة في الرياض، ودخلت مدرعات «الرينو شيربا» الـ276 التي كان ينتظرها الجيش اللبناني في خدمة العمليات العسكرية ضد اليمن.

هل يمكن أن يكون نزع الألغام عمل إنساني في سياق اقتحام الحديدة وإزالة جزء من خط الدفاع البحري عن المدينة، وفتح الممرات البحرية نحو الميناء للسفن والبارجات الإماراتية والسعودية، بدعوى تسهيل حركة الملاحة وسفن النقل التي ستشرف عليها هذه البارجات؟ يقدم الفرنسيون عملية نزع الألغام وكأنها عملية «إنسانية» من خارج السياق العسكري، بينما تشترط عملية كهذه في الحالة الفرنسية تحديداً، بناء قوة حربية متخصصة بتفكيك الألغام، بقيادة هيئة أركان مستقلة. إن طبيعة المهمة التي يتحدث عنها بيان وزارة الدفاع من دون الإسهاب في التفاصيل تتطلب مشاركة أسلحة عدة من الجيش الفرنسي. وتفترض العملية تواجد سفينة تدخل وقيادة في الممرات البحرية نحو الميناء، وكاسحات ألغام ستأتي من قاعدة جيبوتي. والأرجح أن طبيعة الإشراك البحرية «اليدوية» التي أعدها «الحوثيون» في المنطقة، تتطلب إرسال سفن خاصة لفرق الغوص، للعمل على تفكيك هذا النوع من الألغام. لا تنحصر العملية الموعودة بالممرات البحرية بل وتمتد إلى القطاع البري في الميناء. يجري الحديث عن إيفاد السريتين 13 و21 من سلاح الهندسة الفرنسية التي اكتسبت خبرة كبيرة لنزع الألغام لمشاركتها في الحرب في مالي. إن حشد كل هؤلاء يتطلب إرسال فرقاطة متعددة المهام في منطقة عمليات عسكرية مستمرة تحمل على متنها طاقماً من تسعين بحاراً ومقاتلاً لحماية فرق نزع الألغام. ومن المؤكد أن العملية «الإنسانية» ليست إلا واجهة لعملية عسكرية واسعة.

وأبعد من الهيكلية العسكرية التي تمليها طبيعة المهمة، هناك أكثر من دافع سياسي وصفقات تسليح للمزيد من الانخراط فرنسياً في الحرب إلى جانب السعودية والإمارات. فأولاً، إن وزن المصالح المشتركة الفرنسية السعودية الإماراتية حكم قرار التوجه نحو الانخراط في تلك الحرب منذ ساعاتها الأولى، ووصلت صفقات الأسلحة مع السعودية وحدها إلى أكثر من 16 مليار دولار ما بين الأعوام 2010 و2016. لعبت العلاقة الخاصة التي ربطت الرئيس إيمانويل ماكرون بولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، دوراً في الدفع نحو المزيد من التورط الفرنسي في اليمن إلى جانب الصديق الإماراتي.

وثانياً، إنّ المشاركة في الحرب على اليمن، على رغم الحرص الفرنسي على دخولها دونما أي ضجيج، ليست سوى ثمرة تقاسم هدف واحد مع الإمارات والولايات المتحدة: تحجيم النفوذ الإقليمي لإيران. يقول مصدر فرنسي إن هذا التدخل جاء نتيجة قناعة بأن التقارب مع إيران، في ظل الهجوم الأميركي بعد إلغاء الاتفاق النووي، لم يكن مجدياً، وأنه من الأفضل الاستثمار مجدداً في التحالف مع الخليج وتعزيز العلاقات التجارية والتسليحية معه.

وثالثاً، إن تأثير المحافظين الجدد الفرنسيين في عملية صنع القرار لا يزال بيناً في اليمن، على رغم ادعاء ماكرون من اتجاهه نحو تحجيم نفوذهم بعد وصوله إلى الإليزيه. تنبغي الإشارة هنا إلى دور مستشار وزارة الخارجية الخاص، جان كلود ماليه، الذي يتقدم مجموعة من هؤلاء داخل المؤسسة الفرنسية، في إدارة سياستها «اليمنية». فبعد خمس سنوات أمضاها إلى جانب جان إيف لودريان في وزارة الدفاع انتقل وإياه إلى الخارجية، إلا أن «ماليه» احتفظ بتأثير كبير، فلورنس بارلي خليفة لودريان في الدفاع. إن جيوب المحافظين الجدد الناجية من عهود ساركوزي وهولاند الماضية في الخارجية والدفاع لا تزال مؤثرة في عملية صناعة القرار على ضفاف «السين»، وتدفع باتجاه المشاركة بفعالية أكبر في الحرب ضد إيران وحلفائها.

العراق

بدء العد التنازلي للحكومة:
العبادي ينشط على كل الخطوط

تتجه الأنظار إلى الاجتماع الذي دعا إليه حيدر العبادي للتباحث في الشأن الانتخابي، والذي لاقى ردوداً إيجابية لدى مختلف الأطراف السياسية. وتشكّل الدعوة إلى هذا الاجتماع جزءاً من تحرك نشط يقوده العبادي مع اقتراب نهاية عمر حكومته، بهدف كسب ود التحالفات والقوى الرئيسة، وتصدير نفسه بوصفه المرشح «الأصلح» لرئاسة الحكومة المقبلة

بغداد ــ محمد شفيق

لم يغب حديث الانتخابات ودعاوى تزويرها وعملية العد والفرز اليدوي المنتظرة لنتائجها عن مشهد عيد الفطر في العراق، وخصوصاً أن القادة السياسيين يترقبون اجتماعاً رفيع المستوى يُفترض أن يجري التحضير له وانعقاده خلال اليومين المقبلين بعد انقضاء عطلة العيد، بناءً على دعوة من رئيس الوزراء، حيدر العبادي، لاقت تأييداً من مختلف الأطراف السياسية. ولئن رأى بعض المراقبين أن دعوة العبادي لا تخرج عن إطار البحث عن حلفاء، ولا سيما بعد إعلان ائتلاف بين «سائرون» المدعوم من «التيار الصدري» و«الفتح» بزعامة هادي العامري، وبروز إمكانية انضمام «دولة القانون» برئاسة نوري المالكي إليهما، إلا أن طابع «حسن الظن» غلب على جميع البيانات التي صدرت عن قوى وشخصيات سياسية تعليقاً على الدعوة، وكان آخرها ما أعلنه رئيس «المشروع العربي»، السياسي العراقي المثير للجدل، خميس الخنجر، من تأييد هو الآخر.

وكان العبادي قد دعا، في كلمة متلفزة قبيل عيد الفطر، الكتل السياسية إلى «عقد لقاء على مستوى عالٍ بعد عطلة العيد مباشرة، وفي المكان الذي يتم تحديده لاحقاً بعد التشاور، لوضع أيدينا بأيدي بعض من أجل حماية الوطن والمواطنين، وضمان سلامة العملية السياسية والمكاسب الديموقراطية، والاتفاق على آليات محددة للإسراع بتشكيل المؤسسات الدستورية بأفضل ما يمكن، وبالاعتماد على قرارنا الوطني ومصالح بلدنا وشعبنا». وأشار إلى ضرورة «وضع أسس قوية ودائمة للتعايش السلمي والسلم الأهلي»، لافتاً إلى «(أننا) نستهدف محاربة الفساد والقضاء عليه والتخلص من المحاصصة الفئوية الضيقة».

وفيما بدأ العد التنازلي لانتهاء عمر حكومته التي ستتحول إلى حكومة تصريف أعمال اعتباراً من الأول من تموز/ يوليو المقبل، شدد العبادي في لقاء جمعه مع كبار القيادات العسكرية في مقر العمليات المشتركة (التي تضم مختلف صنوف القوات الأمنية وتشكيلاتها والمستشارين الأميركيين) على «أهمية استمرار حيادية القوات المسلحة، وإبعادها عن الخلافات والصراعات السياسية»، معتبراً أن «أي سلاح خارج هذا الإطار يُعدّ سلاح تعدٍ وفوضى»، مضيفاً أن «العمل جارٍ على حصر السلاح». تصريحات تزامنت مع تحذيرات أطلقها رئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية، المنتمي إلى «التيار الصدري»، حاكم الزاملي، من «انفلات أمني» في العاصمة، بالتزامن مع انتهاء عمر الحكومة. ورأى الزاملي أنه «سيكون هناك انفلات أمني داخل العاصمة مع قرب انتهاء عمر الحكومة الحالية،

داخل أحد المقاهي في شارع الرشيد في العاصمة بغداد (أ ف ب)

تحذيرات من انفلات أمني مع قرب انتهاء عمر الحكومة

وفي المحافظات»، عازياً ذلك إلى «كثرة انتشار السلاح والهويات المزورة، فضلاً عن الأرتال العسكرية المضلّلة التي لا تحمل أرقاماً». وأشار الزاملي، الذي منعه الصدر مع غالبية نواب كتلة «الأحرار» من الترشح للانتخابات التي جرت في 12 أيار/ مايو الماضي، إلى أن «هذا الانفلات يتزامن مع انشغال الأحزاب والكتل والمسؤولين جميعاً بالبحث عن المناصب والمكاسب، وترك المواطن عرضة للإرهاب الداعشي أو لسطوة العصابات المسلحة».

وعلى صعيد التحالفات السياسية، لم يُسجّل أي خرق أو تطور جديد من شأنه حسم مسألة الكتلة البرلمانية الأكبر، باستثناء المرونة التي أبدتها بعض الأطراف الكردية بشأن إمكانية تحالفها مع الحزبين الكرديين الرئيسين: «الاتحاد الوطني الكردستاني» و«الحزب الديموقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البرزاني. وقال القيادي في «الجماعة الإسلامية الكردستانية» المعارضة، والنائب في البرلمان، زانا سعيد، في تصريحات صحافية، إن أحزاب المعارضة وأبرزها حزبه و«حركة التغيير» و«الاتحاد الإسلامي» حددت شروطها لقبول دعوة البرزاني للانضمام إلى التحالف الكردي. وأوضح سعيد أن هذه الشروط هي: «تصحيح المسار الديموقراطي، إعادة العد والفرز لنتائج الانتخابات بشكل شفاف، معالجة التزوير الحاصل وتعهد الحزب بمنع التزوير في انتخابات كردستان المقبلة»، مؤكداً أنه في حال عدم تنفيذ تلك الشروط فإن المعارضة الكردية لن تكون جزءاً من التحالف المزمع تشكيله.

وفيما يستعد الوفد الكردي التفاوضي لزيارة بغداد في وقت لاحق من هذا الأسبوع، يظلّ الكرد على تمسكهم بشروطهم لتأييد أي حكومة مقبلة، فضلاً عن رئاسة الجمهورية التي يعتبرونها «استحقاقاً انتخابياً».

وفي السياق، أبلغ مصدر مقرب من «الاتحاد الكردستاني»، «الأخبار»، أن العبادي حاول فتح قنوات تواصل مع الكرد، وتصحيح الصورة التي ارتسمت لديهم ضده بعد سيطرة القوات الاتحادية على كركوك في 16 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي. وقال المصدر إن «العبادي أبلغ الوفد التفاوضي الكردي أن رواتب موظفي الإقليم ستُقطع إذا جاء رئيس وزراء جديد»، ما يعني مطالبته الكرد ضمنياً بالموافقة على منحه ولاية ثانية، مقابل استمرار صرف رواتب الموظفين والمتقاعدين.

سوريا

مشاورات «اللجنة الدستورية» تنطلق في جنيف

تعود جنيف لاستضافة اجتماعات دولية حول الملف السوري، بعد غياب طويل نسبياً، بهدف التوصل إلى آلية تعيد الأطراف السورية إلى طاولة المحادثات من بوابة «اللجنة الدستورية»

تدخل الجهود الروسية ـ الأممية ـ التركية المشتركة، الهادفة الى إحياء مسار «التسوية السياسية»، مرحلة جديدة في اجتماعات تستضيفها جنيف، بدءاً من اليوم، سوف تركز على تثمير المحادثات التي أجراها المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا، حول تشكيل «اللجنة الدستورية»، مع الدول المعنية والفاعلة في الملف السوري. وسوف تكون الدول الضامنة في محادثات «أستانا»، وهي روسيا وتركيا وإيران، حاضرة في اللقاءات المرتقبة، على أن تتابع ملف «اللجنة» مع دي ميستورا نفسه، على أن يجتمع الأخير بممثلي الدول الداعمة للمعارضة السورية

من إحدى المقابر في بلدة بنّش الإدلبية قبل أيام (أ ف ب)

ضمن إطار «المجموعة المصغرة». وسوف تلعب نتيجة المحادثات ـ وفق تصريحات عدد من المسؤولين الروس ـ دوراً محورياً في تحديد موعد الجولة الجديدة من «مؤتمر سوتشي» في حال التوافق على ملف تشكيل «اللجنة الدستورية» وآلية عملها. وبعد مشاورات وسلسلة اتصالات دبلوماسية واسعة، وصلت منصات المعارضة إلى قائمة بأسماء المرشحين من طرفها لدخول تلك «اللجنة»، ويفترض أن تصل تلك الأسماء إلى المبعوث الأممي ليناقشها بدوره مع ممثلي الأطراف الدولية.

الموقف الأميركي من هذا الجهد الأممي لا يزال غير محدد بشكل كامل، على الرغم من أن دي ميستورا أكد حضور مسؤولين أميركيين مشاورات جنيف المنتظرة، في موازاة تقليله من فرص حدوث «انفراجة كبيرة» في مسار المحادثات. وأفادت مصادر معارضة عدة بأنه تم التوافق على قائمة المرشحين المئة، والتي تضم ممثلين عن «هيئة التفاوض» وباقي المنصات التي شاركت في «مؤتمر سوتشي»، مناصفة، من دون أن يتضح حجم التمثيل لكل طرف حتى الآن. ومن الممكن قراءة توافق منصات المعارضة على أنه إشارة إيجابية للقبول بالخطوة الروسية (المدعومة أممياً حتى الآن) على طريق الحل.

ومن غير المتوقع أن تقتصر مشاورات جنيف ولقاءاتها الجانبية على ملف «اللجنة الدستورية»، إذ يتوقع أن يحضر الحديث عن منطقة «خفض التصعيد» في المنطقة الجنوبية، بحكم المشاركة الأميركية ـ الروسية الفاعلة هناك، وارتباط الملف بالمسار السياسي. ونشطت موسكو خلال الأيام القليلة الماضية من مشاوراتها مع الجانب الإسرائيلي حول هذه النقطة، إذ بحث الرئيس فلاديمير بوتين مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، عبر الهاتف،

تكثفت المشاورات الروسية ـ الإسرائيلية حول الجنوب السوري

تطورات الوضع في الجنوب السوري. وجاء ذلك بالتوازي مع ما نقلته وسائل إعلام إسرائيلية عن زيارة القائد في الشرطة العسكرية الروسية فلاديمير إيفانوفسكي، لإسرائيل، لبحث وجود قوات بلاده في منطقة «خفض التصعيد» الجنوبية مع مسؤولين عسكريين إسرائيليين، إلى جانب مسألة «الوجود الإيراني» هناك. وكانت تلك المنطقة قد شهدت توتراً متكرراً خلال الأيام الماضية، إذ جرى قصف متبادل بالقذائف بين الجيش السوري والفصائل المسلحة في ريفي درعا والقنيطرة، إلى جانب استهداف سلاح الجو السوري مواقع في ريف درعا. وكان لافتاً أن التصعيد تلا تحذيراً جديداً من وزارة الخارجية الأميركية بأن الولايات المتحدة سوف تتخذ «إجراءات حازمة وملائمة» تجاه القوات الحكومية السورية، إن «انتهكت» الأخيرة اتفاق «خفض التصعيد» في الجنوب. وبالتزامن، استمرت عمليات الاغتيال التي تطاول مسؤولي «المصالحات» في بلدات ريفي درعا والقنيطرة، من قبل الفصائل المسلحة الرافضة للحل السلمي مع الجانب الحكومي.

وبينما تعزز تركيا اتصالاتها الدبلوماسية لضمان تنفيذ «اتفاق منبج»، والتي كان آخرها اتصال الرئيس رجب طيب أردوغان بنظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، السبت الماضي، تتابع «قوات سوريا الديموقراطية» حملتها العسكرية في ريف الحسكة الجنوبي وأطراف ريف دير الزور الشمالي الشرقي، مدعومة بقصف جوي مكثف من «التحالف الدولي». وأعلنت تلك القوات أنها تمكنت أمس من السيطرة على قرية الدشيشة، مؤكدة أن عناصرها أصبحوا على بعد كيلومترات قليلة، على هذا المحور، من الحدود العراقية.

وجاء الإعلان على أنه «إنجاز» للمرحلة الثانية من العمليات ضد «داعش» في شرق سوريا، بعدما توقفت المرحلة الأولى من دون إنهاء وجود التنظيم على ضفة الفرات الشرقية، ما سمح له بتكثيف الهجمات ضد قوات الجيش السوري على الجانب الآخر من النهر.

(الأخبار)

فلسطين

العدو يصعّد اتجاه مطلقي «الطائرات الورقية»:
مطلوبون للاغتيال

ترجم العدو الإسرائيلي عجزه عن السيطرة على الحرائق المتواصلة في مستوطنات «غلاف غزة»، التي أدت إلى خسائر تقدر حتى الآن بنحو مليونين ونصف المليون دولار، بنقل «الحلول» إلى مستوى آخر بخاصة بعد العجز التقني. وهذه المرة تتجه الأنظار إلى إعادة تفعيل سياسة «الاغتيالات المنتقاة» بحق الشبان مطلقي الطائرات الورقية

في تصعيد إسرائيلي يكشف عن عجز كبير في مواجهة موجة الحرائق الناتجة من الطائرات الورقية المحملة بزجاجات حارقة، استهدفت طائرة استطلاع فجر أمس سيارة مدنية خالية من الركاب شرق مدينة غزة من دون وقوع إصابات، فيما أعلن جيش العدو في بيان أن طائرة من دون طيار «استهدفت مركبة أحد منظمي وناقلي خلايا إطلاق الطائرات والبالونات الحارقة». ونقلت صحيفة «هآرتس» العبرية عن الجيش، أنه «لن يسمح بالمس بمواطني غلاف غزة أو أملاكهم»، وأن «ظاهرة الطائرات الحارقة تهدد حياة سكان الغلاف وممتلكاتهم».

صباح أول من أمس (السبت) وحده، اندلع 15 حريقاً داخل فلسطين المحتلة إلى الشرق من قطاع غزة بفعل الطائرات الورقية والبالونات الحارقة، إذ تسببت الأجواء الحارة في كبر الحرائق وصعوبة السيطرة عليها، وقد شملت مستوطنات «كيسوفيم» و«رعيم»، وكيبوتس «نير عام» شمال شرقي القطاع، وأحراش «كرميا»، وأيضاً «أشكول» و«سديروت» و«نير عام». كما أبلغ عن وقوع خمسة حرائق أمس في مناطق عدة. في هذا السياق، قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إنه يتبين من المعطيات التي تم تسليمها للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الخميس الماضي أنه اندلع حتى الآن 400 حريق في «غلاف غزة»، فيما قدرت الخسائر الإجمالية حتى الآن بـ9 ملايين شيقل (100 دولار = 360 شيقل) من بينها مليونان كتكاليف إطفاء للحرائق والبقية خسائر للمستوطنين.

جراء ذلك، حذّرت «الهيئة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار» من «محاولات إسرائيلية لجر المسيرات السلمية إلى العسكرة وقتل الأبرياء العزل»، قائلة في بيان أمس، إن «استهداف المواطنين شرق البريج والتهويل لخطر الطائرات الورقية هي محاولات لجر المسيرات السلمية إلى العسكرة».

في سياق ذي صلة، ذكرت مصادر إعلامية عبرية أن الجيش قرر تسريع أعمال بناء السور حول القطاع والانتهاء من بناء نحو ربع المسافة المنوي تشييدها. وذكر موقع «والا» أن أعمال بناء السياج «شهدت تقدماً كبيراً بعد تشييد شركات السور في 21 مقطعاً مختلفاً حول القطاع، والانتهاء من بناء 14 كلم من أصل 65 جرى التخطيط لها»، مشيراً إلى أن العمل تشارك فيه شركات ألمانية وفرنسية

أطفال المستوطنين ينظرون إلى حرائق اندلعت في حقول «غلاف غزة» (أ ف ب)

«بحراسة مشددة من الجيش، لا سيما في المناطق المكشوفة»، وذلك على أمل الانتهاء من السور كله في نهاية 2019.

وأمس، ذكرت صحيفة «إسرائيل اليوم» أن ثلاثة فلسطينيين تسللوا عبر السياج الحدودي شرق القطاع لإلحاق الأضرار بمعدات هندسية قبل أن يطلق جيش الاحتلال النيران باتجاههم ويعودوا إلى غزة.

دعت الأمم المتحدة السلطة إلى دفع رواتب موظفيها في غزة وإيقاف العقوبات

في ظل هذه التطورات، أوصت بحرية العدو المستوى السياسي بـ«تشغيل ميناء بحري خاص لقطاع غزة في سواحل مدينة أسدود المحتلة سعياً لتخفيف الحصار البحري». ووفق «يديعوت»، أعدت البحرية تقريراً يشمل خيارات عدة لتخفيف الحصار البحري، «وأكثر الخيارات الواقعية يتمثل في تشغيل ميناء خاص بغزة على سواحل أسدود تمر عبره البضائع بعد فحصها من قبرص إلى غزة». وبينما اقتُرح بناء ميناء محلي على سواحل القطاع، فإن «واقع موانئ غزة لا يسمح حالياً بخيار كهذا»، إضافة إلى فكرة جزيرة صناعية قبالة القطاع. لكن الصحيفة قالت إن إجراء كهذا إن تم تطبيقه، فإنه يأتي في إطار «تسوية كبيرة تحدث عنها ضابط كبير في المنطقة الجنوبية قبل أسبوعين». كما نقلت عن الضابط نفسه قوله إن من المقترحات السماح للصيادين الغزيين باستخدام أقفاص كبيرة لصيد السمك قبالة سواحل القطاع لزيادة كميات الصيد.

في غضون ذلك، دعا الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، حكومة «الوفاق الوطني» التابعة للسلطة، إلى إلغاء العقوبات التي تفرضها ضد غزة ودفع رواتب موظفيها، معبراً عن «القلق العميق من الانهيار الاقتصادي» بسبب الحصار. وقال غوتيريس في تقرير مكتوب نشره مكتبه أول من أمس، إن عدم التزام الحكومة دفع رواتب موظفيها في غزة «يزيد الوضع تعقيداً... يجب إلغاء هذا الإجراء وغيره من التدابير الخطيرة وعدم فرض أي تدابير جديدة».

بريد دمشق

حين تغلقون «الأوبرا»... لا بد من افتتاح الصومعة

سناء ابراهيم

70 في المئة من «داعش» و«النصرة» من السوريين، ما هي دقّة الرقم بعد بدء الحرب؟ لسنا على يقين، فالأسرار تحيط بـ«الدولة» كما بـ«الجبهة» ولكن لنفترضه صحيحاً، ألا يقودنا هذا إلى سؤال: كيف التحقت هذه النسبة بالتنظيمين؟

السوريون ليسوا ليبراليين ولا علمانيين، السوريون متجاورون. الروك أند رول بجوار الربابة، عبدة الشيطان إلى جوار الإبراهيميين، المسجد بجوار الخمّارة، سوريا هكذا وإن طفت رايات «أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة» فوق مباني اتحادات العمال وجمعيات الفلاحين ومكاتب حزب البعث وقد خلع رداء «الحرس القومي» وتحوّل إلى المرسيدس والـ«لاكزس». وسنعيد السؤال: كيف أصبح لـ«داعش» و«النصرة» من السوريين نسبة؟ أية نسبة لا يهم، يسأل أحد الكتّاب بغضب متأثراً بالانتكاسة التي منيت بها الدولة السورية في بعض مناطق الشمال السوري.

سؤال الكاتب ستلاقيه الإجابة في منتصف الطريق، إجابة للسيدة أميرة حويجة، العضو السابق في حزب العمل الشيوعي والسجينة على ذمته ما بين 1987 و1991. تقول لنا بعد أن عادت بنا إلى عام 1991 لتروي التالي: «شيء ما كان يزعجني، في تلك الفترة (1991)، كنت أتابع المنتديات التي كانت تعتبر تجربة جديدة في سوريا مع بداية ربيع دمشق، كنت أتابع منتدى رياض سيف، كما كنت أذهب لحضور منتدى محاضرات الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، وهنا كانت المفاجأة، ذهبنا إلى منتدى البوطي في إحدى المرّات ولم نجد مكاناً نجلس فيه بدءاً من الصالة وصولاً إلى الباحة، والمفارقة الأكبر، أن كل الحضور كانوا من الشباب، وكان سؤالي في ذلك الوقت: لماذا هؤلاء الشباب للبوطي وليسوا لنا»؟ السؤال نفسه أعدتُ طرحه على السيّدة أميرة فكان جوابها: «لا أستطيع الإجابة ببساطة، ولكن أستطيع القول أنه أصبح هناك مدّ ديني في البلد لم نكن نحسب له». متى بدأ هذا المدّ الديني وكيف انتشر في دولة تُوصف بالعلمانية؟

في آذار عام 2010، كان من المقرر عقد مؤتمر للعلمانيين العرب في دمشق، ومن الأسماء التي كانت ستشارك في المؤتمر، شخصيات من مثل صادق جلال العظم من سوريا، ورجاء بن سلامة من تونس، ورشيد الخيون من العراق، وبيناز توبراك وطالب كوشوكان من تركيا، إلا أن السلطة ألغت المؤتمر قبل أن يعقد.

كانت السلطة آنذاك تعني رياض نعسان آغا، وزير الثقافة المصاب بعقد ليس حدّها الأدنى انحيازه إلى الدينيين، وقد وصل به الأمر ذات يوم أن يمنع فرقة «باليه» من تقديم عرض راقص في دار الأوبرا في دمشق، لأن بنات «الباليه» لا يرتدين الملابس الشرعية. شقيقه (الشرعي) يومها رئيس جامعة دمشق، أبلغ منظمي مؤتمر العلمانيين بسحب موافقتهم على استضافة المؤتمر بحجة أن عطلاً تقنياً قد أصاب أجهزة الصوت.

على رغم أن رئاسة جامعة دمشق ووزارة الثقافة كانتا على علم مسبق بجميع تفاصيل هذا النشاط الثقافي فقد منعته، وهي ذاتها التي كانت أعلنت موافقتها على الاستضافة، وعندما حاول المنظّمون استبدال مكان انعقاد المؤتمر، والاستفادة من الشخصيات القادمة من خارج سوريا، أوصى نعسان آغا بعدم إقامة المؤتمر في أي مكان عام وعلى توقيف الدعوة العامة بجميع أشكالها بما فيها الإعلان عن نقل المكان، ولاحقاً تحوّل مؤتمر العلمانيين العرب إلى ورشة صغيرة وعلى نطاق خاص في المعهد الدنماركي حضرها 40 شخصاً.

هذا ما كان من أمر وزارة الثقافة وجامعة دمشق في 2010، أما دار الأوبرا في 2018، فقد تحولت من مؤسسة ثقافية إلى «مول» تجاري غاب عنه حضور القيمة الفنية لمصلحة العائد المادي، فلماذا ستفتح الدار صالتها لفيلم إذا لم يكن هناك إيراد مالي على حد قول أحد المعنيين في الدار؟

هذا السؤال هو نفسه الذي دفع أحد نقّاد المسرح إلى اعتكاف الدخول إلى الدار أخيراً بعدما تحولت كما رأى إلى كازينو تحيي الحفلات لأسماء مغمورة تدفع مالاً، وتهتم بتخريج طلاب المدارس الخاصة الذين يدفعون مالاً أيضاً.

هو السؤال نفسه الذي أحال فيلم «هؤلاء» لفاديا محمود وادوارد ميّا، ليعرض وكما حال مؤتمر العلمانيين في عام 2010، على نطاق ضيّق في كنيسة الرب (كنيسة السيدة برعاية من الأب الياس زحلاوي)، حضره 50 شخصاً من المقرّبين والأصدقاء بدلاً من دار الأوبرا. فيلم قيل عنه إنه خطوة استباقية على صعيد التوثيق لما جرى خلال الحرب في وقتٍ ما زالت القوى المتصارعة على الأرض السورية مشغولةً بالفعل ورد الفعل. فيلم أظهر ببراعة من الذي عزم الخوف وفتح له البوابة كي يدخل البلد ما قبل الأزمة، وأظهر ببراعة أيضاً ضيوف وليمة الخوف هذه ما بعد الأزمة.

ضيوف معظمهم شباب سوريين كان يمكن أن يكونوا من روّاد دار الأوبرا لكنهم التحقوا عوضاً عن ذلك بابن تيمية وسيد قطب وأبو بكر ناجي (مؤلف كتاب «إدارة التوحش»).

هذه هي الحال، اتسع مسرح الأوبرا لمطربين أمثال ربيال الهادي لكنه لم يتسع لفيلم يوثّق مجازر الفصائل المسلحة في كل من ريف اللاذقية، ومعلولا، وأحياء شرق حلب، وكفريا والفوعة، مع العلم أن دار الأوبرا تلقت ومنذ عام 2012 قذائف هذه الفصائل بالجملة، وآخر ضحاياها كانت مديرة البرامج في دار الأسد للثقافة والفنون لمى فلوح. ومع العلم أيضاً أن المدير العام لدار الأسد للثقافة جوان قره جولي قال في تصريح له عند توليه إدارة الدار: «من استشهد مات كي نبقى على قيد الحياة ولكي تبقى المسارح مفتوحة، لم يستشهدوا كي تغلق المسارح». الوقائع اليوم تقول إن المسارح أغلقت إلا لمن يدفع أو يستجدي الدار أو يأتي باستثناء.

ربما هي الصدفة أن يربط ضيوف فيلم «هؤلاء» مدخلات الأزمة مع مخرجاتها لنصل في نهاية الفيلم إلى السؤال الذي طرحته أميرة حويجة على نفسها في عام 1991 ولنعود مجدداً إلى السؤال ذاته: لماذا هؤلاء الشباب كانوا للبوطي وليسوا لنا؟ لماذا هؤلاء الشباب أصبحوا اليوم للمعركة ولم يكونوا للموسيقى؟ لماذا ابتسموا للأشلاء ولم يبتسموا لصبية ترقص «الباليه»؟ كيف حوّل هؤلاء ليلة القدر إلى مناسبة لاقتحام ثمانية قرى في ريف اللاذقية أضحت بعد ساعة من اقتحامها مقبرة نجا منها عدة نساء وطفلة انحنى ظهر طفولتها أمام هول ما رأت ورجال ناموا بثيابهم إلى الأبد بعدما سقطوا كما الورق اليابس؟

الطبيب تيزيني أجاب عبر الفيلم: «أضربوا في الماضي، في الأساس، أزيلوا الفقر»، الأب زحلاوي ترجى العودة إلى «الأسباب القديمة الموجودة فينا والدخيلة الجديدة علينا والتي أوصلتنا إلى هنا».

قدّمت دار الأوبرا في عام 2008 عرض «باليه» بحيرة البجع لبيتر تشايكوفيسكي. بحيرة البجع، وهي إحدى روائع الموسيقى العالمية، تفسح المجال اليوم لسؤال إلى المسؤولين عن الدار، سؤال من نوع: هل يعقل أنه بعد سبع سنوات من الحرب ليس هناك لجنة في الدار تختص بتقييم الأفلام والعروض ومن ثم منحها الفرصة التي تستحقها فعلاً للعرض بعيداً عن معيار الدفع المسبق الذي تتبعه الدار حالياً في قبولها لأي عرض أو حفلة والذي قد تتحول مع دوام حاله إلى تاجر شنطة؟

هذه هي الحال... حين تغلقون دار الأوبرا، لا بد من افتتاح الصومعة، وبعدها سيكون «هؤلاء».

مصر

رسائل إقالة القادة: لا أحد فوق السيسي

لم تكن إقالة وزيري الدفاع والداخلية في التعديل الوزاري الأخير في مصر متوقعة بهذا الشكل. الرئيس عبد الفتاح السيسي، أخرج أهم وزيرين في الحكومة المصرية ليعيّنهما مستشارين شكليين في قصر الاتحادية

القاهرة ـ **الأخبار**

ليس بالحدث العادي تغيير وزير الدفاع في مصر. منصب كهذا لطالما اتسم بالثبات النسبي في كل التغييرات الوزارية في العهود السابقة، خصوصاً أن شاغله مرتبط عضوياً بالنظام الحاكم، الذي نادراً ما عمد إلى استبداله، إلا في حالات نادرة، وفي ظروف سياسية غير عادية. لكن السيسي فعلها هذه المرة، في خطوة تثير الكثير من التساؤلات حول حيثياتها، والتي تبقى الإجابات عليها مقتصرة على التكهنات، في ظل العلاقة الغامضة التي لطالما اتّسمت بها العلاقة بين رئيس الجمهورية ووزير الدفاع، أو حتى في العلاقات الداخلية ضمن المؤسسة العسكرية، والتي تقترب من أن تكون سراً من أسرار الدولة.

ولكن ثمة ملاحظات عدة يمكنها تفسير الأمر: برحيل وزير الدفاع المصري صدقي صبحي من منصبه، لم يتبق مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أحد من شركاء «30 يونيو» في الحكم. صدقي صبحي الذي كان آخر من تبقى في القيادات، أصبح مستشاراً شكلياً للسيسي في قصر الاتحادية بعدما أُبلغ صباح الخميس الماضي بإقصائه من منصبه، وترشيح الفريق محمد أحمد زكي، قائد الحرس الجمهوري، لمنصب وزير الدفاع خلفاً له، بموافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي لم ينعقد في شكل كامل، حيث جرى تمرير الموافقات الخاصة بأعضائه في اتصالات هاتفية بعد صدور القرار مباشرة من السيسي.

صحيح أن وزير الدفاع الجديد هو الذي تحفّظ على الرئيس محمد مرسي بعد انفجار الغضب الشعبي ضد حكم «الإخوان المسلمين»، ونقله إلى مقر الحرس الجمهوري ليبقى تحت الإقامة الجبرية بقرار من الجيش حتى بدء محاكمته، إلا أن محمد أحمد زكي لم يكن شريكاً في اتخاذ القرارات مع السيسي بعكس صدقي صبحي الذي كان يشغل منصب رئيس الأركان واختاره السيسي ليخلفه في منصب وزير الدفاع مع استقالته للترشح لانتخابات الرئاسة.

طوال الوقت كان الحديث عن صدقي صبحي باعتباره شريكاً في الحكم، وليس وزيراً للدفاع فحسب. حتى في المناسبات المختلفة كان السيسي يتعمد أن يوجه حديثه إلى وزير الدفاع مستنداً إلى العلاقة التي تجمعهما، ولذلك لم يتم التطرق مطلقاً لإقصائه من منصبه.

ولكن على مدار السنوات الخمس الماضية، تغيّر تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يشترط الدستور موافقته على إقالة وزير الدفاع وتعيين خليفته لمدة ثماني سنوات، وهو الشرط الشكلي الذي لم يعلن السيسي عن استيفائه حتى الآن، على رغم مرور عدة أيام على تعيين وزير الدفاع الجديد، فيما لم يعلن رسمياً عن عقد أي اجتماع للمجلس العسكري بناءً على دعوة رئيس الجمهورية لاتخاذ قرار التصديق على اختيار الفريق محمد أحمد زكي.

من جهة ثانية، فإن المجلس الأعلى سيشهد تصعيد أسماء جديدة لمنصبي قائد قوات الحرس الجمهوري، خلفاً لوزير الدفاع الجديد، وقائد القوات الجوية خلفاً للفريق يونس المصري الذي تم تعيينه وزيراً للطيران. وبهذه التغييرات تكون المؤسسة العسكرية قد أخرجت كل من شاركوا في «30 يونيو» سواء بإسناد مناصب أخرى لهم، أو بإبعادهم كلياً إلى منازلهم.

وباستبعاد الفريق أول صدقي صبحي، يثبت السيسي قدرته على التحكم في جميع مفاصل الدولة المصرية، بما في ذلك القوات المسلحة، التي أعاد تشكيلها، ليس فقط على مستوى التسليح فحسب، ولكن على مستوى القادة، مع تصعيد الضباط الشباب، بخلاف القادة الذين جلس إلى جوارهم، أو شاهدوا صعوده السريع من منصب مدير الاستخبارات الحربية إلى منصب رئيس الجمهورية خلال أربع سنوات فقط.

في فلسفة الإقالة، حرص السيسي على أن يعقد اجتماعاً بين الوزيرين المقال والجديد، وتعميم الصورة عبر المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية، وذلك للتأكيد على عدم وجود حالة من الغضب بين السلف والخلف. بذلك أراد الرئيس/ الجنرال التأكيد أن عملية الإقالة طبيعية ولن تسبب أي حالة غضب في الجيش المصري، وأن عمليات التسليم والتسلم بين القيادات القديمة والجديدة تتم في شكل طبيعي، وهي صورة أوصلت هدفها مبكراً من دون أن تكون هناك أية اعتراضات تذكر، لا سيما مع لغة الحفاوة والاحترام التي تم التعامل بها مع قرار الاستبعاد في البيانات الرسمية.

الغريب أنه على رغم معرفة جميع أوساط الدولة المصرية بأن هناك قراراً سيصدر بتكريم الفريق أول صدقي صبحي، إلا أن ذلك لم يحدث إلا بعد أكثر من 12 ساعة، من دون أن يكون هناك مبرر للتأجيل. وعلى رغم أن أمراً كهذا يندرج في إطار الشكليات الا أنه قد يتسم بدلالات خاصة، حين يتعلق الأمر بوزير الدفاع.

ثمة جانب آخر لا يقل أهمية في رمزيته، وهو يتعلق بعدم حصول الفريق أول صبحي على ترقية استثنائية لرتبة مشير، وهي الرتبة التي حصل عليها السيسي من الرئيس السابق عدلي منصور قبل استقالته من الجيش، ولا يحملها في الوقت الحالي سوى السيسي والمشير حسين طنطاوي وزير الدفاع الأسبق.

وعلى هذا الأساس، فإن تكريم صبحي اقتصر على منحه منصب مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الدفاع، وهو منصب لا يخرج عن الطابع الشرفي.

نظرياً، تحدث مقربون من السيسي عن ارتباط إقالة وزير الدفاع بالرغبة في ضخ دماء جديدة والتعامل في شكل أفضل مع الأوضاع في سيناء، وأن اختيار الفريق زكي راجع إلى الثقة التي يحظى بها لدى رئيس الجمهورية، وقدرته على إدارة الأمور في شكل جيد، خصوصاً بعدما فشل صبحي في القضاء على الإرهاب خلال الفترة الماضية، على رغم التقارير الإيجابية التي يقدمها للسيسي في شكل منتظم.

المؤكد أن قرار إقالة وزير الدفاع لم يكن بتفكير من رئيس الحكومة المهندس مصطفى مدبولي، الذي لا يتجاوز في حدود عمله «سكرتير تنفيذي للتعليمات» التي تأتيه من الرئاسة، كما يقول مقربون منه، حيث جرى استبعاد وزيري الدفاع والداخلية بتعليمات مباشرة من الرئيس السيسي ومكتبه ممثلاً في اللواء عباس كامل.

أما وزير الداخلية المقال اللواء مجدي عبد الغفار، فلم يكن استبعاده مستغرباً، خصوصاً أن هناك حالة من عدم الرضا على أدائه في الفترة الأخيرة، فيما جاء اختيار خليفته اللواء محمود توفيق من قطاع الأمن الوطني ليؤكد الرغبة في إحكام السيطرة الأمنية في التعامل مع مختلف الملفات.

لم يتبق مع السيسي أحد من شركاء «30 يونيو» في الحكم (أ ف ب)

> **لم يحصل الفريق أول صبحي على ترقية استثنائية لرتبة مشير**

مساعدون بلا دور

فور إقالة حكومة المهندس شريف إسماعيل واستبعاد وزيري الدفاع والداخلية، أصدر السيسي قراراً بتعيين إسماعيل مساعداً لشؤون المشروعات القومية، وهو المنصب ذاته الذي يشغله رئيسا الحكومة السابقين المهندس إبراهيم محلب والدكتور كمال الجنزوري، فيما عين وزير الداخلية الأسبق اللواء مجدي عبد الغفار في منصب مساعد الرئيس لشؤون الأمن ومكافحة الإرهاب، وهو منصب وزير الداخلية الأسبق اللواء أحمد جمال الدين.

ولا يباشر عمل مساعدي الرئيس في شكل فعلي من قصر الاتحادية سوى اللواء أحمد جمال الدين والسفيرة فايزة أبو النجا التي تعمل مساعدة لشؤون الأمن القومي.

الفقراء يسددون فاتورة صندوق النقد

بزيادة مضطربة وصلت إلى أكثر من 45 في المئة، اعتمدت الحكومة المصرية قرار تحريك أسعار المحروقات، بعد أيام من إعلان زيادات أسعار الكهرباء والمياه. محملة الشريحة الأقل فقراً النسبة الأكبر من الزيادات

القاهرة ـ **جلال خيرت**

أقرت حكومة المهندس شريف إسماعيل قبل رحيلها جميع الإجراءات الاقتصادية الخاصة بالعام المالي الجديد الذي يبدأ مطلع الشهر المقبل. هذه الإجراءات شملت تحريك أسعار الوقود والمياه والكهرباء بنسب متفاوتة، ولكن هذه المرة، جاءت النسب الأعلى في الزيادة من نصيب محدودي الدخل الذين تحملوا نسباً أقل في الزيادات السابقة، خصوصاً مع انتصاف خطة رفع الدعم كاملاً التي تطلق عليها الحكومة خطة «الإصلاح الاقتصادي» بحلول 2020، والتي تستهدف بيع المنتجات البترولية بسعر التكلفة، وكذلك الكهرباء والمياه، مع الإبقاء على دعم مالي مباشر يتمثل في معاشات لبعض الأسر، إضافة إلى الدعم في السلع التموينية.

وبحسب قرار زيادة أسعار المحروقات، الذي نشر يوم أمس في الجريدة الرسمية، يتضح أن كل الزيادات الجديدة تتحمل فيها الفئات الأقل دخلاً النسبة الأكبر، وهي تتراوح بين 35 إلى 49 في المئة في كل من المياه والكهرباء والغاز.

في خطابها الإعلامي لتبرير الزيادات، تقول الحكومة المصرية إن الفئات الأقل دخلاً هي الأقل تضرراً من القرارات الاقتصادية الأخيرة، لكن الواقع ونسب الزيادة تقول عكس ذلك بشكل كامل، علماً أن منظومة بطاقات البنزين التي جرى العمل فيها لتحديد الفئات المشمولة وغير المشمولة بالدعم، قد تعطلت بشكل عمدي، بعدما كان يفترض أن تمنح سيارات السياحة والبخوت والمراكب العائمة المحروقات بأسعار تقترب من الأسعار العالمية، وهو ما أثار اعتراضات من رجال أعمال.

وفي الوقت الذي أقرت الحكومة نسب زيادة المحروقات لجميع الفئات، احتفظت الحكومة للفئات الأعلى دخلاً بنسب زيادة لا تتجاوز 15 في المئة في أفضل الأحوال، وذلك في مختلف الزيادات، وسط مخاوف من موجة تضخم، في ظل ارتفاع تكلفة النقل وسيارات الأجرة بصورة كبيرة، بعدما تجاوزت نسبة ارتفاع السولار والمازوت 40 في المئة، في وقت أبقت الحكومة على سعر توريد المازوت للصناعات الغذائية والكهرباء والإسمنت.

وعلى رغم محاولات الحكومة فرض التسعيرة الجبرية على السائقين في مختلف المحافظات، بالرقابة الأمنية المشددة، بعد تحديد نسبة الزيادة ما بين 8 و15 في المئة على أقصى تقدير، إلا أن حالة غضب تنتاب السائقين بسبب عدم قدرتهم على تعويض الفارق من الأسعار الجديدة، التي لم تراع الزيادات المضطربة في قطع الغيار أو قفزة الأسعار وسط تهديدات حكومية بإلغاء ترخيص مركبات الأجرة في حال مخالفة سائقيها للأسعار المفروضة من قبل الجهات الحكومية.

اللافت هذه المرة، أن الحكومة المصرية لم تستطع الانتظار كثيراً، لتحمل تبعات الزيادة الجديدة في المواصلات العامة، فقررت على الفور تحريك أسعار حافلات النقل العام في القاهرة، على أن تُصدر قراراً لاحقاً بتحريك أسعار القطارات وحافلات السفر بين المحافظات، حيث يجرى احتساب نسب الزيادة لتطبيقها في أسرع وقت، وتحديداً قبل بداية العام المالي المقبل.

وعلى رغم حالة الغضب الشعبي المكتومة، والتي عبر عنها في شكل ساخر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن تأثير الزيادات الجديدة لم يظهر في شكل سريع في السلع، فيما قرر عدد من الشركات عقد اجتماعات سريعة خلال الأيام المقبلة من أجل إعادة النظر في سياستها التسعيرية، خصوصاً أن هذه الاجتماعات كانت تنتظر تحديد مقدار زيادة أسعار الوقود في شكل رئيسي.

وبدأ مستثمرون في قطاع السياحة في بحث نسب الزيادة التي سيتم فرضها خلال الأسابيع المقبلة، وبخاصة في المراكب السياحية الأكثر استخداماً للسولار، والتي ستتضاعف كلفة تشغيلها، فيما بدأت شركات الطيران المحلية إعادة النظر في تسعيرة السفر الداخلية والخارجية بناءً على التعريفة الجديدة للأسعار.

وطلب عدد من ممثلي شركات الأدوية المحلية والعالمية عقد اجتماع عاجل مع وزيرة الصحة للاتفاق على الزيادات الجديدة في أسعار الدواء، والتي يتوقع ألا تقل عن 20 في المئة لجميع الأصناف خلال الفترة المقبلة، خصوصاً أن الدواء هو السلعة الوحيدة التي لا تزال مسعرة جبرياً وفقاً للقانون، ولا يمكن تحريك سعرها من دون قرار حكومي، في وقت هدد ممثلو الشركات بإيقاف خطوط الإنتاج نظراً لرفضهم توفير الدواء على حساب الأرباح، والتي انخفضت بصورة ملحوظة خلال السنوات الماضية.

وزير المالية محمد معيط، أعلن عن استعداد الحكومة لتلقي ملياري دولار من صندوق النقد ضمن شريحة جديدة من قرض صندوق النقد البالغ 12 مليار دولار، علماً أن الشريحة الجديدة ستدخل خزينة الدولة لتضاف إلى الاحتياطي النقدي، ليصل بذلك إجمالي ما حصلت عليه مصر إلى ثمانية مليارات دولار من قيمة القرض.

تتحمل الفئات الأقل دخلاً النسبة الأكبر من الزيادات (أ ف ب)

ليبيا

الموانئ النفطيّة خارج سيطرة حفتر؟

لم تكد قوات خليفة حفتر تعلن سيطرتها على أغلب مدينة درنة بعد أكثر من شهر على القتال، حتى فُتحت جبهة جديدة في وجهها في منطقة الهلال النفطيّ، حيث يسيطر منذ يوم الخميس تحالف يقوده إبراهيم الجضران على ميناءي السدرة وراس لانوف. وتدور في محيطهما منذ ذلك الحين اشتباكات عنيفة وقصف جويّ أودى بحياة عشرات المقاتلين وسبباً أضراراً ماديّة مهمّة

بداية الشهر الماضي، أعلن المشير خليفة حفتر انطلاق حملة عسكريّة على درنة، آخر المدن الكبرى الخارجة عن سيطرته في شرق البلاد. كرّس رجل الشرق القويّ إمكانات هائلة في الحرب، حيث استجلب تشكيلات عسكريّة من مناطق بعيدة واقعة تحت سيطرته، وفي حين كان الرجل ينوي إعلان الانتصار بحلول عيد الفطر، ترك الفراغ الأمنيّ في منطقة الهلال النفطيّ الواقعة في وسط البلاد فرصة لرجوع إبراهيم الجضران.

والجضران شخصيّة إشكاليّة، حيث كان يقود فرع المنطقة الوسطى لـ«حرس المنشآت النفطيّة»، وأعلن عام 2013 سيطرته على أهم موانئ تصدير النفط في البلاد بدعم من قبيلة «المغاربة» الكبيرة التي ينتمي إليها. حينها أبدى الرجل توجهات إقليميّة، حيث أعلن نفسه ممثلاً لمصالح إقليم برقة (شرق البلاد) وعطّل تصدير النفط مطالباً بزيادة حصّة منطقته من موارده. تراجع حينها إنتاج النفط إلى مستويات غير مسبوقة، ما قاد إلى قتال عسكريّ مع تشكيلات من المنطقة الغربيّة أدت إلى تدمير جزء مهمّ من البنية التحتيّة النفطيّة.

لاحقاً، أعلن الرجل تبعيّته لـ«حكومة الوفاق» بعدما قدمت له مخصّصات ماليّة طلبها منها، وشارك في ردع تنظيم «داعش». لكن بعد دحر التنظيم من مدينة سرت وضواحيها، جاء خليفة حفتر وأقصى الجضران من دون قتال تقريباً، حيث يسّرت صفقة مع قبيلة «المغاربة» العمليّة. اختفى الشاب المتمرّد، وبقي مصيره الشخصي مجهولاً، لكن قواته التي انسحبت نحو جنوب وغرب البلاد بقيت نشطة، فقد شنّت هجومين نهاية 2016 وبداية العام الماضي، انتهى ثانيهما إلى السيطرة على بعض الموانئ لأيام معدودة قبل أن تستعيدها قوات حفتر.

عاد إبراهيم الجضران للظهور مع هذا الهجوم الثالث، حيث خرج في شريط فيديو ليعلن عمليّة يقودها بدعم من قبيلته ورفقة مجموعات داعمة من قبيلة «التبو» وقبائل المنطقة الشرقيّة، الهدف منها «عودة المهجرين» و«رفع الظلم». فُهم من الأمر أنّ «سرايا الدفاع عن بنغازي» مشاركة في العمليّة، وهي تحالف ميليشيات إسلاميّة طردها حفتر من بنغازي. وبينما نفى «سلطان التبو» أحمد الأوّل مشاركة قبيلته في الهجوم، أشارت وسائل إعلام إماراتيّة إلى مشاركة «قوات تباويّة تشاديّة» تعمل تحت إمرة المتمرد تيمان أرديمي المقيم في قطر. وتنبغي الإشارة هنا أيضاً إلى أنّ مجموعة الجضران قالت إنّ قوات حفتر تشمل مقاتلين من حركة «العدل والمساواة» السودانيّة المعارضة (من دون تأكيد للمعلومتين).

لم تقم خطّة الجضران على العودة إلى المطالبات القديمة ذاتها، أي تبني خطاب إقليميّ، حيث أعلن بعد سيطرته على ميناءي السدرة وراس لانوف أنّه يضعهما تحت إدارة حكومة الوفاق الوطنيّ التي تعمل انطلاقاً من العاصمة طرابلس. وفي واقع الأمر، تقع المنشآت النفطيّة تحت سيطرة قوات تابعة لحفتر، لكن تديرها «المؤسسة الوطنيّة للنفط» المتمركزة في طرابلس بقرار من مجلس الأمن الدوليّ.

من ناحية أخرى، يبدو أنّ قبيلة «المغاربة» غير مساندة للجضران، إلاّ أنّها ليست معارضة له أيضاً. حيث أصدر المجلس الاجتماعيّ للقبيلة بياناً استغرب فيه الحديث عن «حرب دائرة بين الجيش الليبيّ وإرهابيّين في شكل تعسفيّ وسطحيّ»، ودعا إلى «ضبط النفس» و«وقف إطلاق النار وتحليق الطيران العسكريّ»، كما أشار إلى «تشكيل مجموعات عمل للتواصل مع جميع الأطراف». ويأتي هذا البيان عقب بيانات عدّة مطالبة بحلّ المشكلة مع مجموعة «حرس المنشآت النفطيّة» وعائلاتهم المطرودين أصدرتها القبيلة على مدى العامين الماضيَين، كان آخرها نهاية الشهر الماضي، جاء فيه إنّ «المجلس الاجتماعيّ لقبيلة المغاربة... استنفد كافة الجهود المبذولة مع الجهات المختصّة لحل مشكلة النازحين من أبناء القبيلة، (لكن) كل الاتفاقات، مثل سابقتها، لم تصل إلى مرحلة التطبيق الفعليّ».

وبينما تنتشر أخبار متناقضة حول حشد حفتر لشنّ حملة قصف جويّ على المواقع التي سيطرت عليها قوات الجضران، وحول مساع قبليّة لتسوية الخلاف، أوقعتْ الاشتباكات خسائر في البنية التحتيّة للنفط، حيث أجلت «المؤسسة الوطنيّة للنفط» عمالها من الميناءين، وقالت إنّها خسرت نحو 240 ألف برميل نفط حرقاً، إضافة إلى توقف التصدير الدوليّ، ما يُهدد مصدر الدخل الرئيسيّ لمعظم الليبيّين. من الناحية الدوليّة، دانت الولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا، ومنظمات دوليّة وإقليميّة، الهجوم، واعتبرته تصعيداً سلبيّاً للصراع في البلاد، داعية إلى وقف القتال والتحاور.

(الأخبار)

> **لم تقم خطّة الجضران على العودة إلى المطالبات القديمة ذاتها**

ترك الفراغ الأمني في منطقة الهلال النفطي فرصة لرجوع إبراهيم الجضران (أ ف ب)

مقابلة | أجرتها لينا كنوش

الأكاديمي الجزائري محند بيري:
انفصاليو «الماك» يلتقون مع... إسرائيل

في 3 حزيران/جوان الماضي، دعا زعيم «حركة تقرير مصير منطقة القبائل ـ الماك» فرحات مهني، من لندن، «الشباب القبائليّ» إلى تشكيل «هيكل إجهاد». أي بعبارة أخرى إنشاء قوّة مسلّحة تعمل ضدّ أجهزة أمن الدولة الجزائريّة. ما أثار سخطاً عاماً وسلسلة ردود أفعال غاضبة. وحظيت هذه الدعوة، التي قُدمت على أنها «مرحلة جديدة في مسار تحقيق استقلال منطقة القبائل»، بسيل من التعليقات. شملت نقداً قاسياً حتى من صفوف أنصار القضيّة البربريّة الذين اعتبروها غير مسؤولة وخطيرة. لقد انتقلت حركة «الماك» التي تأسست في 2001 على يد مهني (وهو يقيم اليوم في المنفى)، من الدعوة إلى الحكم الذاتيّ الذي يفترض اعترافاً رسميّاً بالدولة الجزائريّة وجزائريّة منطقة القبائل إلى الخيار الاستقلاليّ الذي صارت معه الحركة تعتبر الدولة والأمّة الجزائريّتين «كيانين استعماريّين». في هذه المقابلة يحلّل محند بيري، أستاذ الفلسفة والمساعد السابق خلال التسعينات لأحمد محساس (أحد مُطلقي الثورة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1954)، مسار تطرّف «الماك» والتقاءها الاستراتيجيّ مع... إسرائيل

■ كيف تحلّل السياق الذي أعلن خلاله فرحات مهني الحرب؟

لا يمكن فهم التصريح من دون إدراجه ضمن السياق السياسيّ العام، ومن الضروريّ تجاوز الوقت الراهن وإلقاء الضوء على التطوّرات الأساسيّة، السياسيّة وغيرها، التي عرفتها الجزائر منذ التسعينات. يرشدنا ذلك أولاً إلى أنّ حركة «الماك» تأسست عقب انهيار الأحزاب المهيمنة في منطقة القبائل، مثل «جبهة القوى الاشتراكيّة» و«التجمّع من أجل الثقافة والديموقراطيّة ـ الأرسيدي»، الذي تزامن مع استعادة السلم الأهليّ وبخاصّة مع تبنّي قانون «الوئام المدنيّ» في جويلية/ تموز 1999 الذي أقرّه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والذي سمح بإعادة إدماج الكثير من أعضاء ومساندي «الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ ـ الفيس» في الحياة المدنيّة بعد تخليهم عن العنف المسلّح. قبل ذلك، كانت «الجبهة» (جبهة القوى الاشتراكيّة) تُصنّف في محور «المُحاورين» أو «المُصالحين»، بينما صُنّف «التجمع» في محور «الاستئصاليّين»، ولم يستطع كلاهما الاستمرار طويلاً بعد اختفاء علّة وجودهما السياسيّة.

بموازاة ذلك، عرفت منطقة القبائل تبدّلات عميقة على المستوى الديموغرافيّ، فقد صارت معدلات الخصوبة في ولايتي تيزي وزو وبجاية الأدنى في البلاد، كما يظهر عدد من الدراسات التي أشرفت على بعضها عالمة الاجتماع البارزة فاطمة أوصديق. أضعف ذلك على نحو هام الكثافة السكانيّة في منطقة القبائل التي كانت حتى وقت قريب مكتظة بالسكان وأدى إلى نوع من التصحّر في بعض جهاتها. علاوة على ما سبق، تجب الإشارة إلى تغيّرات نوعيّة على مستوى وجهات الهجرة الداخليّة والدوليّة. فبفضل الانفراجة الماليّة والمشاريع الكبرى المنجزة على المستوى الوطنيّ، غادر الكثير من الشباب مناطق القبائل ليستقروا نهائيّاً في مناطق أخرى من البلاد، أو يعودوا من وقت لآخر حاملين في أحيان كثيرة نظرة للثقافة والأمّة مختلفة عن تلك السائدة إلى حدّ ما في المنطقة. أما بالنسبة للمهاجرين إلى خارج البلاد، فلم تعد فرنسا، ولا حتى أوروبا الغربيّة، وجهاتهم المفضّلة، ويعود ذلك للأزمة ولكن أيضاً للعنصريّة.

إضافة إلى تلك العوامل حصل ارتفاع في نسبة «التمدرس» (التعلّم)، بخاصّة لدى الفتيات، ودمقرطة النفاذ للقنوات الفضائيّة العربيّة، فعرفت منطقة القبائل على المستوى الثقافيّ تغيّراً يُطلق عليه مُسيّرو «الماك» و«الأرسيدي» عبارة «وهبنة العقول». وليست تلك «الوهبنة»، في أحيان كثيرة، غير ارتفاع عدد المُحجّبات والمكتبات الإسلاميّة أو حتى المساجد التي يشيّدها المواطنون بمالهم الخاصّ. تلك ظواهر اجتماعيّة عاديّة، لكنّها تصطدم مع أحكام أيديولوجيّة مسبقة لنخبة ما زالت سجينة أنماط ثقافيّة موروثة عن الاستعمار تتقابل مع توجّه غربيّ إسلاموفوبيّ ومعادٍ للعرب.

في ظلّ هذه التطورات، لم يكن أمام حركة «الماك» سوى التطرّف، معتمدة على جماعات ضغط سياسيّة وماليّة وُلدت خلال التسعينات، لتأسيس تحالف إثنيّ قبائليّ، أو على الأقلّ تقسيم العمل بينها، مثل ما يدل التعاطف الذي يحظى به مناضلو «الماك» التائهون، لكن الصادقين، في بعض الدوائر «الديموقراطيّة».

ضمن تلك الدوائر، توجد جميع الصنوف: أصحاب نزعة بربريّة وسطيّة، موظفون ورجال أعمال شديدي الثراء في بعض الأحيان، جميع هؤلاء يتشاركون كراهيّة «اللّحية» التي ليست في أحيان كثيرة سوى كراهيّة العرب والإسلام. على رغم خطورته على أكثر من مستوى، نزع الاعتراف باللغة الأمازيغيّة في دستور 2016 الشرعيّة عن «الخطاب الأمازيغويّ»، ومن ثمّ كشف ذلك التيّار سياسيّاً. هذه بعض العوامل الأساسيّة الداخليّة التي تُفسّر خطاب الحرب لدى زعيم «الماك»، ومن نافل القول إنّها غير كافية. فقد لعبت تداخلات دوليّة، وبالأخصّ من بعض قطاعات المؤسسة الفرنسيّة الحاكمة المساندة لإسرائيل والمغرب، دوراً في ظهور حركة «الماك» وتطرّفها، وأسباب ذلك معلومة.

من جهة أخرى، يجب الوضع في الحسبان أنّ الانتخابات الرئاسيّة تهمّ اليوم، على أعلى مستوى، جماعة الضغط النيو ـ استعماريّة (الاستعمارية الجديدة) التي خسرت بعض النقاط مع تقدّم سياسة «الوئام المدنيّ». تعرف جماعة الضغط هذه أهميّة مؤسسة الرئاسة على المستويين السياسيّ والاقتصاديّ، وضمن هذا الأفق يمكن أن تمثّل «الماك» ورقة ضغط وابتزاز جيّدة.

■ تاريخيّاً، مثّل تأسيس حركة «الماك» خطوة جديدة في اتجاه تطرّف «النشاط الأمازيغويّ» الذي بقي إلى حدود «الربيع القبائليّ» في نيسان/أفريل 1980 محصوراً في المحيط الجامعيّ ويُعبّر عن نفسه موسميّاً. كيف تُفسّر هذا التطوّر؟

على رغم أنّ «الربيع البربريّ» هو اللحظة التأسيسيّة الفعليّة للتيار «الأمازيغويّ»، وهو حدث مرتبط كما هو معلوم ببداية تحطيم إرث هواري بومدين السياسيّ (بخاصّة مشروع تعريب التعليم والإدارة)، فإنّ مُسيّري «الماك» يتحدثون أولاً وقبل كلّ شيء بصفتهم قبائليّين. هم لم يساندوا الانتفاضة الأخيرة في الريف المغربيّ ولا يعترفون، على عكس ما يطالبون به دوماً، بأنّ «الأمازيغيّة لغة جميع الأمازيغ». هذه وقائع تستحق التفكير، لقد كان «الأمازيغويّون» ضمنها «القبائليّة» في أحيان كثيرة على رفض العرب والإسلام، أو على الأقلّ الحطّ منهما. وبصفتهم ورثة لهذا الإرث الأيديولوجيّ والثقافيّ، لا يمكن لدعاة الحكم الذاتيّ سوى تبنّي رفض قاطع للدولة الجزائريّة.

السبب وراء ذلك بسيط: كيف يمكن الدفاع عن مشروع حكم ذاتيّ داخل الدولة وفي الوقت نفسه رفض العروبة والإسلام اللذين يمثلان الأساسين الرئيسيّين لها؟ مُنظّر مشروع الحكم الذاتيّ العجيب هذا هو سالم شاكر، وهو ألسنيّ أمازيغويّ يُدرّس في «المعهد الوطنيّ للغات والحضارات الشرقيّة» (باريس). ويعكس شاكر وعي الإرث الاستعماريّ لذلك المعهد، كما تُظهر المؤرخة الأميركيّة باتريشيا لورسيز في كتابها «قبائليّون، عرب، فرنسيّون، هويّات استعماريّة» (ليموج، 2005). لقد كان مشروع الحكم الذاتيّ، منذ بدايته، مشروعاً استقلاليّاً، لكنّه مرتبط بعمق بإعادة انتشار نيو ـ استعماريّ في الجزائر يعيق بروز دولة جزائريّة عربيّة ـ مسلمة قويّة وتكون قاعدتها في منطقة القبائل.

> كوادر من الأجهزة الإسرائيليّة تدرّب شباباً، بخاصّة في اليونان وقبرص

■ يحمل خطاب «الماك» القبائليّ رؤية تاريخيّة مُعدّلة تعتبر التعريب استعماراً، ويبدّ تصوراً خاطئاً للقيم القبائليّة بصفتها ثابتاً تاريخيّاً. هل هذا التصوير هو ما يُغوي إسرائيل لهذه الدرجة؟

يجب أولاً التأكيد على أمر جوهريّ يكشف ما يمكن أن نطلق عليه وحدة العقيدة، فعلى غرار الصهيونيّة التي تعود إلى أصل أسطوريّ، يوجد خليط بين لغة يجب إنشاؤها وشعب يجب جمعه. النّزعة البربريّة، وسليلتها القبائليّة مرتبطتان على نحو استراتيجيّ مع إسرائيل. العقيدة الصهيونيّة تدعم مشروع إسرائيل الكبرى، من النيل إلى الفرات، أما العقيدة البربريّة، فتدعم تمزّقاً تمتد من جزر الكناري إلى واحة سيوة في مصر، أو مغرب كبير من المتوسّط إلى نهر السنغال ويشمل النصف الغربي أو كامل المجال الجزائريّ.

في ما يخصّ الثورة الجزائريّة، فيجب القول إنّها كانت أساساً عربيّة ـ إسلاميّة، بما في ذلك داخل منطقة القبائل، ولم يتوقّف الاستعمار عن بثّ الفتنة داخل صفوف الثوار. وقد صاغ أساليب الاستعمار في أحيان كثيرة علماء، بخاصّة إثنولوجيّين. كما أنّ العمليّة «ق» (التي ترمز إلى قبائل) أطلقتها الأجهزة السريّة الفرنسيّة في 1956، وذلك لتعزيز المقاومين القبائليّين ضدّ غير القبائليّين، داخل الثورة نفسها، قبيل عقد مؤتمر الصومام (20 آب/أوت 1956) الذي اعتبر في وثائقه أنّ القاهرة مساوية لباريس وواشنطن وموسكو، وذلك قبل ثلاثة أشهر من العدوان الثلاثيّ على «مصر عبد الناصر».

تلك سياسة تقسيم الثوريّين، ولم يقع في الحقيقة التخلّي قطّ عن التطبيق المُحاثل للاستراتيجيّة «البربرويّة». ففي مقال على الصفحة الأولى لجريدة «لوموند» الفرنسية في عدد 13 أيار/ ماي 1953، نصح الكاتب المطلع روبرت مونتاني، بأن تكون «النّزعة البربريّة سياسة بديلة في شمال أفريقيا». هي مثّلت بالنسبة إليه «نوعاً من الموازنة مقابل إسراف النّزعة العروبيّة وأخطار التضامن الإسلاميّ». كان ذلك برنامج عمل. حينها، أجاب المسيّر الشيوعيّ السابق عمار أوزقان، الذي تعرض للإقصاء وينحدر من منطقة القبائل، بأنّ «البربرويّة أيديولوجيّة عنصريّة لا تخدم غير الاستعمار».

■ على رغم أنّ تمثيليّة حركة «الماك» محدودة، وأنّ قاعدتها الاجتماعيّة صغيرة في الجزائر، فإنّها تمثّل خطراً يُهدّد الوحدة الوطنيّة والسلامة الإقليميّة. كيف يمكن مواجهة هذا الخطاب التحريضيّ وتحييد قدرته على الإضرار؟

الجزائر اليوم أشد قوة، على المستويين العسكريّ والأمنيّ، لمواجهة مجموعات مسلّحة تخطّط إسرائيل لحشدها في منطقة القبائل باسم «الماك». يقوم كوادر من الأجهزة الإسرائيليّة بتدريب شباب قبائليّين، بينهم شابات، بخاصّة في اليونان وقبرص، على القيام بعمليّات خاصّة. لقد أدلى بهذه المعلومات النقيب شوشان، وهو مسؤول سابق عن تكوين القوات الخاصّة الجزائريّة ومعروف بقربه من القائد الأعلى للقوات المسلحة الحاليّ.

واجهت الجزائر التمرد الأصوليّ في الظروف التي نعرفها خلال التسعينات، ولن تكون هناك مخاوف كبيرة في مواجهة مجموعات «الماك». لكنّ التحدي ليس عسكريّاً أو أمنيّاً، بل أيديولوجيّ واستراتيجيّ. أيديولوجيّ لأنّه يجب علينا تعبئة مختلف الموارد الفلسفيّة والقانونيّة المتوافرة لنا في العالم الحاليّ. لماذا، على سبيل المثال، ترفض أوروبا إعطاء الاستقلال لكتالونيا أو كورسيكا أو الباسك، ومن ثمّ يجب علينا نحن قبول مساندة دولة ما، في يوم ما، لحكومة قبائليّة نصّبت نفسها؟ من يمكنه البتّ في مسألة «الأقليّات الوطنيّة»؟ لماذا لا يتقدم المجتمع المدنيّ العربيّ لفرض آرائه السياسيّة؟ فعلى رغم انتمائه إلى دول ومؤسسات سياسيّة وتقاليد ثقافيّة أو حتى طائفيّة مختلفة، يمثّل التعاون والاهتمام واجباً سياسيّاً. تتعرّض الجزائر في أحيان كثيرة إلى الاعتداء بسبب مساندتها الثابتة للشعوب المضطهدة، لا فقط العربيّة أو المسلمة.

أمّا أنّه تحدٍ إستراتيجيّ، فذلك بقدر ما بقيت الجزائر بلداً غير منحاز ولا يزال يُنظر إليه كحليف للصين وروسيا. لا يولّد هذا التصوّر فوائد فقط، بل يطرح كذلك كثيراً من السلبيات من الناحية الأميركيّة من دون أن تترافق مع تضامن صادق من الصين وبخاصّة روسيا. يمكن للجزائر التي تبلغ مساحتها حجم قارّة، مع ما تملكه من ثروات طبيعيّة وإمكانات، أن تستمر على نحو متزايد في المساهمة في الاستقرار والتنمية، وبتعاون مع جميع النوايا الحسنة مهما كان مآتاها.

تدخلات من بعض قطاعات المؤسسة الفرنسيّة المساندة لإسرائيل والمغرب، لعبت دوراً في ظهور «الماك»، وتطرّفها (عن الويب)

وفيات

نقابة المحامين في بيروت
زوجته أنجال جورج سابا
أولاده المحامي نجيب زوجته وضيحه بوعنفير ووليده نقولا وسامي
المهندس وليد زوجته رويدا الراسي وولديهما باولو وكارلو
كريستين زوجة رضا هاشم وأولادهما وليم وفكتور والكسندر
هيلانه ميساياليدس أرملة شقيقه المرحوم فؤاد وأولادها وعائلاتهم
شقيقاته نهاد أرملة المرحوم بيار عريجي وأولادها وعائلاتهم
أولاد المرحومة عايده زوجة المرحوم هنري دوران وعائلاتهم
أولاد المرحومة منى زوجة المرحوم نقولا شمشم وعائلاتهم
وعموم عائلات: ليان، سابا، مرهج، هاشم، بوعنفير، الراسي، دوران، شمشم، عريجي، ميساياليدس، اندراوس وأنسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون إليكم بمزيد من الحزن والأسى فقيدهم الغالي المرحوم المحامي

نقولا نجيب ليان
(عضو مجلس نقابة المحامين في بيروت سابقاً)

المنتقل الى رحمته تعالى يوم الخميس الواقع فيه 14 حزيران 2018 متمماً واجباته الدينية.
يحتفل بالصلاة لراحة نفسه الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم السبت 16 الجاري في كنيسة المخلص للروم الملكيين الكاثوليك، الأشرفية، شارع مونو. ثم ينقل جثمانه إلى مسقط رأسه زحلة حيث تقام صلاة وضع البخور لراحة نفسه في كنيسة دير مار الياس الطوق ثم يوارى الثرى في مدفن العائلة.
لكم من بعده طول البقاء
تقبل التعازي قبل الدفن في صالون كنيسة المخلص للروم الكاثوليك، الأشرفية، شارع مونو ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر.
ويوم الأحد 17 الجاري في صالون كنيسة دير مار الياس الطوق، زحلة ابتداءً من الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية السادسة مساءً. ويومي الاثنين والثلاثاء 18 و 19 الجاري في صالون مطرانية الروم الملكيين الكاثوليك، طريق الشام ابتداءً من الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية السادسة مساءً. الرجاء ابدال الاكاليل بالتبرع للكنيسة واعتبار هذه النشرة اشعاراً خاصاً.

ال ضيا وال مقداد وأهالي صير الغربية وعائلة الفقيدة
فاطمة الشيخ علي ضيا
كريمة المستشار القاضي العلامة الشيخ علي ضيا
شقيقاها: حسين والشيخ محمد
شقيقاتها: إيمان، زينب، مريم، ندى وهدى
صهراها: السيد حسين هاشم والحاج أيمن ضيا
يتقبّلون العزاء بالفقيدة في بيروت، جمعية التخصص والتوجيه العلمي، قرب أمن الدولة، غداً الثلاثاء من الرابعة عصراً حتى السابعة مساء للفقيدة الرحمة ولكم الأجر

بمزيد من الرضى والتسليم ننعى إليكم المرحوم بإذن الله تعالى فقيدنا الغالي
الحاج فاضل محمد حمودية
(محافظ جبل لبنان سابقاً)
والدته المرحومة فاطمة الدنا
زوجته الحاجة رجاء نوح حمودية
ابنه محمد زوجته سمنتا ماجد علام
ابنته لينا زوجة رئيف علي شهاب
شقيقاه المرحوم صلاح زوجته ماوية يكن والمرحوم مأمون
شقيقتاه سميرة زوجة المرحوم محمد الديك وناديا زوجة المرحوم بكري الديك
شقيقا زوجته وليد نوح حمودية زوجته غادة قاسم الصلح وفايز نوح حمودية زوجته مهى فريز السبيعي
عدلاؤه مرتضى كواكبي زوجته عائدة، المرحوم حسين حمدان زوجته هيفاء، المرحوم رفيق القرى زوجته هدى والمرحوم عاطف سنو زوجته وفاء
أحفاده كريم محمد حمودية، نور محمد حمودية زوجة محمد جواد أحمد حسين، عليا محمد حمودية، داليا رئيف شهاب زوجة أنيس الصلح، شرين رئيف شهاب زوجة يحيى شنشل
صلي على جثمانه الطاهر عصر يوم السبت الواقع في 2 شوال 1439هـ الموافق في 16 حزيران 2018 م في جامع الخاشقجي وووري الثرى في جبانة الأوقاف الإسلامية، الحرج.
تقبل التعازي للرجال والنساء اليوم الاثنين وغداً الثلاثاء في 18 و19 حزيران 2018 في منزل الفقيد الكائن في الروشة، شارع أستراليا، بناية الخضراء، الطابق السابع، بجانب فندق Lancaster وذلك من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الواحدة ظهراً ومن الساعة الثالثة بعد الظهر حتى الساعة السابعة مساءً.
الراضون بقضاء الله وقدره آل حمودية، الدنا، علام، شهاب، يكن، الديك، الصلح، السبيعي، كواكبي، حمدان، القرى، سنو، حسين، شنشل وأنسباؤهم.

إنا لله وإنا إليه راجعون
انتقل إلى رحمة الله تعالى عميد عائلته
المرحوم قاسم محمد البلبل
زوجته: المرحومة سعاد توفيق خالد
أولاده: الدكتور نزيه، المهندس نبيه، ليلي زوجة أمين طبارة، لينا، ولبنى زوجة هاني نصير.
أشقاؤه: المرحومون أحمد وعبد الحفيظ وكمال والحاجة فاطمة.
عدلاؤه: رضوان خالد، الصحافي عمر حبنجر ورياض كلش.
وقد صلي على جثمانه الطاهر ووري الثرى أمس الأحد في 17 حزيران 2018، في جبانة بلدته دلهون (إقليم الخروب).
تقبل التعازي اليوم الاثنين والثلاثاء في 18 و19 حزيران في منزله في دلهون - محلة القلعة، ويوم الأربعاء في 20 حزيران في منزل ولده المهندس نبيه في منطقة الروشة في بيروت – شارع أوستراليا، بناية يونس – الطابق الثاني، من الساعة الخامسة عصراً وحتى الساعة السابعة مساء.

يتقبل طلال محسن المقداد (أبو ربيع) وأشقاؤه التعازي بوفاة والدتهم المرحومة
الحاجة فاطمة حسين ذيب (أم طلال)
أرملة المرحوم الحاج محسن قاسم المقداد
نهار الأربعاء 20 حزيران 2018 في جمعية التخصص والتوجيه العلمي، الرملة البيضاء قرب أمن الدولة من الساعة الثالثة حتى السادسة.
الرجاء اعتبار هذه النشرة إشعاراً خاصاً

مبوب

للبيع
عقار للبناء - النبطية الفوقا - حي المرج
منطقة هادئة - مساحة 1600 م2
سعر مغر، للاستفسار
٧٠/٥٦٨٤٥٨

إعلانات رسمية

إعلان قضائي
لدى المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، المتن، الغرفة التاسعة الناظرة بالدعاوى العقارية، المؤلفة من الرئيسة سيلفر أبو شقرا، والقاضيين محمد فرحات وأوجينا نصير تقدم المستدعي الدكتور وسام جوزف سعاده بواسطة وكيله المحامي جورج قطار باستدعاء سجل بالرقم 1905/2014 بوجه المستدعى ضده أنطوان بديع حريق المجهول محل الإقامة وبوجه غيره يطلب فيه إزالة الشيوع في العقارين 183 الغينه العقارية و422 جورة الترمس العقارية. على المستدعى ضده الحضور الى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء، وفي حال تخلفه عن الحضور يعتبر التبليغ حاصلاً ويعدّ كل تبليغ اليه بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحكم النهائي. مهلة الملاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم
كيوان كيوان

خرج ولم يعد

غادر العامل البنغلادشي
Md asaduzzaman
من عند مخدومه، الرجاء ممن يعرف عنه شيئاً الإتصال على 70/347637

استراحة

كلمات متقاطعة 2895

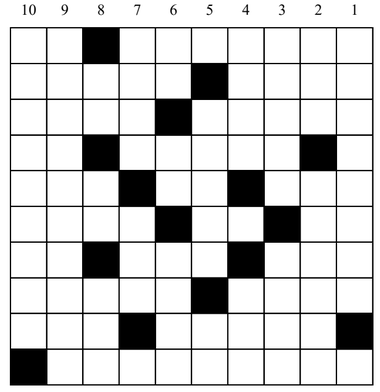

أفقيا
1- إعلامية لبنانية وعالمة فلك – إسم موصول – 2- حسن الوجه – سلسلة جبال روسية – 3- دولة عربية – صانع الفرش والبُسط – 4- عملية عسكرية من الجو تنفذ بواسطة الطيران – نعم بالروسية – 5- ظرف مكان – طعم الحنظل – من أهم مدن الكوت دازور الفرنسية يُقام فيها مهرجان سينمائي سنوي – 6- للنفي – حرف نصب – الثغر – 7- سن الإنسان – مادة تستعمل في البناء – للنداء – 8- معركة إنكسر فيها القائد القرطاجي هنيبعل بوجه الجحافل الرومانية – باخرة باللغة العامية – 9- أحد أبناء آدم وحواء – صفائح من حديد رقيقة تُطلى بالقصدير – 10- مخرجة أفلام وكليبات وممثلة لبنانية

عمودياً
1- من مسرحيات الأخوين رحباني – 2- شركة نفط عالمية – شركة آلات موسيقية يابانية معروفة – 3- عائلة بيطري وعالم جراثيم فرنسي راحل أحد مخترعي اللقاح المضاد لمرض السلّ – بقايا الحريق – 4- خلاف يسار – والدي – 5- مدينة ومرفأ تركي – عملة أسيوية – 6- جرذ بالأجنبية – مقياس مساحة – مربطَ عليه ماء – 7- سحاب أسود من كثرة الماء – أداة إستثناء – 8- دق الجرس – تعب وأعيا – قطع بالسيف – 9- ممثل لبناني شعبي راحل صاحب شخصية بلبل أفندي في برنامج الدنيا هيك – 10- دولة أوروبية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- العلمين – ما – 2- رود أيلند – 3- غرس – رواندا – 4- ندّ – يومض – لو – 5- مكبّ – لوار – 6- تان تان – حلو – 7- اي – فشل – 8- لسب – إسم – فو – 9- يورام – اكرا – 10- نسيب المتنبي

عمودياً
1- أرغن ستالين – 2- لورد – ايسوس – 3- عدس – من – بريّ – 4- لا – يكتب – اب – 5- ميروبا – آمّا – 6- يلوم – نفس – 7- نناضل – شمام – 8- دنّ – وحل – كتّ – 9- دلال – فرن – 10- الأوروغواي

sudoku 2895

4		6						8
	7		9		2		6	
5		1				3		4
	1				4	6		
	3		8		9			2
2			1	6			3	
	5			8		4		
3	6							
7		2		9	5			6

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 2894

5	8	7	2	3	4	9	1	6
6	2	3	9	1	7	5	8	4
1	4	9	6	5	8	3	7	2
8	9	2	4	7	6	1	3	5
7	3	6	1	2	5	8	4	9
4	5	1	8	9	3	6	2	7
2	1	8	7	6	9	4	5	3
3	6	4	5	8	2	7	9	1
9	7	5	3	4	1	2	6	8

مشاهير 2895

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

طبيب وفيزيائي وفيلسوف طبيعيات انكليزي (1544-1603) مؤيد لمبدأ كوبرنيكس إشتهر بفضل كتابه « دي ماجنتا » الذي يتمحور موضوعه حول القوى المغناطيسية والكهرباء
■ 4+3+10+7+9+3+2 = سفينة الصحراء ■ 8+5+6 = عاصمتها منروفيا
■ 10+11+1 = في العود

حل الشبكة الماضية: **جان كلود بولس**

إعداد
نعوم مسعود

رحيل

سيد البحراوي ... في وداع الألم

لم يكتف بالبرج العاجي للأكاديمي، بل كان فاعلاً في كل أنشطة المقاومة

القاهرة ــ محمد شعير

منذ ست سنوات، اكتشف الناقد المصري سيد البحراوي (1953-2018) إصابته بمرض السرطان. وكعادته، قاوم المرض الذي هاجمه بضراوة، تعامل معه كما اعتاد كعمل فني، فكرصة لتأمل مسألة الألم كفكرة وفلسفة. وبالفعل، سجل يومياته مع المرض في كتاب «في مديح الألم». في تلك الرحلة، لم يكن يشغله الموت كما كتب: «حين فكرت في احتمال الموت، لم أكن منزعجاً. فليأت إذا أراد، لكني على كل حال أستطيع أن أعيش ما بقي من العمر، دون غضب أو تجهم أو استياء. سأحاول أن أستمتع بما أعيشه» بقدر ما اهتم بالتأمل باعتباره «الصحبة الأفضل في حالة المرض». نجح صاحب «المدخل الاجتماعي للأدب» في التغلب على مرضه، والانتصار عليه، قبل أن يهاجمه مرة أخرى قبل أشهر ليرحل أول من أمس.

ولد البحراوي بعد عام واحد من حركة الضباط الأحرار. نشأ في ظل شعاراتها، وتشكل وعيه في ظل توجهاتها، وأحلامها وإحباطاتها أيضاً. كانت هزيمة يونيو فرصة للجميع لمراجعة شاملة. التحق البحراوي بكلية الآداب (قسم اللغة العربية)، في الوقت الذي تولى فيه السادات السلطة، وبدأت حركة طلابية قوية ضده، تطالبه بالحسم ضد إسرائيل. في الكلية، تعرف البحراوي إلى النقّاد عبد العزيز الأهواني، وعبد المنعم تليمة، وعبد المحسن طه بدر، الذين قادوه إلى الماركسية، كمنهج لفهم العالم. وتركت علاقته بالناقدة الراحلة لطيفة الزيات فيه تأثيراً كبيراً في طريقة النظر إلى العالم، والتعامل بديمقراطية مع الطلاب.

وفي منتصف السبعينيات، أنهى البحراوي دراسته الجامعية، ولكنه التحق بهيئة التدريس معيداً، واختار إيقاع الشعر موضوعاً لدراسته للماجستير، ثم الدكتوراه، وكانتا تحت عنواني «موسيقى الشعر عند شعراء أبوللو»، و«الإيقاع في شعر السياب». وخلال دراستيه، كان مهتماً بالبحث «عن نقد ماركسي قادر على إدراك ودراسة الجانب الاجتماعي في التقنيات الفنية والجمالية في النص الأدبي» كما قال.

وهكذا بدأت تتبلور في ذهنه نظريته الخاصة عن «محتوى الشكل» التي بدأ تطبيقها في دراسته عن الشاعر أمل دنقل «في البحث عن لؤلؤة المستحيل». ثم بدأت ملامحها في الاكتمال في كتبه المتتابعة «محتوى الشكل في الرواية»، «المدخل الاجتماعي للأدب» و«في نظرية الأدب: محتوى الشكل مساهمة عربية». نظرية حاول من خلالها «توسيع معنى اجتماعية الأدب لتشمل النفس البشرية واختياراتها وأفعالها، انطلاقاً من النص الأدبي أو الفني (أو حتى اللغوي المباشر)، بما يحيلنا إلى انتماء هذا المؤلف أو المبدع إلى فئة اجتماعية معينة في مكان معين وزمان معين». وهي النظرية التي تأثر فيها بالناقد يوري لوتمان. من ضمن اهتمامات البحراوي نقد ما سمّاه «الحداثة التابعة في الثقافة المصرية»، معتبراً أن التبعية الذهنية للغرب هي أساس «أزمة الوطن» تهدد وجوده، بخاصة أن التبعية لم تعد حكراً على المثقفين، بل «مجمل الطبقات الشعبية» عبر وسائل الإعلام.

لم يكتف البحراوي بالبرج العاجي للأكاديمي، بل كان فاعلاً في كل أنشطة المقاومة. لعب دوراً أساسياً في تأسيس «لجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية» التي تأسست لمواجهة الكيان الصهيوني في مصر، في بداية الثمانينيات، كرد فعل على معاهدة كامب ديفيد. شارك أيضاً في تأسيس العديد من التجارب الصحافية الثقافية مثل مجلة «خطوة»، «المواجهة»، «البديل»، و«أدب ونقد» التي أصدرها «حزب التجمع». كذلك شارك مع زوجته الأكاديمية أمينة رشيد في ترجمة عدد من الإبداعات الفرنسية مثل: «المكان» لآني ايرنو، و«الأشياء» لجورج بيريك. وإبداعياً، ترك البحراوي العديد من الإبداعات الروائية والقصصية، بخاصة أنه بدأ بكتابة الرواية عندما كان في السادسة عشرة، لكنه توقف عن ممارسة الإبداع لما يقرب من 30 عاماً، لينهي القطيعة بروايات «ليل مدريد»، «صباح وشتاء»، «طرق متقاطعة»، «هضاب ووديان»، «شجرة أمي» التي يستعيد فيها تجربة رحيل أمه، وأخيراً «في مديح الألم» الذي كتب فيه يومياته مع تجربة المرض.

* يقام العزاء بعد غد الأربعاء في مسجد عمر مكرم وسط القاهرة

> اعتبر أنّ التبعية الذهنية للغرب هي أساس «أزمة الوطن»

روح تنويرية لا تساوم

خليل صويلح

كان سيد البحراوي واحداً من أبرز النقّاد العرب الذين رسخوا حضوراً استثنائياً في المدوّنة النقدية العربية. سواء في عمله الأكاديمي كمدرّس للنقد الحديث في جامعة القاهرة، أم لجهة مساهمته النقدية في الفضاء الثقافي العام محلياً وعربياً، تاركاً عشرات العناوين المهمة في الشعر والسرد، مثل «علم اجتماع الأدب»، و«البحث عن المنهج في النقد العربي الحديث»، و«في البحث عن لؤلؤة المستحيل»، و«محتوى الشكل في الرواية»، و«الإيقاع في شعر السيّاب». يتمثل تراؤه النقدي في ذلك المزيج الخلّاق في بعديه النظري والتطبيقي، على خلفية سوسيولوجية تضيء تضاريس النصّ موشورياً، كما في كتابه «في البحث عن لؤلؤة المستحيل» (1988) الذي رصد فيه تجربة الشاعر الراحل أمل دنقل في قراءات معمّقة تربط بمهارة بين النبرة الشعرية العالية لصاحب «لا تصالح»، وصعود الحركة الوطنية المصرية ما بعد هزيمة يونيو، لجهة رفضها وفضح رموزها، مؤكداً على مشروع نقدي واضح ينطوي على روح تنويرية لا تساوم، سواء في متن نصوصه، أو في مواقفه الوطنية التي وسمت أصوات معظم مثقفي السبعينيات. فقد أسهم بجديّة في تجارب طليعية ومواقف شجاعة داخل وخارج أسوار الجامعة. لم تتوقّف مساهمة سيد البحراوي في نقد الشعر، بل التفت إلى نقد الرواية بوصفها وعاءً آخر لتحولات مجتمع مضطرب ومختل القيم، قبل أن يقتحم حقل السرد بنفسه، متجاوزاً متطلبات السرد أو حدوده، في مجموعة من النصوص السردية المفتوحة والعابرة للأجناس، مثل «ليل مدريد»، و«طرق متقاطعة»، و«شجرة أمي»، و«بيت الحب»، و«هضاب ووديان». في هذه الأعمال، نتعرّف إلى الجوانب الخفيّة من شخصية الناقد الصارم لمصلحة الكائن البشري في هشاشته وعواطفه ووحدته، وأسئلته الوجودية. مرايا متجاورة تنطوي على روح باسلة ومكاشفات واعترافات صريحة بلا قيود، تتناوبها أسئلة الموت والعيش، واللذة والألم. ارتحالاته بين بلدان مختلفة أضفت على تجاربه بعداً حياتياً ملهماً، سنجد تجلياته في علاقته بطلابه وزملائه وأبناء جيله، فكان رحيله صدمة ثقافية مؤثرة، إذ نعاه عشرات المثقفين بوصفه شخصية نقيّة، لم يصبها التلوّث أو الانهزامية. وكان الناقد الراحل قد واجه السرطان مرتين، قبل أن ينتصر المرض

عليه في «الجمعة الحزينة»، لكنه سيترك لنا كتاباً مؤثراً عن هذه المحنة بعنوان «في مديح الألم»: مواجهة مكشوفة مع المرض من دون أقنعة «انشغلت بموضوع الألم، وشغفت به نحو عام قبل أن أبدأ علاج السرطان، ثم توقفت إجبارياً.. بعد انتهاء العلاج المؤلم أعود إليه. أريد أن أمجّده، باعتباره قرين الحياة، لا حياة بلا ألم». كان كمن يراقب كائناً آخر لا يخصّه، في جرعات عالية من الوصف الدقيق لطبقات الألم والعناد في مواجهته، على هيئة يوميات يوثّق خلالها علاقته بالموجودات بما يشبه وداعاً أخيراً، معتبراً أن الألم عكس الراحة: «كنت أحاول أن أعيش بأقل قدر من الألم والتعاسة، وأقل قدر من إزعاج الآخرين، كما كنت إلى حدّ ما سعيداً، وحين فكّرت في احتمال الموت، لم أكن منزعجاً. فليأت إذا أراد، لكني على كل حال، أستطيع أن أعيش ما بقي من العمر». تجربة الألم أتت على مراحل. آلام في الظهر، التهاب في العضلات، انزلاق غضروفي، كل هذه الإشارات لم تقرب اسم مرض السرطان الذي كان يكمن في الرئتين. وعندما اكتشف حقيقة مرضه، كان عليه أن يؤرشف الوقائع المستجدة، بدءاً من علاقته بأوراقه وأقلامه. يقول: «بالنسبة لي، لست منزعجاً. أعرف أنني سأواصل الحياة- إن لم يحدث خطأ فادح في العلاج- لدي أشياء مهمة أظن أنها قد تفيد الآخرين في فهم ما حدث في الخمسين سنة الماضية». ويضيف في رسالة إلى الأصدقاء نشرها على الفايسبوك: «لدي سيرة ذاتية شبه مكتملة، ورواية بعنوان «الساحرات»، وجزء ثان من رواية «ليل مدريد»، ومراجعة كتاب «الرحلات». هل هناك ما يطمئنكم أكثر من ذلك؟». على أن المرض سيباغته ثانيةً، وهذه المرّة باسمه الصريح، فكان عليه أن يكتب «في مديح الألم».

كأس العالم 2018

«تلفزيون لبنان» ينقل «كأس العالم»... من «قريبو»!

حالة من الإحباط تصيب المشاهد لدى متابعة كأس العالم 2018 على تلفزيون لبنان. لا الإمكانيات التقنية حاضرة، ولا التعليق، ولا استديو التحليل يمكنه إعطاء المشاهد ما يريده بحق

عبد الرحمن جاسم

في لحظةٍ ما؛ حشر الجمهور اللبناني أمام «تلفزيون لبنان». هو المونديال إذاً، ولا شاشة تغطّيه «ببلاش» إلا شاشة التلفزيون الرسمي. تحب الطبقات الشعبية والوسطى في لبنان التلفزيون الرسمي. ربما هي علاقة نوستالجية مع تلفزيون يمتلك تاريخاً يذكرهم بالماضي الجميل. في الوقت عينه؛ لم يكن «تلفزيون لبنان» مستعداً لمواجهة استحقاق مماثل: لا الإمكانيات التقنية (Graphics) حاضرة، ولا التعليق، ولا استديو التحليل يمكنه إعطاء المشاهد ما يريده بحق، خصوصاً المشاهد المعتاد على قنوات رياضية «احترافية».

لا يمكن إلا أن يكون المرء شاكراً في البداية لفكرة أنه سيتمكن من مشاهدة المونديال من دون أن يكون مجبراً على دفع ما لا طاقة له به للشركات التي تعرض المونديال. لكن في المقابل، فإن هذه الشركات (ونعني Bein Sport) تقدم لمشاهدها استديو تحليل محترفاً، وصورة HD، وفوق كل هذا معلقين متمرسين يعرفهم المشاهد ويشهد لهم بحرفتهم وكفاءتهم في تغطية الأحداث الرياضية/ الكروية المهمّة، فكيف إذا كان الحديث هو «كأس العالم» أهم حدث كروي في العالم بأسره؟ في هذا الإطار بالذات: لم يكن «تلفزيون لبنان» قادراً على المنافسة بشيء.

إلى يسار الشاشة، ظهر «الغرافيك» الذي استخدم في استديو التغطية المباشرة للمونديال، خصوصاً مع «أنموذج» كأس العالم المصنوع بواسطة الكومبيوتر الذي «يتحرّك ببطء» في استديو التحليل، ويختفي حالما يتحدّث المعلّق/ المحلل؛ في الوقت الذي يظهر خلفه إذا ما استعمل المخرج الصورة الـWide لإظهار الاستديو كاملاً. كل هذا كان يمكن للمشاهد التغاضي عنه لولا الكارثة التي اسمها «التعليق»! بدا أن المجموعة الموجودة في الاستديو لا تمتلك الحرفة الكافية، فوقع كلٌ من إيلي قسيس، محمد كركي، وعلي حداد في فخ عدم معرفة أسماء اللاعبين والمعلومات المغلوطة. نقل أحدهم نهائي كأس العالم في 1998 من منطقة سان دوني الفرنسية إلى ملعب الأمراء (بارك دي برنس)؛ فيما ظل الثاني يصرخ بتوتر وبصوتٍ مرتفع عند كل كرة حتى ليعتقد المشاهد بأنَّ هناك أهدافاً قد دخلت وهو لم يشاهدها. الأمر نفسه انسحب على استديو التحليل الذي بدا أنه يفتقد لأوليات الحرفة: غاب المدرّبون الكبار، والصحافيون الرياضيون المعروفون، واللاعبون النجوم، وتم الاكتفاء بلاعب واحد ومحلل واحد، بالإضافة إلى مديرة الحوار في الاستديو الصحافية الرياضية ريان مسلّم التي تمتلك حتماً ثقافة رياضية ومعلومات جيدة؛ ولكنها تبدو في لحظات كثيرة «باردة» تفتقد لـ «الحماس» المطلوب لإدارة هذا النوع من الحوارات. غياب الحماس تجلّى خلال تغطية مباراة فرنسا واستراليا أول من أمس، إذ شاهدنا أحد ضيوف الاستديو ينظر حوله ويتلفّت يمنةً ويساراً حين يكون الضيف الآخر يتحدّث. طبعاً، هنا كان ممكناً تلافي هذه الأخطاء الهائلة في الغرافيكس والاستديو، لو كان المعلّقون على قدر المتوقع. لكنّ أخطاءهم تركت أسئلة لا إجابات لها: أولاً أليس من الطبيعي أن يجلس كل معلّق قبل كل مباراة ليدرس الفرق التي سيعلّق على مبارياتها؟ أليس سهلاً مثلاً حفظ أسماء اللاعبين لإعطاء المشاهدين معلوماتٍ صحيحة ودقيقة بعيداً عن «اللاعب أبو الفانيلة الزرقا» أو «لاعب منتخب المغرب رقم 10»، ناسياً أو متناسياً أننا جميعاً . كمشاهدين- يمكننا رؤية فانيلة اللاعب ورقمه، فيما مهمته هو أن يخبرنا هوية اللاعب وقليلاً من تاريخه مثلاً؟ أليس من المفترض أن يجهد المعلقون أنفسهم ولو قليلاً، كأن يفتحوا بعض مواقع «الإحصائيات» الكروية لإعطائنا نحن المشاهدين، قليلاً من إحصائيات قد لا نحتاجها وقد لا تعني لنا شيئاً، لكنها باتت جزءاً من التعليق على كرة القدم الحديثة؟ الا يجب عليهم إخبارنا قليلاً عن «مغامرة» هذه الفرق للوصول إلى كأس العالم ومشوارها في التصفيات؟ غاب كل هذا أمام الإصرار على تذكيرنا بأن «كأس العالم عنا» عند كل لحظة، فضلاً عن الإشارة بشكل دائم لأي ذكر عنصر «لبناني» في هذه الكأس أياً كان: مثلاً، كرّر أحد المعلّقين أن زوجة جياني انفانتينو رئيس الفيفا لبنانية، وعاد زميله ليكرّر أن أحد اللاعبين الإستراليين ويدعى أندرو نبّوت «أصله لبناني»، لكنه «فضل» اللعب مع منتخب أستراليا على بلده الأصلي. وكرر ذلك مراراً وتكراراً كما لو أنّه اكتشف البارود، مع العلم بأنَّ لا أحد يعنيه جنسية زوجة انفانتينو، ولا جنسية نبوت ذي المستوى الأقل من عادي. كان المعلّق يذكرنا بهذه المعلومات بانبهار كما لو أنّه إنجازٌ علينا كمشاهدين أن نفتخر به.

> ريان مسلّم تمتلك حتماً ثقافة رياضية؛ لكنها بدت «باردة» خلال المباريات

إلى جانب الاستديو، تكرر الأمر: ما هي المشكلة في دعوة ثلاثة أو أربعة من مدربي كرة القدم المعروفين في لبنان إلى الاستديو التحليلي، خصوصاً أنه لدينا في لبنان على الأقل 20 مدرباً يمتلكون الكفاءة والحرفة، فضلاً عن عدد كبير (فوق العشرين بالتأكيد) من اللاعبين المخضرمين الذي يمكنهم المساعدة في هذا الأمر؟ يمكن القول بأن هؤلاء سيأتون للقيام بهذا «الواجب الوطني الجميل» وبلا مقابل لأنّ معظم هؤلاء المدربين/ اللاعبين يأتون من بيئات متوسطة وشعبية. لذلك، هم يفهمون سحر اللعبة وأهمية كأس العالم بالنسبة إلى الناس العاديين. الأمر الآخر: هل كان صعباً مثلاً استضافة حكم أو اثنين من الحكام المحليين أو الدوليين اللبنانيين المشهود لهم بالكفاءة (أو اختيار حكم دائم في الاستديو منهم) للتعليق على «أحداث المباراة» وإعطاء المشاهدين رأيه في الأمور التي حدثت؟ ما هي الصعوبة في تحقيق ذلك؟ ماذا لو حلمنا أكثر بوجود شاشة «لوح» عادي كالذي يستعمل في «صفوف كثير من الجامعات والمدارس» وشرح كل تفاصيل المباراة عليه؛ فهل يكون طلبنا بالكثير؟

نعم، يعرض «تلفزيون لبنان» كأس العالم بلا مقابل على شاشته؛ التي هي شاشة الوطن بأكمله. لكن في الوقت عينه، يعرضه بلا حرفة ولا احتراف لا شأن للإمكانيات بها. أن يجيد المعلقون حرفتهم، وأن يصبح الاستديو التحليلي خلية نحل، وأن تنفعل ريان مسلّم وتتفاعل مع الأحداث وتتأثر بها ولو قليلاً كي نشعر نحن المشاهدون بأهميتها، ذلك أضعف الإيمان؛ وأهمه. إذا ما حصل كل هذا، ساعتها سيفضّل المشاهد «تلفزيون لبنان» على أهم محطات الرياضة العالمية لأنه أولاً وأخيراً: إنّه تلفزيون الوطن.

وقع علي حداد ورفاقه في فخ المعلومات المغلوطة

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 18 حزيران 2018 العدد 3492

صورة وخبر

بعد أيّام على انتحاره في فرنسا عن 61 عاماً، أنجز فنان الغرافيتي الأميركي جوناس نيفير جدارية تخلّد ذكرى الطاهي الأميركي ومقدّم البرامج التلفزيونية الشهير أنثوني بورديـن على أحد جدران مدينة سانتا مونيكا. الرحّالة النيويوركي الرائد في مجال تقفّي أثر المأكولات المحلية مع التعريف بطبائع ومعالم الأماكن التي يزورها وتاريخها وأبعادها الثقافية والتراثية والسياسية، سبق أن سجّل موقفاً مسانداً للشعب الفلسطيني في وجه الجبروت الإسرائيلي، كما أعلن مراراً عشقه لبيروت التي صوّر فيها حلقتَيْن ممتعتَيْن، الأولى في 2006 ضمن برنامج No Reservations على Travel Channel، والثانية في 2014 ضمن Parts Unknown على «سي. أن. أن». (كريستوفر بولك ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

النصفُ الثالث

أعيشُ نِصفَ حياتي (يقولُ الإنسان)
مُشْتَهِياً لقمةَ السعادةِ التي يَتعذَّرُ عليَّ
بلوغُها،
ونِصفَها الآخرَ
مُنتَظِراً كأسَ السمّ
الذي يُعَدُّ لي في نهايةِ المأدبةْ.
والآنْ؟...
آمالي كلُّها معقودةٌ
على ما يَنتظرُني.. في نِصفِها الثالث.

2017/11/24

التِنّينُ الغالِب

هُزِمَ الوحش.. (قالَ عظيمُ فرسانِ القلعة)
إفتحوا الأبواب، وأَضِيؤوا المصابيح،
وهيّا إلى وَليمةِ النصر!
عُذراً! عذراً!...
أَغلِقوا الأبواب، وأَطفِئوا المصابيحَ والمشاعلْ،
وَ تَهَيَّؤوا
لمُلاقاةِ الوحشِ الذي... هَزَمَه.

2017/11/24

إسكندر حبش: ذكريات الهاربين

«ذكريات تتعقّب الهاربين» هو عنوان الكتاب الذي أصدرته أخيراً «الهيئة العامة لقصور الثقافة» (القاهرة ـ تابعة لوزارة الثقافة المصرية) لإسكندر حبش (الصورة). يضم الإصدار الجديد مختارات من أعمال الشاعر والصحافي اللبناني، وهو عبارة عن ثلاث مجموعات شعرية، هي: «تلك المدن» الصادرة في عام 1999 عن «دار الفارابي»، و«أشكو الخريف» الصادرة في عام 2002 عن «مؤسسة الانتشار العربي»، و«لا شيء أكثر من هذا الثلج» الصادر في عام 2013 عن «دار التّكوين» في دمشق. يشكل كلّ كتاب قصيدة واحدة طويلة، تتنوّع مواضيعها بين الغياب، والموت، ومساءلة الوجود. أما غلاف الكتاب، فتولّت تصميمه الفنانة نسرين محمود.

هشام العسري: الرجل الذي خسر كل شيء

بالشراكة مع «الصندوق العربي للثقافة والفنون ـ آفاق»، تدعو «دار النمر للفن والثقافة» غداً الثلاثاء إلى مشاهدة فيلم «البحر من ورائكم» (2014 ـ 88 د) للمخرج والسيناريست المغربي هشام العسري (الصورة)، ضمن عروض «ثلاثاء الأفلام». يتناول الشريط قصّة «طارق» الذي يتبرّج ويلبس الفساتين ليؤدي عروضاً في حفلات الزفاف. معظم الناس يعتبرونه مثلياً ويسيئون معاملته. إنّه رجل خسر كل شيء: زوجته وأولاده وبيته وحياته.

عرض فيلم «البحر من ورائكم»: غداً الساعة السادسة مساءً ـ قاعة المسرح في «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ الحمرا/ ط 2). للاستعلام: 01/367013

شريف ومازن وطوني ورائد وحسن: كل الحبّ والاحترام!

«أنا أؤيد كلياً حركة مقاطعة داعمي «إسرائيل» (BDS)، ولذلك أدعوكم إلى إلغاء جميع عروضي». بهذه الكلمات توجّه الموسيقي اللبناني شريف صحناوي (1976 ـ الصورة) إلى القائمين على مهرجان Ruhrtriennale الألماني عبر تويتر. خطوة ثمينة وشجاعة أقدم عليها صحناوي بعدما قام المهرجان الخاص بالموسيقى والفنون، بإلغاء مشاركة فرقة Young Fathers التجريبية الاسكتلندية في الحدث الذي ينطلق في التاسع من آب (أغسطس) المقبل على خلفية تمسكّها بتأييدها لحركة المقاطعة. وجاء في البيان الذي نشره المهرجان على موقعه الإلكتروني الرسمي: «للأسف لم تنأ الفرقة بنفسها عن BDS. صحيح أنّنا لا نعتبر أنّ هذا يندرج في إطار معاداة السامية، لكنّنا نبعد أنفسنا عن كل أشكال المقاطعة ولا نريد أي صلة بهذه الحركة. لذلك قرّرنا للأسف إلغاء الحفلة». وكان من المقرّر أن يشارك صحناوي في حفلتين تجمعانه في 22 آب بالفنانين اللبنانيين مازن كرباج وطوني عليّه، ورائد ياسين، والباكستاني حسن خان. وسرعان ما أعلن المذكورون ليل أمس عن انسحابهم أيضاً من المهرجان، اعتراضاً على «معاقبة زملائهم بسبب ممارستهم حقهم الطبيعي في التعبير عن رأيهم السياسي بشكل سلمي (أي دعم حملة مقاطعة اسرائيل)». وكانت تغريدة صحناوي لاقت صدى إيجابياً واسعاً على السوشال ميديا، فيما كان المغني الأساسي في فرقة «بينك فلويد» البريطانية، رودجر ووترز، المساند للمقاطعة، أوّل من ردّ على الشاب اللبناني قائلاً: «نتوحّد معاً. كل الحب والاحترام».

«سينماتيك بيروت»: تحية إلى رندة الشهّال

في 25 حزيران (يونيو) الحالي، تدشّن «سينما ميتروبوليس» مشروع «سينماتيك بيروت» بتحية إلى السينمائية اللبنانية رندة الشهّال (1953 ـ 2008/ الصورة)، قبل أسابيع من حلول الذكرى العاشرة لرحيلها (25 آب). على مدى أسبوع، ستعرض أفلام للشهّال، منها: «متحضرات» (25/6)، و«خطوة خطوة» (26/6)، و«سهى، إرادة الحياة» (28/6)، و«طيّارة من ورق» (30/6)، بالإضافة إلى طاولة مستديرة حول أعمالها (26/6)، وتجهيزات فيديو، ومعرض يضم صوراً من أفلامها.

«سينماتيك بيروت»: من 25 حزيران إلى 1 تموز (يوليو) المقبل ـ سينما «متروبوليس أمبير صوفيل» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/204080

الأخبار
رأس المال
ملحق إقتصادي أسبوعي
الإثنين 18 حزيران 2018 العدد 13
lundi 18 juin 2018 n°13

في العدد

02
محمد زبيب
تمارين نظرية على «قصّ الشعر»

04
الأمجد سلامة
ناظم رأس المال المعولم

05
حسين طرّاف
عبرة «مكافحة الفساد» في التنفيذ

07
جيمس كي غالبريث
هل الحرب محتومة؟

08
غسان ديبة
نحو اقتصاد من أجل التغيير

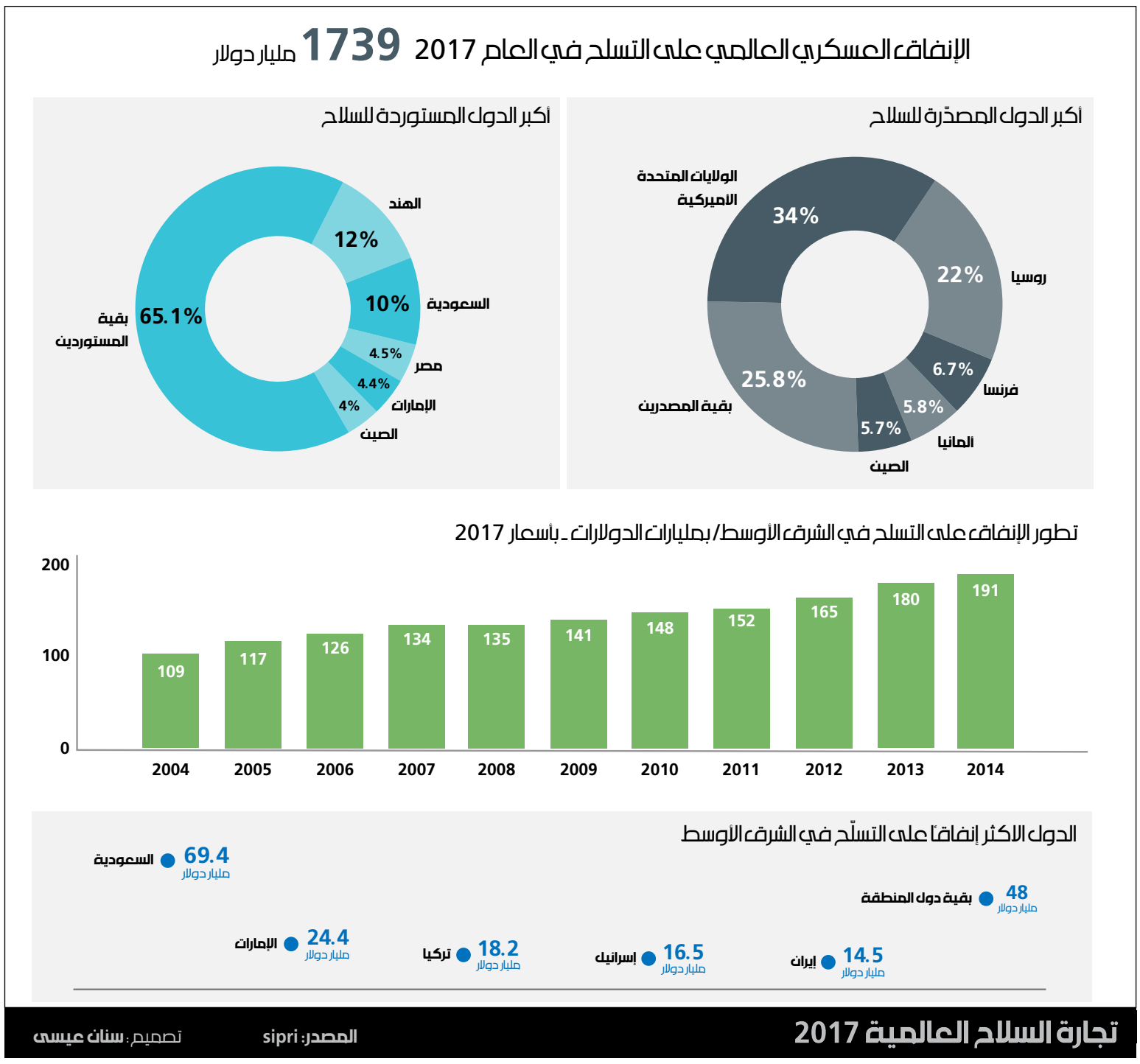

الشرق الأوسط يشتري حروبه

لم تخصص أي منطقة في العالم للإنفاق العسكري، في العام الماضي، أكثر من 1,8٪ من مجمل ناتجها المحلي، ما عدا منطقة الشرق الأوسط، فقد خصصت دولها نحو 5,2٪، علماً أن هذه النسبة ترتفع إلى 6,2٪ في الدول العربية وحدها (من دون إسرائيل وتركيا وإيران). هذه المنطقة الغنية بالنفط والمتخمة بالصراعات والتدخلات الخارجية والحروب الإسرائيلية، تمثّل سوقاً رئيسة لتجارة السلاح العالمية، التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأميركية، إذ إن نصف صادرات السلاح الأميركي تقريباً تتجه إلى الشرق الأوسط

يقدَّر الإنفاق العالمي على الجيوش وتجهيزها بنحو 1,7 تريليون دولار في عام 2017، وهو نما بنسبة 1,1% مقارنةً بعام 2016. ووفق البيانات المحدّثة لمعهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام (www.sipri.org)، إن الدول الخمس الأكثر إنفاقاً على الشؤون العسكرية تستحوذ وحدها على 60% من مجمل الإنفاق العسكري العالمي، إذ تبلغ حصة الولايات المتحدة الأميركية وحدها 610 مليارات دولار، أي أكثر من ثلث الإنفاق في العالم، وما يصل إلى 3,1% من مجمل ناتجها المحلي. وتحلّ الصين في المرتبة الثانية (228 مليار دولار، أو 1,9% من مجمل الناتج المحلي، و13% من مجمل الإنفاق العسكري العالمي). فيما تقدّمت السعودية في العام الماضي إلى المرتبة الثالثة، وأزاحت روسيا إلى المرتبة الرابعة (التي تراجع إنفاقها العسكري إلى 66,3 مليار دولار) والهند إلى المرتبة الخامسة (63,9 مليار دولار).

يبلغ الإنفاق العسكري السعودي نحو 69,4 مليار دولار، أي أكثر من 10% من مجمل ناتجها المحلي، وهو يعادل 2150 دولاراً لكل فرد. هذا المتوسط مرتفع جدّاً مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ نحو 230 دولاراً للفرد.

يتنامى الإنفاق العسكري السعودي، على الرغم من تراجع إيرادات النفط وتنامي العجز المالي، مدفوعاً بالحرب التي تشنّها السعودية على اليمن، وبصفقات التسلّح التي تبرمها مع الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة. ويُرجَّح أن يواصل الإنفاق العسكري السعودي ارتفاعه في السنوات المقبلة، ولا سيما في ظل تنفيذ صفقة شراء أسلحة ومعدّات أميركية بقيمة 350 مليار دولار، منحتها السعودية، في العام الماضي، للرئيس الأميركي دونالد ترامب، بعد تصريحات علنية متكررة، طالب فيها حكومات الخليج بالدفع في مقابل حمايتها.

تأتي الإمارات بعد السعودية مباشرة، كثاني أكبر إنفاق عسكري في الشرق الأوسط (24,4 مليار دولار، أو 5,6% من مجمل ناتجها المحلي وفق تقديرات عام 2014). تليها تركيا (18,2 مليار دولار، أو 2,2% من مجمل الناتج المحلي). ثم تأتي إسرائيل في المرتبة الرابعة (16,5 مليار دولار، أو 4,7% من مجمل الناتج المحلي، إلا أنها ستتفوق على تركيا بعد إضافة نحو 3,1 مليارات دولار كمساعدات عسكرية سنوية من الولايات المتحدة الأميركية). وتحلّ إيران في المرتبة الخامسة (14,5 مليار دولار، أو 3,1% من مجمل الناتج المحلي).

ترصد sipri التطورات في الإنفاق العسكري في جميع أنحاء العالم، وتعدّ بياناتها (على الرغم من الملاحظات الكثيرة عليها) الأكثر شمولاً مقارنةً بمصادر البيانات الأخرى. وتشمل تقديراتها كل الإنفاق الحكومي على القوات والأنشطة العسكرية، بما في ذلك الأجور والنفقات التشغيلية والبنية التحتية والأبحاث والتطوير والقيادة والإدارة والدعم، بالإضافة إلى مشتريات الأسلحة والمعدات المختلفة. ووفق هذه البيانات، بلغ إنفاق الدول العربية على جيوشها مجتمعة أكثر من 400 مليار دولار في العام الماضي (بالأسعار الثابتة لعام 2016). وبلغ متوسط نصيب الفرد من هذا الإنفاق نحو 985 دولاراً سنوياً، وهو من الأعلى بين مناطق العالم، ويشكّل مصدر استنزاف كبير للموازنات الحكومية على حساب الإنفاق الاجتماعي والاستثمار في الاقتصاد والبنية التحتية. واللافت أن 3 دول عربية (السعودية، مصر والإمارات) هي من ضمن أكبر 5 دول مستوردة للسلاح في العالم، وتقع هذه الدول بين الهند التي تحتل المرتبة الأولى، والصين التي تحتل المرتبة الخامسة، وتستحوذ هذه الدول الخمس على ثلث صادرات الأسلحة في العالم.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تنامى الإنفاق العسكري في المنطقة العربية إلى أكثر من ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي، فيما كان الإنفاق على الصحة، على سبيل المقارنة، أقل من نصف المتوسط العالمي. ولكن بعيداً عن هذه المقاربة «التنموية» البسيطة، تبدو العوامل المتصلة بتنامي الإنفاق العسكري أكثر تعقيداً، ولا سيما العوامل المتصلة بالصراع مع إسرائيل والصراع على النفط والصراعات على السلطة. فبين عامي 1946 و2012، أحصى مركز السلام المنظومي (csp) 326 نزاعاً مسلحاً في العالم، منها 59 نزاعاً في 14 بلداً عربياً، وبلغت التكاليف البشرية في هذه النزاعات نحو 3,5 ملايين شخص. ومنذ عام 2011، شهد نصف البلدان العربية تقريباً حالة على الأقل من الصراع المسلح. واليوم يعيش أكثر من 136 مليون شخص في العالم العربي في بلدان عصفت بها حروب ونزاعات، أوقعت خسائر جسيمة في الأرواح، وبسبب هذه الأوضاع، بات احتمال تعرض شخص في بلد عربي للجوء أكثر بثلاثين مرة من احتمال تعرض غيره من سكان العالم.

للتواصل: capital@al-akhbar.com

تحليل

أعلنت الحكومة اللبنانية، في باريس 4، أنها تشاطر الدائنين قلقهم من ارتفاع مستوى ديونها، وراتٍ أن «الدائنين محقون». وأن لديهم سبباً وجيهاً لإبداء القلق! ولذلك، لكي تبدّد قلقهم، سطّرت تعهّداً خطياً إليهم (رؤية الحكومة اللبنانية للاستقرار والنمو وفرص العمل). تجدد فيه التزام عدم اللجوء إلى أي خيار يمكن أن يخفض أرباحهم وأصولهم، وتؤكّد لهم أنها ستواصل تسديد فوائد سنداتهم واستحقاقاتها وفق الشروط القائمة، من دون أي تغيير أو تعديل، ومهما كانت الظروف ومهما بلغت الكلفة. وذكّرتهم في هذا السياق بالحقيقة المرّة، «أن سجل الحكومة في ما يتعلق بالوفاء بالتزامات ديونها لا تشوبه شائبة. لقد تمّ الوفاء بهذه الالتزامات بشكل دائم، وحتى في أحلك ظروف الحرب والأزمات. لم يحصل لبنان قطّ على إعفاء من الديون. لم تتم إعادة جدولة ديون لبنان الرسمية. كما لم تتم إعادة جدولة ديونه غير الرسمية أو الضغط بأي طريقة من الطرف على المقرضين من القطاع الخاص. لم يتعرض الدائنون لقصّ الشعر. لبنان لا يسمح على الإطلاق بأن يتلطخ بهذا الأداء». قدّمت الحكومة تعهدها الجديد بوصفه من «المسلّمات» و«الثوابت»، أو كأنه أمر «أخلاقي» يتعلق بـ«الوفاء والالتزام». فهل الأمر كذلك حقاً؟ في ما يأتي شروح موجزة لما يحصل في «الأسواق»، عادة عندما يكون المدين عاجزاً عن مواصلة الدفع ويكون الدائن مهدداً بالخسارة:

تمارين نظرية على «قصّ الشعر»

محمد زبيب

«إن الأفعى لم تصبح أفعى بقرش واحد عند انفجار فقاعات صابون رأس المال النقدي الأسمي هذا».
كارل ماركس - رأس المال - المجلد الثالث

دين الدولة ليس إلا رأس مال خيالياً وهمياً، ليس فقط لأن الدَّين الأساسي نفسه سبق أن استُهلك، أنفقته الدولة (ربما منذ سنوات بعيدة)، وبالتالي لم يعد له وجود إلا على الدفاتر، بل أيضاً لأنه، كما بيّن ماركس، لم يُنفَق أو يُوظَّف في قيمة تصون نفسها ذاتياً، بمعنى أنه لم يتحوّل إلى رأس مال حقيقي أو ثروة فعلية إضافية. لذلك، إن «ثروة أمة من الأمم تظل على حجمها تماماً، سواء قبل هبوط قيمة سندات دين الدولة أو صعودها، أو بعده».

هذا ما يجدر معرفته كبداية: إن الدين، عموماً، لا يخلق الثروات، بل يعيد توزيعها فقط، وهنا تكمن الحركة الخاصة «السحرية» لرأس المال الخيالي، أي في قدرته على الإيهام بـ«أن النقد يخلق نقداً»، فيما هو، في الواقع لا يخلق شيئاً، بل يستحوذ على قسم مهم من فائض القيمة الذي ينتجه الآخرون في الاقتصاد من دون أن يقدّم لهم أي مقابل، وهو بذلك ينتزع حصة معتبرة من الثروة والدخل على حساب جميع المنتجين والعمّال وسائر الأسر المعيشية.

هذا ما تؤكّده التجربة اللبنانية بين عامي 1992 و2017، وهي تمثّل تاريخ الدَّين اللبناني كلّه. لقد ارتفع دين الدولة (الحكومة ومصرف لبنان) من 3 مليارات دولار إلى 138 مليار دولار، أي تضاعف 46 مرّة في 25 سنة (الدين العام: 138 مليار دولار - رأس المال - 16 نيسان/ أبريل 2018)، إلا أن مجمل الناتج المحلي لم يتضاعف في الفترة نفسها إلا أقل من 10 مرّات (من نحو 5,5 مليارات دولار إلى 51,5 مليار دولار في عام 2016)، في حين أن متوسط نصيب الفرد من مجمل هذا الناتج لم يرتفع بدوره إلا 4 مرّات فقط (من 2,115 دولار إلى 8,574 دولارات)... فأين ذهبت الزيادة في الناتج؟ ولماذا يتراجع مستوى المعيشة العام ونمو الاقتصاد في موازاة تزايد الدين العام؟

يقدّم انتفاخ موجودات المصارف (الودائع ورساميل المساهمين) جزءاً من الجواب، فقد ارتفعت هذه الموجودات المصرفية من 8 مليارات دولار في نهاية عام 1992 إلى 220 مليار دولار في نهاية عام 2017، أي إنها تضاعفت قيمتها 28 مرّة تقريباً، وكانت تساوي مرّة ونصف مرّة قيمةَ مجمل الناتج المحلي السنوي قبل ربع قرن، وباتت تساوي اليوم أكثر من 4 مرّات، وتخلق كتلة فوائد (أرباح) فاحشة، وصلت قيمتها المقبوضة عبر المصارف، في العام الماضي، إلى أكثر من 12 مليار دولار، وُزِّعت بين كبار المودعين وأصحاب المصارف، وهذا يوازي في الحجم ربع الناتج المحلي تقريباً، وقد استولت عليها 800 عائلة تقريباً، أو 3200 شخص يمثلون فئة كبار المودعين والمساهمين في المصارف (كبار المودعين: من هم؟ وكم يملكون؟ - رأس المال - 5 آذار/ مارس 2018). علماً أن رساميل أصحاب المصارف وحدهم (المموَّلة من أرباح الفوائد على الدين) ارتفعت في الفترة نفسها من 144 مليون دولار إلى 19 مليار دولار، أي أكثر بـ 133 مرّة، وهو معدّل تراكم غير مسبوق لرأس المال خيالي ووهمي.

من حيث المبدأ، إن أي حديث يتناول «معضلة الدَّين العام»، التي تواجه الدولة في لبنان، يجدر به أن يدرك أن المسألة، كل المسألة، ليست «تقنية»، بل تقع في صلب «الاقتصاد السياسي»، وهي بالتالي مسألة تتعلق بإعادة توزيع الثروة والدخل والصراع على الفائض الاجتماعي، لا بالتزامات الدين واستحقاقاته وقدرة الدولة على السداد. بمعنى أوضح، لا يوجد قانون «طبيعي» للتعامل مع الدين، بل خيارات سياسية تحدد من يربح ومن يخسر تبعاً لميزان القوى الاجتماعي وقدرة كل فئة اجتماعية على تخفيف خسائرها أو تعظيمها (التقشف فكرة خطرة - رأس المال - 12 آذار/ مارس 2018). انطلاقاً من هذا المبدأ، لا يعود هناك شيء اسمه «إفلاس الدولة» أو «انهيار الاقتصاد» (بالمعنى الحرفي)، بل يوجد تبديل، أو محاولة تبديل، في المواقع ومراكز القوّة والمصالح. فالدولة، أولاً وأخيراً، بمقدورها دائماً أن تفرض الضرائب لتمويل إنفاقها أو أن تشطب الديون متى أرادت ذلك أو أن تخلق النقد، كما يفعل مصرف لبنان في إدارته لعملية إعادة التوزيع الجارية، وبمقدور الدولة دائماً أن تقرر «قص شعر» رأس المال أو قص رؤوس الضعفاء في هذا الصراع. هذا ما يجب أن ندركه.

ولكن، لنترك ماركس ونظرياته «الثورية» جانباً، فمعظم اللبنانيين لا يعرفون عنه شيئاً إلا ما زرعته الإيديولوجيا المضادة للشيوعية. لا جدوى من التذكير بأن ماركس «الاقتصادي» يزداد حضوراً، ليس عند التيارات اليسارية التي تزداد تلعثماً، بل عند الباحثين عن سبل إنقاذ الرأسمالية نفسها. لندع هذا السجال جانباً، ففي الإيديولوجيا المهيمنة على المجتمع اللبناني، هناك من ستبلغ به الوقاحة إلى حدّ الدفاع عن تجربة «الليبرالية اللبنانية» الحقّة مقارنةً بما يراه «اشتراكية» في المجتمعات الإسكندنافية، وسيردد ليل نهار أن المصارف هي عمود لبنان الفقري، إذا انهارت يَنهار (ماهية المصارف - رأس المال - 26 آذار/ مارس 2018). تعالوا نلجأ إلى سياق نقيض لسياقات ماركس، إلى آدم سميث، الذي لا يعرفه معظم اللبنانيين أيضاً، ولكنه سيكون مقبولاً منهم بمجرد أن يعرفوا أنه صاحب فكرة «اليد الخفية»، ويُعدّ مؤسس «الاقتصاد الكلاسيكي» والأب الروحي لـ«السوق الحرّة»، المدافع الشرس عن المبادرة الفردية والمنافسة وحرية التجارة.

> تقاضى الدائنون مسبقاً علاوة إضافية كافية لتغطية مخاطر عدم السداد

يقدّم سميث في كتابه «بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها» (1776) مدخلاً آخر إلى «معضلة الدين العام»، ينطلق من فهم الكيفية التي تعمل فيها «سوق الدين»، وبالتالي فهم كيف يصبح التخلّص من قسم من الدين وكلفته من «تراث» السوق الحرّة، على عكس ما توحي به الحكومة في تعهدها الخطي، في باريس 4، عبر إضفاء «الطابع الأخلاقي» على مسألة الالتزام الحاسم بتسديد الدين وفوائده، بذريعة أنها «لن تلطّخ لبنان بهذا الأداء على الإطلاق»!

يقول سميث: «إن تحديد أدنى نسبة معتادة للربح، لا بد أن يحتوي على قدر يزيد على ما هو كافٍ لتعويض الخسائر الطارئة، التي يتعرض لها كل استثمار لرأس المال». ففي حالة استثمار رأس المال في سندات الدين، فإن نسبة الفائدة (الربح) التي يسددها المدين تتضمن علاوة إضافية (فائض - زيادة فوق سعر الفائدة الأصلي المفترض) تكون كافية لتغطية أي خسائر محتملة من جراء تحقّق المخاطر الطارئة، وفي مقدمها مخاطر العجز عن سداد الدين نفسه.

في كل مرّة يضطر فيها حاكم مصرف لبنان إلى تقديم تبريرات لاعتماده سياسة فوائد مرتفعة في لبنان، سينطق بالعبارة «التلقينية» المبهمة: «إن معدلات الفوائد المطبقة في أي بلد تعكس تصنيفه الائتماني السيادي». وإذا أراد أن يكون أكثر فصاحة، سيوضح: «إن معدلات الفائدة على العملات الأجنبية، تحددها قوى السوق، بالاستناد إلى تصنيف مخاطر البلد، المعبّر عنه من خلال أسعار مبادلة مخاطر الائتمان والعائد على سندات الخزينة الأميركية» (رياض سلامة يردّ على توفيق كسبار - الأخبار - 14 حزيران/ يونيو 2018).

لنبسّط الموضوع أكثر. المعروف أن وكالات التصنيف الائتماني تعمد إلى تقييم قدرة الدولة (أو مؤسسة خاصة) على مواصلة خدمة ديونها، وتوزّع «علامات» على أساس هذا التقييم، ليجري استغلالها في سوق الدين من أجل رفع أسعار الفوائد أو خفضها تبعاً لعلامة كل دولة. وبما أن تصنيف الدولة اللبنانية يقع في مرتبة الشك، أي إن الدولة ليست متخلفة عن سداد ديونها، ولكنها تسير في هذا الاتجاه، فإن الدائنين فرضوا ويفرضون سعراً مرتفعاً للفائدة في لبنان بالقدر الكافي لتعويض أي خسارة محتملة من جراء تحقق «المخاطر السيادية»، وبالتالي، إن كل زيادة تقاضاها الدائنون في لبنان فوق سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية، بحسب تبريرات مصرف لبنان، هي بمثابة علاوة أو مكافأة إضافية، تقاضاها الدائنون بذريعة أن الدولة قد تتوقف عن الدفع في يوم ما ولسبب ما. بمعنى أنهم استردوا مسبقاً رأس المال الذي يتوقعون خسارته في التضخم أو انهيار سعر الصرف أو إذا قررت الحكومة شطب أقسام من الدين أو قصقصته أو التخلص من كلفته الباهظة.

2005 الارجنتين

في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2001، تخلّفت الأرجنتين عن سداد ديونها، بعدما رفضت تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي للحصول على دعم مالي. وبعد أسبوعين تم تخفيض قيمة البيزو بنسبة 30%. وبقيت متوقفة عن تسديد ديونها لمدّة 54 شهراً. وفي أيلول/ سبتمبر 2003 قدّمت الحكومة الأرجنتينية عرضاً للمستثمرين قضى بتبادل السندات المتعثّرة بسندات جديدة بهدف تقليص قيمة الدين، وبعد مفاوضات طويلة، تم التوصل إلى اتفاق في شباط/ فبراير 2005، حيث خضع حملة السندات لعملية قص شعر بنسبة 76,2%

2015 غرينادا

تخلّفت غرينادا في آذار/ مارس 2013 عن سداد ديونها، علماً أن مشكلاتها بدأت قبل عقد من الزمن تقريباً بعد إعصاري إيفان وإيميلي، في عامي 2004 و2005، اللذين دمّرا أبرز موردين اقتصاديين في البلاد وهما السياحة وجوز الطيب. في عام 2015، خضع كبار الدائنين لعملية قصّ شعر بنسبة 50%، أو ما قيمته نحو 700 ميون دولار من أصل الدين البالغ 2,6 مليار دولار. علماً أن هذه المجموعة من الدائنين التي شملتها العملية تسيطر على معظم سندات الدولة.

2008 ايسلندا

في هذا العام، أعلنت أكبر ثلاثة مصارف أيسلندية عن عجزها عن سداد ديونها البالغة 62 مليار دولار، وأغلبها ديون لمواطنين بريطانيين وهولنديين. لكن على عكس كثير من الدول، رفضت إيسلندا التعامل مع صندوق النقد الدولي. إذ أقبلت الحكومة، وأحيل أعضاء السلطة إلى المحاكم لمعاقبتهم على جرائمهم المالية، وتسلّم اليسار السلطة. رفض الشعب الأيسلندي مرّتين التعويض على حكومتي بريطانيا وهولندا ودفع ديونهما البالغة 53 مليار دولار، بعد أن اضطرتا على التعويض لنحو 400 ألف شخص من مواطنيهما الذين خسروا إيداعاتهم في أيسلندا بعد إفلاس المصارف. لاحقاً، تمّ التوصل إلى اتفاق أن تسدّد أيسلندا هذه المبالغ بسعر فائدة 3,3% إلى بريطانيا و3% إلى هولندا على مدى 30 عاماً تنتهي في العام 2046، بعدما كانت الشروط السابقة التي رفضها الشعب بالاستفتاء تقضي بتسديد المبلغ بين عامي 2024-2016 بسعر فائدة بنسبة 5,5%

لبنان ○ 2003

وافقت المصارف، في إطار مؤتمر باريس 2، على الاكتتاب بسندات الخزينة اللبنانية بمقدار 10% من ودائعها (3,6 مليار دولار) بفائدة صفر بالمئة لمدة سنتين على التوالي، من 1-8/2003 إلى 1-8/2005، في مقابل الوعد في حينه بعدم فرض أي ضريبة على الفوائد. نفذّت المصارف عملية الاكتتاب إلا أن الحكومة والمجلس النيابي قررا فرض الضريبة على ربح الفوائد بمعدّل 5%، نظراً لعدم كفاية حصيلة هذا الاكتتاب في الحد من تنامي خدمة الدين العام وتزايد ضغوطها على الموازنة. وعلى الرغم من ذلك، بقيت أرباح المصارف وكبار المودعين تحلّق عالياً، ولم تؤدّ هذه الإجراءات (الاكتتاب بفائدة صفر وفرض ضريبة على الفوائد) الى أي نتائج سلبية على القطاع المالي، بل بالعكس، ساهم ذلك بالحد من حدّة التدهور في المالية العامة لبعض الوقت، بعدما كانت المؤشرات تشي بانهيار وشيك في قدرة الدولة على السداد.

لبنان ○ 2002 - 2004

عمد مصرف لبنان بين عامي 2002 و2004 الى تنفيذ 3 عمليات، أسفرت عن إطفاء 3.7 مليار دولار من سندات دين الحكومة التي اكتتب بها المصرف المركزي. استندت هذه العمليات الى ما يسمى "فروقات أسعار الذهب". إذ تمتلك الدولة إكثر من 9.2 مليون أونصة ذهب، موضوعة في ميزانية المصرف المركزي، وبالتالي تشكّل قسماً من موجوداته، وهي تؤثر على قيمة هذه الموجودات صعوداً أو هبوطاً تبعاً لأسعار الذهب في الأسواق العالمية، ما يعني أن فارق السعر يُسجل كربح أو خسارة على دفاتر حسابات البنك المركزي، على الرغم من وجود قانون يمنع التصرّف بالذهب بأي شكل كان، لا بيعاً ولا تأجيراً ولا توظيفاً. وبما أن القانون يفرض تحويل الربح الناتج عن فارق السعر الى الخزينة العامّة، عمدت الحكومة ومصرف لبنان الى هذه الحجّة لتبرير شطب المبالغ المذكورة من الدين الحكومي ونقل الخسائر من حسابات الموازنة العامة الى حسابات ميزانية مصرف لبنان.

أيار/ مايو 2018). أي إن الدائنين حققوا أرباحاً بقيمة تتجاوز 103,5 مليارات دولار من دين حكومي قائم حالياً بقيمة 79,5 مليار دولار. هذه الحقيقة الرقمية ستكون أشد إيلاماً عند احتساب الأرباح التي حققها الدائنون من كل عملياتهم المتشابكة مع دين الدولة اللبنانية، ولا سيما العمليات الجارية مع مصرف لبنان وهندساته المالية، إذ باتت توظيفات المصارف في ما يسمى «أدوات الدين السيادية» تمثل أكثر من 61% من مجمل موجوداتها (ودائع ورساميل)، وتمثل مصدر الربح الرئيس، السخي والمضمون.

إذا كانت الأمور تجري في «الأسواق» على هذا المنوال، ولا شيء «ببلاش»، فلماذا علينا إذاً أن نضمن للدائنين قبض الأرباح مرتين؟ مرة بتقاضي الفائدة «السخية»، ومن ضمنها هامش الربح الإضافي لتعويض «المخاطر» مسبقاً، ومرّة بضمان ألّا تتحقق هذه المخاطر أبداً، على الرغم من أن الدائنين قد قبضوا التعويض عليها وما زالوا يقبضون. ألم يحن الوقت لدعوة الدائنين إلى «تسوية» أو «مقاصة» بدلاً من التعهّد لهم بعدم شطب الفوائد التي لا تزال مستحقة على الدين القائم، وعدم قصّ أجزاء من دين الحكومة التي تعدّ الأكثر خطورة وضغطاً، على غرار ما يجري دائماً في معظم «أسواق الدين» في العالم، بما في ذلك أسواق الدول الغربية المسماة ليبرالية.

2012 اليونان

خفّضت اليونان ديونها مرّات عدّة، من ضمنها عملية قصّ شعر الدائنين في آذار 2012، عندما تم التوصل إلى اتفاق يقضي بتبديل المستثمرين في القطاع الخاص (أبرزهم BNP Paribas وشركة Allianz للتأمين وصندوق التحوط Greylock) ديونهم بسندات جديدة مع استحقاق يصل إلى 30 عاماً، بما يؤدي إلى شطب 107 مليار يورو من الديون، على أن تكون الفائدة المترتبة على دفعات السنوات الثلاث الأولى بنسبة 2%، وبمتوسط 3,65% على مدى الـ30 عاماً. ووافق دائنو القطاع الخاص على تسجيل خسائر اسمية على السندات بنسبة 53,5%، لأن تخلّف اليونان عن سداد ديونها كان سيؤدي إلى فقدان كل قيمة ديونهم.

2013 قبرص

في هذا العام، وكجزء ممّا وصف بحملة إنقاذ قبرص من أزمتها المالية، وكشرط فرضه الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي في مقابل الحصول على 10 مليارات يورو، تمّ فرض ضريبة على الحسابات المصرفية في قبرص، بلغت 47,5% للمساهمين وحاملي السندات والمودعين الذين يملكون أكثر من 100 ألف يورو في أكبر مصرفين، وهما لايكي وبنك قبرص اللذان يمثلان نحو 80% من القطاع المصرفي. تمّت عملية قصّ شعر المودعين من أجل إشراكهم في تمويل كلفة إعادة رسملة هذه المصارف، بدلاً من تدفيع الكلفة كلّها لدافعي الضرائب عبر عملية إنقاذ مموّلة بالمال العام.

2015 اوكرانيا

توصّلت الحكومة الأوكرانية لاتفاق لإعادة هيكلة الديون مع دائنيها، بما في ذلك شطب ما يصل إلى 8,3 مليار دولار (2,5 مليار جنيه استرليني و 3,4 مليار يورو). وكانت الديون السيادية مقدّرة بنحو 19 مليار دولار، وتم تخفيضها بنسبة 20% مع تمديد فترة السداد. وتمّت صفقة إعادة هيكلة الديون بعد خمس أشهر من المفاوضات، وتعرّض الدائنون الأجانب، بما في ذلك مستثمرو القطاع الخاص، لضغوط من الولايات المتحدة الأميركية وصندوق النقد الدولي لقبول خسائر قصيرة الأجل حتى لا تضطر أوكرانيا إلى استئناف اعتمادها على روسيا.

2016 الولايات المتحدة الاميركية

خلال خوضه المعركة الرئاسية، اقترح دونالد ترامب تخفيض الدين الفيدرالي الأميركي، الذي يعدُّ من الأعلى في العالم من حيث القيمة، عبر إقناع الدائنين بالقبول بتسديد جزء من الديون. واستند ترامب في اقتراحه إلى التأثيرات المُحتملة لأسعار الفائدة المرتفعة على تكلفة خدمة الدين الفيدرالي، ويقضي الاقتراح بإعادة شراء الديون بأقل من القيمة الاسمية للأوراق المالية، أي بعبارة أخرى، سداد مبالغ أقل من المال الذي اقترضته الحكومة». وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة أعلنت مرّتين عجزها عن سداد ديونها، الأولى في عام 1933، وعلى إثره صدر أمر تنفيذي بمصادرة الذهب من المواطنين لصالح الدولة، وكان سعر أونصة الذهب في حينها 20 دولاراً فارتفع سعرها إلى 35 دولاراً. والمرّة الثانية كانت في عام 1971 عندما أوقفت الولايات المتّحدة تغطية الدولار بالذهب.

اقتصاد السوء

ما الذي يُقلق الدائنين حقاً؟

محمد زبيب

تقول الرواية المتداولة إن ديون الحكومة (من دون الديون على مصرف لبنان) وصلت إلى 79,5 مليار دولار في نهاية عام 2017، أي أكثر من 150% من مجمل الناتج المحلي، وهذه النسبة مرشّحة للارتفاع إلى 180% في غضون 5 سنوات، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، وإن خدمة الدين الحكومي (الفوائد) في موازنة عام 2018 وصلت إلى 5,5 مليارات دولار، أي أكثر من ثلث الإنفاق العام الإجمالي ونحو نصف الإيرادات الضريبية وغير الضريبية... ونتيجة ذلك، باتت الحكومة في وضع تعجز فيه عن الإيفاء بكل التزاماتها. بمعنى أنها أصبحت في وضع لن تقدر فيه على مواصلة تسديد فوائد الدين، وفي الوقت نفسه، مواصلة تحمّل كلفة تثبيت سعر الصرف، بالإضافة إلى صرف النفقات الأخرى، للموظفين والمتعاقدين والمتقاعدين، في الإدارة والتعليم والجيش وأجهزة الأمن والقضاء، ودعم أسعار الكهرباء والاستشفاء والضمان الاجتماعي، والتحويلات إلى المؤسسات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. لا شك في أن هذا الوضع يثير قلقاً عامّاً، ولا مناص من مواجهته بطريقة ما. ولكن، هل ارتفاع مستوى الدين الحكومي وخدمته هو ما يثير قلق الدائنين حقاً؟ أليس هذا الدين هو الذي يحقق لهم أرباحهم السهلة والمضمونة؟ ثم، لماذا القلق الآن؟ أليست هذه هي حال الدين في لبنان منذ بداية تشكّله في تسعينيات القرن الماضي؟

يجدر التذكير بأن نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت سابقاً مستويات أعلى مما هي عليه اليوم، ففي عام 2006، على سبيل المثال، وصلت هذه النسبة إلى 183% من مجمل الناتج المحلي، وفي سنوات كثيرة سابقة استهلكت خدمة الدين الحكومي مجمل الإيرادات... وبالتالي كانت الحكومة في مواجهة معضلة دينها العام منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، وهي استنفدت كل «الوصفات» المطروحة، إذ اعتمدت سياسات تقشفية وجمدت الأجور بين عامي 1996 و2012، وجمّدت كل الإنفاق الاستثماري تقريباً، وهو ما أدى إلى تدهور البنية التحتية والخدمات العامة، ولا سيما الكهرباء والمياه والنقل. فبين عامي 1993 و2017، أنفقت الحكومة أكثر من 216 مليار دولار، ولم تتجاوز حصة الإنفاق الاستثماري (التجهيز والصيانة) 14 مليار دولار (أي أقل من 6,5% فقط من مجمل إنفاق الموازنة)، فيما بلغت حصة خدمة الدين نحو 77 مليار دولار (أي أكثر من 35,6% من مجمل الإنفاق). أمّا الرواتب والأجور، فلم تتجاوز حصتها 21,2%، ومعاشات التقاعد 8,8%، وهي بمعظمها نفقات «عسكرية» ونفقات «تعليم». وذهبت 20 مليار دولار لدعم أسعار الكهرباء، و40 مليار دولار خصصت لتشغيل الودائع والتعويض عن تقلّص حجمها ودورها ووظائفها عبر تحويلات ذات طابع توزيعي - سياسي (يطلق عليه صفة الإنفاق الزبائني)، خصص الجزء المهم منه لدعم الشركات وقروضها وتمويل المنظمات غير الحكومية (بما فيها المؤسسات الطائفية العاملة في مجالات الرعاية الاجتماعية) وتمويل برامج المهجرين والنازحين والفقراء والضمان الاجتماعي والاستشفاء وأدوية الأمراض المزمنة والتعليم الخاص «المجاني»... إلخ.

هذا السخاء، في خدمة الدين والإنفاق التوزيعي السياسي والدعم، في مقابل التقشف في الإنفاق على الاستثمار وتجميد الأجور لفترة طويلة، ترافق مع سياسات نقدية ومالية تعطي أولوية مطلقة لتثبيت سعر الصرف وزيادة الودائع وإعفاء رأس المال والثروة الخاصة والربح من أي عبء ضريبي فعلي، بل وتسخير الثروة العامة وريوع الدولة في خدمة النموذج القائم لتراكم رأس المال غير المنتج، في المصارف والعقارات والتجارة والسياحة، وهي أنشطة هشّة، شديدة الارتباط بالعوامل الخارجية، وتركّز، في التجربة اللبنانية، على تدفق الودائع والرساميل الأجنبية وتحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج. لقد أدى هذا النموذج وظيفته، وساهم بصورة حاسمة في زيادة الاستهلاك أكثر من الإنتاج (101% من مجمل الناتج المحلي)، وتمويل جزء مهم من هذا الاستهلاك عبر آليات الدين.

ما الذي تغيّر؟ ولماذا يقلق الدائنون اليوم أكثر مما كانوا قلقين قبل 10 سنوات أو 15 سنة؟

لا ينظر الدائنون إلى مستوى الدين بوصفه مصدر القلق، ما يقلقهم هو أن «النموذج»، الذي خلق هذا الدين وسمح بخدمته طوال ربع قرن، بات يواجه اختناقات جدّية، في ظل تباطؤ نمو الاقتصاد لسنوات متتالية وتراجع نمو الودائع وضمور التدفقات الخارجية وتسجيل ميزان المدفوعات عجوزات تراكمية متتالية منذ عام 2011. يشعر هؤلاء، كما الكثير من الاقتصاديين والسياسيين، بأن الحكومة باتت مجبرة على اتخاذ خيارات سياسية في مواجهة هذه الورطة «الداهمة».

يلخص الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي (رأس المال في القرن الحادي والعشرين - ترجمة وائل جمال وسلمى حسين) أصل المسألة على النحو الآتي: «توجد طريقتان أساسيتان تستطيع بهما الدولة تمويل نفقاتها، عن طريق الضرائب أو عن طريق الديون. وبشكل عام، تُعتبر الضرائب الوسيلة الأفضل، سواء من حيث العدالة أو من حيث الكفاءة. مشكلة الدين هي أنه يجب دائماً سداده. وهذا دائماً ما يكون في صالح أولئك الذين يملكون القدرة على إقراض الدولة، وهم أنفسهم الذين كان يجب فرض الضرائب عليهم».

هذه المفاضلة بين الدين والضرائب هي التي تقلق الدائنين، فهم يدركون أن على الحكومة أن تزيد إيراداتها وتقص جزءاً من نفقاتها (تلتزم الحكومة توصية صندوق النقد الدولي بخفض عجزها المالي بنسبة 5% من مجمل الناتج المحلي)، إلا أنهم لا يريدون أن يشاركوا في تحمّل الكلفة، سواء بالقص من الدين نفسه أو بالاقتطاع الضريبي من رأس المال نفسه لإطفاء القسم الخطير من هذا الدين.

لذا هم قلقون من أي مفاضلة، ويريدون أن يضمنوا أنهم محميّون من قصّ الشعر الى الأبد.

تحقيق

في 23 أيّار الماضي، حذّرت وكالة «موديز» للتصنيف الائتمانيّ، في بيان لها، من تفاقم الأخطار الجيوسياسية في لبنان. وربطت إبقاء نظرتها المستقبلية للبنان ضمن مستوى «مستقر» رهناً بتنفيذ الإصلاحات المالية والحفاظ على تدفقات خارجية كافية لدعم تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار. ولكن لِمَ يجب على اللبنانيين أن يهتموا بما تقوله «موديز» عن اقتصادهم ومستقبله؟ ما هو الدور الحقيقي الذي تؤديه وكالات التصنيف الائتماني؟ ولمصلحة من؟

وكالات التصنيف الائتماني
ناظم رأس المال المعولم

الأمجد سلامة

هنالك الكثير من القوى التي تتحكم بمصائر الشعوب بصمت، فيكون النقاش حول تأثيراتها محصوراً بالمختصّين وخارج تغطية الإعلام الأوسع انتشاراً، وإن ذُكرت لا تُذكر إلّا بشكل عابر ضمن تقارير إخباريّة متخصّصة؛ كما ذُكر بيان «موديز» الأخير بشكل مقتضب في الإعلام اللبنانيّ في الأيّام التي تلت 23 أيّار. و«موديز» هذه وكالة تصنيف ائتمانيّة من بين ثلاث وكالات هي الأبرز عالمياً. ووكالات التصنيف الائتمانيّ تقع تحت خانة القوى التي تتحكّم بمصائر الشعوب بصمت.

يُناط بوكالات التصنيف الائتمانيّ دور مهم في آليات عمل الأسواق المالية حول العالم، فهذه الوكالات تقيّم خطر تخلّف الدول والشركات عن دفع المترتّبات على السندات وصكوك التأمين التي تصدرها. وانخفاض تصنيف سندات معيّنة يُرتّب على المدين ارتفاع مستويات الفائدة على هذه السندات. فإذاً نحن نتحدّث عن فاعل أساسيّ في آليّات عمل الأسواق المالية وما يجعل دور هذه الوكالات مفصليّاً أكثر هو هيمنة ثلاث وكالات على 95% من سوق التصنيف الائتمانيّ (بناءً على العائدات وعدد إصدارات التصنيفات)، وهي وكالات «فيتش» و«ستاندارد أند بورز» و«موديز»، كما يقول لورنس رايت في بحثه «الأسواق: وكالات التصنيف الائتمانيّ» الصادر عام 2010.

> تهيمن ثلاث وكالات هي «فيتش» و«ستاندارد أند بورز» و«موديز» على 95% من سوق التصنيف الائتماني

مراحل تطوّر التصنيف الائتمانيّ

يُشكّل مسار تطوّر هذه الوكالات انعكاساً لتطوّر الأسواق المالية الأميركيّة، بداية، ومن ثمّ العالميّة بعد التوقّف عن العمل باتفاقيّة «بريتون وودز». فقد ظهرت الحاجة الى تقييم السندات التي تصدرها الشركات مع التوسّع الأميركيّ غرباً، باتّجاه ما بات يُعرف اليوم بالولايات الغربيّة من الولايات المتّحدة الأميركيّة. فمع بدايات القرن التاسع عشر ترافق التوسع الأميركيّ غرباً مع فشل مجموعة من مشاريع سكك الحديد والصفقات العقاريّة، كما يشرح تيموثي سينكلير في كتابه «أسياد رأس المال الجدد». وهذا ما أوجد الحاجة إلى من يحكم على قدرة طالبي الاستدانة، ممن هم في أماكن بعيدة جغرافياً، على سداد قروضهم أو الإيفاء بتعهداتهم المترتبة على إصدارات السندات.

يضيف سينكلير أنّ وكالات تصنيف الائتمان مرّت بثلاث مراحل تطوّر أساسيّة، منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى اليوم. المرحلة الأولى هي مرحلة تطوّر عمل الوكالات من مراقبة آليات عمل السوق المالية إلى تقديم تقارير عن البيانات المتوفرة عن الشركات التي تطرح سنداتها في الأسواق. فالبداية كانت مع «بورز» التي أصدرت كراسات عن شركات السكك الحديد والقنوات المائيّة الأميركيّة في منتصف القرن التاسع عشر، ممّا وفّر معلومات للمستثمرين عن أوضاع شركات البنى التحتيّة وعن مستوى الأمان في الاستثمار فيها. ومن ثمّ أصدرت «موديز» كتيّبات تقدّم البيانات والإحصاءات عن الشركات الصناعيّة، اعتباراً من بداية عام 1900.

ولكن هذه المرحلة انتهت مع الأزمة المالية التي عصفت بالولايات المتّحدة عام 1907، وبين هذا العام وعام 1912 تطوّرت وظيفة وكالات التصنيف من الاكتفاء بتقديم البيانات إلى الحكم على قدرة المدين على السداد. فأزمة عام 1907 كانت من الشدّة أنّها دفعت المستثمرين إلى طلب المعلومات المتحرّرة من تضارب المصالح، ممّا دفع وكالات التصنيف إلى مرحلة تطوّرها الثانية. وبالفعل كان أوّل إصدار لـ«موديز» عن الجدارة الائتمانيّة (أي تقييم القدرة على سداد الديون) للتّجار عام 1909. ومن ثمّ تبعتها «بورز» عام 1916 و«ستاندارد» (التي اندمجت مع بورز فيما بعد) عام 1922. ويضيف سينكلير أن أوّل إصدار لتقييم للسندات كان بناء على حدس أثبت صحّته.

وشهدت هذه المرحلة تطوّراً مهمّاً، تمثّل بالأزمة المالية التي عصفت بأوروبا إثر أزمة عام 1929، بالأخصّ بعد فشل مجموعة من المقترضين السياديين في سداد الدّين، وأهمّهم ألمانيا. فهذه الأزمة حصرت سوق السندات في الفضاء الأميركيّ، تهيمن عليه الشركات الصناعيّة والبلديات والسلطات المحلّية الأميركيّة. بينما اضطر المقترضون الأجانب إلى الاستدانة من الولايات المتّحدة أو من المصارف المحلّية بمعدّلات فائدة مرتفعة.

أمّا المرحلة الثالثة فبدأت مع التخلّي عن العمل باتفاقيّة بريتون وودز في سبعينيات القرن الماضي، ومع عمليّة تحرير الأسواق الماليّة من القيود التي رافقت مرحلة البرلمة التي شهدها عقد الثمانينيّات. هذان العاملان سمحا بدخول الشركات ذات القيمة السوقيّة المنخفضة إلى أسواق السندات لتجمع رأس المال عبر إصداراتها. فسابقاً كانت هذه الشركات تُستثنى كلّياً من التصنيف، بينما هذه التطوّرات أوجدت الحاجة إلى تصنيف إصداراتها من السندات، مما زاد من أهمّية وكالات التأمين. وهذا التدويل الذي طال أسواق رأس المال، فتح الباب أمام المقترضين السياديّين للحصول على قروض من أسواق أكثر فعّالية وأقل كلفة من البنوك الأوروبيّة والآسيويّة. وكذلك أوجد هذا التطوّر حاجة للتقييم الائتمانيّ للمقترض، بالأخص مع تداخل العوامل الاقتصاديّة والسياسيّة المعقّدة في الدول نفسها وفي الأقاليم التي تنتمي إليها. وهذه المرحلة حوّلت وكالات التصنيف الائتمانيّ إلى فاعل مهمّ ليس فقط في الأسواق الماليّة، بل في اقتصادات الدول مهما بلغ مستوى عزلة اقتصادها الداخليّ عن الأسواق الماليّة.

تضارب المصالح يطل برأسه

على الرغم من الدور المحوريّ الذي تؤدّيه هذه الوكالات في الاقتصاد العالميّ، إلا أنّها قد تشكّل مصدر تهديد لانتظام عمل الأسواق نفسها. ويشرح لورنس رايت أن المرحلة الثالثة من تطوّر وظيفة الوكالات الائتمانيّة ترافقت مع تغيير جوهري في طريقة عملها؛ فقد انتقلت الوكالات من نموذج بيع التصنيف إلى المستثمرين إلى نموذج بيعه إلى مصدّري السندات والمنتجات الماليّة. فقد أصبحت الوكالات تتقاضى المال من الشركات مقابل تصنيفها لإصداراتها في الأسواق الماليّة، بعد أن كانت تبيع المستثمرين كتيّبات التصنيف. ويرى رايت أن هناك أربعة أسباب وراء هذه الخطوة، هي:

الأول، انتشار تكنولوجيا النسخ السريع (آلات النسخ- الفوتوكوبي) منذ بداية السبعينيات مع ما يعنيه هذا من نسخ الكتيّبات وتوزيعها، مما يقلّل الأرباح بشكل كبير.

والسبب الثاني، هو الإفلاس الصادم لشركة «بن سنترال» لسكك الحديد (Penn-Central Railroad) عام 1970، وهو ما دفع مصدري الدين (السندات) إلى كسب ثقة المستثمرين عبر الدفع لوكالات التصنيف الائتمانيّ للإيحاء بالثقة بهم.

أمّا السبب الثالث، فهو أن القوانين الجديدة، التي فُرضت على الأسواق الماليّة مع الدخول في مرحلة تطوّرها الثالثة، فرضت على الشركات الحصول على تصنيف مقبول من وكالات التصنيف، مما وضعها في موضع قوّة.

والسبب الرابع، هو وعي الوكالات أهمّية دورها في آليات عمل الأسواق الماليّة الجديدة، ورصدها لأبواب تربّح جديدة مزدوجة من طرفي الاستثمار.

الخطر الكامن والمتجدّد

هذا الانتقال، إلى نموذج بيع التصنيف إلى المقترضين ومصدري السندات، خلق حالة واضحة من تضارب المصالح. فالوكالة أصبحت تتقاضى الأموال ممن يُفترض بها أن تقدّم حكماً على جدارتهم بالقيام بأعمال في الأسواق الماليّة. وفي المقابل، دائماً ما يوجد احتمال أن تتوقف الشركات التي تتضرّر من تصنيف معيّن عن الدفع للوكالة التي أصدرت التصنيف وتكتفي بالدفع للوكالتين الأخريين. وبينما ادّعى البعض في مرحلة ما، كما يسرد رايت، أنّ حجم الأسواق الائتمانيّة الضخم يمنع الشركات من التأثر بهكذا تهديد محتمل، إلّا أنّ الأزمة الآسيويّة ومن ثم انهيار شركة «إنرون» ومن بعدها الأزمة التي عصفت بالعالم عام 2008 تثبت العكس.

هذه الصورة المعقّدة توضّح الدور الضخم الذي تضطلع به وكالات التصنيف الائتمانيّ في الأسواق الماليّة المعولمة، والمخاطر التي قد تنتج عن نموذج العمل الذي تنتهجه. وهذه الوكالات أضحت اليوم فعلاً الناظم الفعليّ لرأس المال في الأسواق الماليّة، وأخطاؤها تؤثّر على حياة الملايين، وفي بعض الأحيان المليارات من البشر.

انجل بوليغان - المكسيك

تصنيف لبنان السيادي

تصدر وكالات التصنيف الائتمانية تصنيفاتها لتقيس مدى قدرة حكومة أو مؤسسة ما مُقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى الجهة المُقرضة، بحيث يعبّر التصنيف الضعيف عن احتمال عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته، فيما يشير التصنيف المرتفع إلى العكس. ويُبنى على هذه التقديرات لتسهيل أو رفع كلفة حصول الحكومات على تمويل أو قروض من الأسواق الداخلية والخارجية.

تدرس هذه الوكالات مجموعة من العوامل، مثل الوضع المؤسساتي للدولة والحوكمة ومدى توافق الناس على السلطة القائمة، ومجموعة من العوامل الكمية، مثل احتياطي الدولة من العملات الأجنبية وعجز الموازنة ونسبة الديون إلى الناتج المحلي ونسبة الديون بالعملة المحلية والعملات الأجنبية. تستعمل وكالات التصنيف رموزاً للدلالة على الجودة الائتمانية، فإذا كانت درجة المخاطر الائتمانية منخفضة، برأيها، تشير إليها بالحروف Aaa Aa Baa، A، بالنسبة إلى موديز، وبالرموز AA، A BBB، AAA، بالنسبة إلى فيتش وستاندارد أند بورز. أما إذا كانت مرتفعة، فتشير إليها بالحروف C، Ca، Caa، B، Ba بالنسبة إلى موديز، وBB C، CC، CCC، B، بالنسبة إلى وكالتي فيتش وستاندارد أند بورز.

حصل لبنان على درجة B من الوكالات الثلاثة، وهي تدلّ على أن وضعه المالي متغيّر بنحو ملحوظ، إذ إنه يملك قدرة على الوفاء بالتزاماته المالية حالياً، إلا أن هناك شكوكاً مستمرّة في قدرته على سداد ديونه.

تضيف الوكالات أرقاماً أو إشارات إلى درجة التصنيف للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية داخل كل درجة. تضيف موديز الأرقام 1 إلى المرتبة الأفضل ضمن الدرجة الواحدة و2 و3 تباعاً كلما تراجعت الجودة داخل الدرجة نفسها. أمّا فيتش وستاندار أند بورز فتستعمل علامتي (+) و (-) للدلالة على مستوى الجودة، وذلك للإشارة إلى مدى التزام الجهة المقترضة بالسداد. إن إعطاء لبنان علامة 3 من موديز و(-) من فيتش وستاندار أند بورز تعبّر عن أن التزامه السداد أمر غير مضمون بدرجة عالية.

أمّا إضافة / وحرف من A إلى D، فتعبّر عن مستوى الجودة الائتمانية خلال الفترة الطويلة التي تمتدّ من سنة إلى سنتين. حصل لبنان على (/B)، وهو دليل على وجود مخاطر ائتمانية عالية تعوق التزامه تسديد ديونه على المدى الطويل.

وتعبّر اتجاهات التصنيف (مستقرّ/ إيجابي/ سلبي/ متطوّر) عن احتمال حصول تغيير في درجة التصنيف الائتماني على المدى الطويل. توصيف اتجاه لبنان بالمستقرّ يعني أنه باقٍ ضمن التصنيف نفسه على المدى الطويل.

B- مستقر	فيتش
B-/B مستقر	ستاندارد أند بورز
B3 مستقر	موديز

وجهات نظر

مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
العبرة دائماً في التنفيذ

د. حسين طراف *

أعلنت الوزيرة عناية عز الدين، في مؤتمر عُقد في السرايا الحكومية في 2018/4/24، عن إنجاز "مسودة" مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي أعدتها لجنة مصغرة شُكلت عام 2016 [1]. إن إعداد أول استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد هو إنجاز يُحسب لوزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، التي أشرفت على عقد العديد من ورش العمل مع وزراء وبرلمانيين ومؤسسات الهيئات الرقابية ومسؤولين في القطاع العام وممثلين عن نقابات المهن الحرة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في سبيل إنجاز هذه الاستراتيجية.

لخصت الاستراتيجية أسباب الفساد في لبنان على أنها أسباب "إدارية"، كرداءة الهيكل التنظيمي للإدارة العامة وضعف أجهزة الرقابة والتأديب على العاملين في القطاع العام وتدني قيمة رواتب الموظف العام وتعويضاته، وسوء نظام التعيين والترقية في الوظائف العامة، وأسباب "اجتماعية"، ناتجة من انتشار البطالة وغلاء المعيشة وثقل الضرائب والرسوم دون الحصول على خدمات مقابلة من الدولة، ما يجعل المواطن يُسلّم بموضوع الفساد ويُصبح جزءاً منه في بعض الأحيان. أما أهم أسباب الفساد في لبنان وأخطرها، بحسب الاستراتيجية، فهي "سياسية" بالدرجة الأولى، إذ تحكُم لبنان فئة صغيرة مهيمنة عبارة عن "طبقة سياسية" تتقاسم السُلطة في ما بينها وتعمل على تحقيق مصالحها الشخصية والطائفية خارج أي محاسبة سياسية أو مساءلة إدارية أو قضائية. وتخلُص الاستراتيجية إلى أن هذا "الفساد السياسي" ليس له مثيل سوى في بعض البلدان النامية، وما يدعو إلى الاستغراب والدهشة أنه منذ تاريخ إنشاء دولة لبنان الكبير في سنة 1920 ولغاية يومنا هذا لم يعاقب أيٌّ من السياسيين على جرائم الفساد واستغلال السلطة لتحقيق غايات محض شخصية!

تهدف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الى إرساء الشفافية المُتمثلة بحق الوصول الى المعلومات، وخاصة المتعلقة منها بالصفقات العامة والقرارات الإدارية والقضائية والتعاميم ونشر الأحكام والتقارير الدورية والسنوية الصادرة عن القضاء، أو تلك الصادرة عن أجهزة الرقابة، والإعلان عن نتائج التحقيقات النهائية المُحالة أمام المحاكم، وكذلك الإعلان عن الأحكام القانونية ذات الصلة. كما تهدف إلى تفعيل المُساءلة، وصولاً الى معاقبة مرتكبي الفساد وشركائهم دون أي عائق دستوري أو إداري أو قضائي أو أي حسابات سياسية.

أما أهم مقومات نجاح الاستراتيجية، بحسب اللجنة، فهو وجود قيادة سياسية حازمة وعالمة بمكامن الفساد وآثاره الخطيرة على الدولة والناس والمجتمع. وتكون هذه القيادة بمثابة المثل الصالح والقدوة لجميع المسؤولين والمواطنين على حد سواء، وتملك إرادة راسخة ومصممة وتتمتع بالصلاحيات الضرورية والكافية لاتخاذ القرارات الصائبة والجريئة، بغية التصدي للمفسدين والفاسدين ومحاكمتهم واسترداد الأموال التي حصلوا عليها جراء أعمالهم الفاسدة.

ولكي لا تبقى الاستراتيجية حبراً على ورق، حرصت الوزيرة على أن تتضمن الاستراتيجية اقتراحات عملية وخططاً تطبيقية قصيرة الأجل، ومتوسطة وطويلة، قُدمت الى كل من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وإلى الهيئة العليا للتأديب وديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي، كما قدمت اقتراحات الى وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص والهيئات الاقتصادية.

وأكدت عز الدين أن تبنّي مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومخططها التنفيذي وإقرارها، من شأنه أن يؤكد على مدى التزام الجمهورية اللبنانية بتطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويعكس على الصعيد الداخلي إرادة جدية في التعاطي الرسمي والوطني مع موضوع الفساد.

كيف يمكن أن يتحقق ذلك في ظل الطبقة المتحكمة؟

يستشري الفساد في جميع مفاصل المجتمع والدولة في لبنان، وبكل أشكاله من اختلاس أموال ومحسوبية ومحاباة ونهب للمال العام والابتزاز والرشوة، حتى أصبح الفساد في لبنان عرفاً من الأعراف وبات مقبولا ومبرراً لدى شريحة واسعة من اللبنانيين. ومعه بات لبنان يُعتبر من أكثر دول العالم فساداً، إذ يحتل المرتبة 136 من أصل 176 دولة في مؤشر مدركات الفساد، بحسب منظمة الشفافية الدولية، كما يحتل مراكز متدنية جداً في كل المؤشرات التي تُعنى بقياس النزاهة والشفافية والمحاسبة والمساءلة التي يصدرها البنك الدولي والمؤسسات الدولية.

تبلغ الكلفة السنوية للفساد في لبنان حوالى 10 مليارات دولار أو ما يعادل 20% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، تتوزع بين خسائر مباشرة على خزينة الدولة، ناتجة من الفساد في التخمين العقاري والجمارك والوزارات والمؤسسات التي تقدم خدمات عامة والأملاك البحرية والنهرية والمخالفات والضرائب والرسوم وغيرها، وبين خسائر غير مباشرة، عبر الفرص الاقتصادية الضائعة التي كان بإمكان هذه الأموال المهدورة تأمينها.

أمام هذا الفساد البنيوي المتجذر، القائم على استغلال السلطة وتطبيق منظومة زبائنية في الدولة لتجيير الخدمات العامة الى خدمات خاصة، تصبح أي استراتيجية لمكافحة الفساد عديمة الجدوى ما لم تقترن برحيل الطبقة السياسية المُتحكمة بزمام السلطة، إذ مهما عملنا على إقرار قوانين وتشريعات تحارب الفساد وإنشاء هيئات رقابية ولجان وطنية لمحاربة الفساد لا يمكن الوصول الى نتيجة اذا كان المسؤول عن تفشي الفساد هو نفسه من يملك سلطة التشريع والتنفيذ والرقابة والمحاسبة.

إن أقصى ما يمكن الوصول اليه في ظل هذه المنظومة القائمة هو معاقبة بعض المرتكبين من صغار الموظفين، كما هي الحال القائمة الآن، إذ بلغ مجموع الملفات الواردة من التفتيش المركزي الى الهيئة العليا للتأديب 9 ملفات خلال الفترة الممتدة بين عامي 2013 و2016! تعود بمعظمها لأُجَراء ومستخدَمين وحُرّاس وغيرهم من صغار الموظفين. إن التحالف القائم بين السياسيين وموظفي الدولة والسلطات القضائية والأمنية يشكل مافيا تجعل من مكافحة الفساد أمراً مستحيلاً، والأمثلة على ذلك كثيرة، فالهيئة الأولى المسؤولة عن المحاسبة والمساءلة في البلد، المتمثلة بالمجلس النيابي لا تقوم بدورها نتيجة التوافق السياسي. فمنذ 1992 حتى يومنا هذا، عقد مجلس النواب 19 جلسة استجواب للحكومة، أي أقل من جلسة واحدة في السنة، في حين تعقد المجالس البرلمانية في الدول الأخرى جلسات مساءلة أسبوعية. مثال آخر على عدم جدوى الكثير من القوانين ذات الصلة في ظل التوافق السياسي القائم هو قانون الإثراء غير المشروع، الذي يفرض على كل متولّي سلطة عامة تقديم تصريح ذمة مالية عن أمواله وممتلكاته.

> تحتوي خزنة البنك المركزي على أكثر من 64000 مُغلف مُغلف عبارة عن تصاريح ذمم مالية قُدّمت منذ تاريخ إقرار قانون الإثراء غير المشروع عام 1954 دون فتح أي مُغلَف!
>
> منذ تاريخ إنشاء دولة لبنان الكبير في سنة 1920 ولغاية يومنا هذا، لم يعاقب أيٌّ من السياسيين على جرائم الفساد واستغلال السلطة لتحقيق غايات محض شخصية!

تحتوي خزنة البنك المركزي على أكثر من 64000 مُغلف مُغلق عبارة عن تصاريح ذمم مالية قُدّمت منذ تاريخ إقرار قانون الإثراء غير المشروع عام 1954 دون فتح أي مُغلَف!

في النتيجة، قبل أن يتيقن الفاسد من أنه سوف يدفع ثمن فساده بالحبس، وحتى تُرفع الحصانات عن المرتكبين وكبار الموظفين، سوف تبقى أي استراتيجية لمكافحة الفساد حبراً على ورق تُقرأ يومياً ولا تُنفذ يوماً.

*** أستاذ جامعي-رئيس جمعية خبراء كشف الاحتيال المالي المُجازين – فرع لبنان**

[1] تشكلت اللجنة برئاسة القاضي سعيد ميرزا وعضوية ممثل عن كل من: النيابة العامة التمييزية، ديوان المحاسبة، وزارة الداخلية، وزارة المال ووزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية وبالتعاون مع المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صناديق الاستثمار المشترك تركيز المخاطر أم تنويعها؟

تطوّرت صناديق الاستثمار المشترك عالميّاً منذ القرن التاسع عشر لغاية اليوم. وتضخّم حجم أعمالها بشكل لافت. تنوّعت كذلك أهداف هذه الصناديق وأنواعها والشرائح المستثمرة عبرها. كما تنوّعت الإشكاليات المرتبطة بها... أما في لبنان، فما زالت الفكرة خارج إطار أيّ توجّه منتج، شأنها شأن القطاع المالي عموماً الذي تسيطر عليه المصارف

علي هاشم

تطوّر حجم صناديق الاستثمار المشترك عالميّاً ليبلغ 40,4 تريليون دولار، بينها 18,9 تريليون دولار في الولايات المتحدة الأميركيّة فقط، أي إنّ 47% من حجم هذه الصناديق يتركز في السوق الأميركية، بحسب إحصاءات Investment Company Institute. في الواقع، كان توسّع عمل هذا النوع من الصناديق لافتاً في الولايات المتحدة خلال السنوات العشرين الماضية، إذ لم يكن يبلغ حجمه الكلّي سنة 1998 أكثر من 5,53 تريليونات دولار. وقد ترافق هذا التطوّر مع توسّع هامش الفئات التي توظّف فيها، فأصبحت تشمل مثلاً 22% من إجمالي الموجودات المالية للأسر الأميركيّة، وحوالى نصف حسابات ادخارات التقاعد. وبذلك تزايد دورها حتّى أصبحت من كبار اللاعبين في أسواق الأسهم والسندات بشكل عام. لكنّ هذا النمو أدّى إلى توسّع دائرة الإشكاليّات والتحديّات المرتبطة بعملها، بداية بالضوابط التي تكفل الحد من تضارب المصالح، وتورّط كثير منها في تحمّل مخاطر كبيرة في سبيل توسيع هوامش الربح، خصوصاً أنّ طبيعة هذه الصناديق يرتبط نجاحها بمعدّل العوائد منها. كما ثقة نقاشات أوسع اليوم حول أثرها ومخاطرها على أسواق المال العالميّة نفسها.

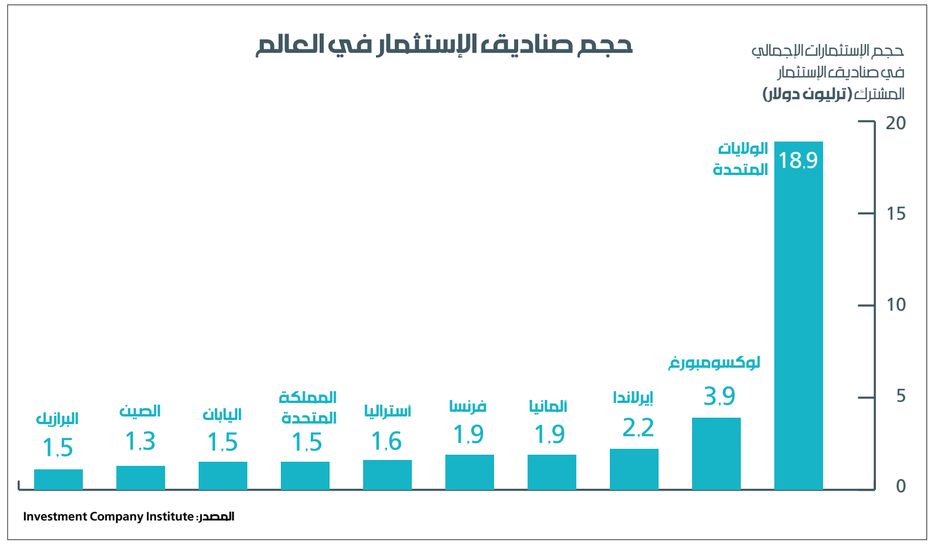

تنويع الإستثمار والمخاطر

كيف أتت فكرة الصناديق الاستثمارية أوّلاً؟

قد يملك كبار المستثمرين غالباً ما يكفي من قدرات بشريّة وماديّة لمتابعة استثمارات متنوّعة ومتشعّبة. فتقليص المخاطر يمر حكماً في تنويع محفظة الاستثمار لتشمل إسهامات في قطاعات وأسواق مختلفة، لتخفيف تركّز المخاطر في قطاع أو سوقٍ محدّد. في الواقع، هم يملكون كذلك ما يكفي من خبرة وعلاقات وخدمات استشاريّة لتحديد الوقت المناسب للانسحاب من أي استثمار قد يحمل في المستقبل خسائر معيّنة. وعلى النقيض تماماً، لا يملك صغار المدّخرين هذه القدرات. على سبيل المثال، قد يرغب طبيب

> **يحصل الصندوق على مساهمة من المستثمر، ويعيد إقراضه أضعاف المبلغ ليستثمره مجدداً لديه**

أو مهندس أو متقاعد أو أي كان في استثمار مدّخرات لا تزيد قيمتها على مئة ألف دولار، أغلب الظن لا يملك المدّخر هنا الخبرة ولا القدرة ولا الوقت لدراسة ومتابعة أسواق عديدة لتنويع هذا الاستثمار بشكل آمن عليها، وحتى لو امتلكها، فستكون كلفة القيام باستثمارات متشعّبة عالية بما يكفي للتأثير على هامش الربح الذي سيحققه من هذا النوع من الاستثمارات.

هنا أتت فكرة الصناديق الاستثماريّة كوعاء يعمل بإشراف متخصّصين، لاستقطاب ما يكفي من مدخرات واستثمارات لتحقيق هذه القدرة على التنويع والاستثمار المدروس، عبر بيع أسهم أو شرائح لهؤلاء المستثمرين أو المدّخرين من ناحية، وتوزيع التوظيفات على أصول مختلفة من ناحية أخرى، بحسب أهداف وطبيعة الصندوق نفسها.

تطوّرت فكرة الصناديق فصارت تشمل أصنافاً مختلفة بحسب نوعيّة الاستثمارات التي تقوم بها. فثمّة صناديق متخصصة اليوم بسوق السندات، بينها الصناديق التي تتخصص تحديداً بالسندات ذات العوائد والمخاطر المرتفعة، وتلك التي تتخصّص بالسندات التي تملك مستوى أقل من العوائد والمخاطر. وكذلك بالنسبة إلى الصناديق التي تتخصص بسوق أسهم الشركات، أو الأوراق المالية القصيرة الأجل ذات المخاطر والعوائد المتدنية وغيرها. كما برزت فكرة الصناديق المركبة التي تضم أكثر من نوع من الاستثمارات بهدف تنويع المخاطر.

كذلك تنوّعت الصناديق الاستثماريّة بحسب النماذج التي تعمل على أساسها، وطريقة شراء الحصص فيها أو الخروج منها. وظهرت أنواع متعددة بحسب طريقة توزيع الأرباح أو إعادة توظيفها في استثمارات الصندوق، وظهرت طرق إداريّة مختلفة لاتخاذ القرارات المتعلّقة بتوزيع الاستثمارات وغيرها.

في المحصلة، تمكّنت صناديق الاستثمار المشترك من تجميع رساميل ضخمة من فئات أوسع من المجتمع، وتحديداً تلك التي لم تكن تملك القدرة على الدخول في أسواق المال. لكنّ الحديث يتوسّع اليوم على طريقة عمل هذه الصناديق، والقدرة على ضبط عملها، سواء لحماية المستثمرين فيها، أو حماية أسواق المال من تأثيرها الواسع.

صناديق الاستثمار: بين التجاوزات و«التفخيخ»

في المبدأ، من المفترض أن تكون صناديق الاستثمار بوّابة نحو نماذج أكثر «تشاركيّة» في الأسواق المالية، من خلال قدرتها على إشراك فئات عديدة في الأنشطة الاستثماريّة بخبرات وقدرات ماليّة متواضعة. لكنّ أداء الكثير من هذه الصناديق أصبح اليوم محل تشكيك، خصوصاً أن تقييم أدائها الأوّل مبني على أساس هامش الربح الذي تقدّمه، وهنا تدفع الحاجة نحو هامش الربح الأكبر مديري هذه الصناديق إلى مجازفات وممارسات لا تتمتّع بالقدر المطلوب من المهنيّة والشفافيّة.

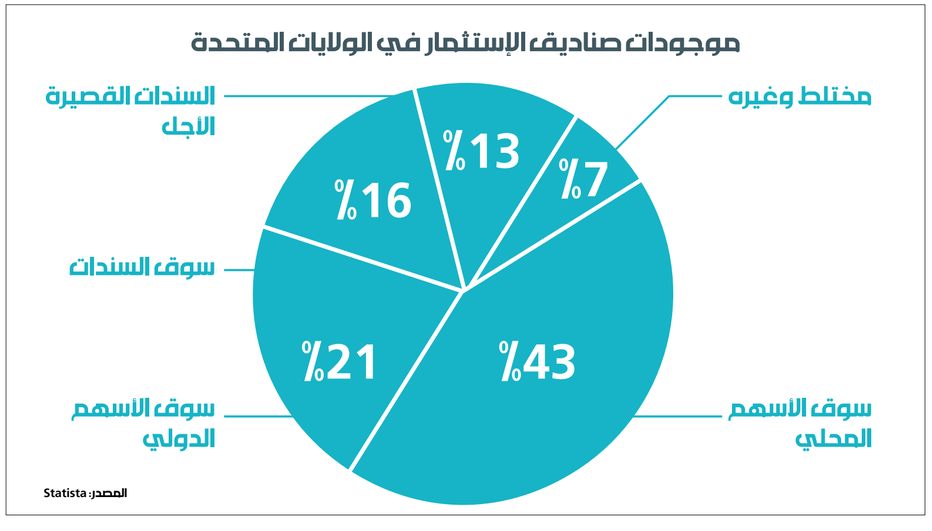

47% من حجم صناديق الاستثمار المشترك في العالم تتركّز في السوق الأميركية وتستحوذ على 18.9 تريليون دولار من أصل 40.4 تريليون دولار لمجمل الصناديق في العالم

22% من مجمل الموجودات المالية للأسر الأميركية توظّف في صناديق الاستثمار فضلاً عن حوالى نصف ادخارات التقاعد

نظام «الرافعة الماليّة» الذي اعتمده الكثير من الجهات التي تدير صناديق الاستثمار كان عنوان خسائر شرائح كبيرة من المستثمرين والمدّخرين، غير المدركين لحجم المخاطر المرتبط بهذا النوع من الممارسات. يعمل نظام الرافعة الماليّة على الحصول على مساهمة محددة من المستثمر، ومن ثمّ إقراضه أضعاف المبلغ الذي قام بإيداعه لاستثماره أيضاً في الصندوق، مع اتفاق مسبق على حسم أي خسائر محققة من المبلغ الأساسي الصغير الذي قام بإيداعه.

سيعني هذا الأمر مضاعفة الأرباح لمستثمر قام بإيداع 10 آلاف دولار، مقابل استثمار 100 ألف دولار (مقترضة) في الصندوق، لكنّه أيضاً يعني مضاعفة الخسائر بالحجم نفسه. في الواقع، سيعني هذا الأمر للمستثمر خسارة كامل الـ10 آلاف التي تشكّل إجمالي رأس ماله في حال حقق الاستثمار الكلّي خسارة بنسبة 10%، وستعني خسارة المساهمة الأساسيّة خروج المستثمر من الصندوق في ظل عدم امتلاكه «هامش» يسهم في امتصاص خسائر المساهمة («المقترضة»).

هذه المسألة حوّلت الصناديق التي يفترض أن تكون أداة استثمار للمدخرات، إلى بوّابة مضاربات شديدة الخطورة على المساهمين، بعد أن انجرف مديرو صناديقهم الاستثماريّة نحو تشجيع الممارسات الخطيرة لتحقيق الربح الأكبر في صناديقهم. وبما أنّ هذه الصناديق تعتمد في عملها على العمولات التي تحققها من عمليّات الشراء، يسارع عادةً المديرون فيها إلى عرض المزايا المغرية لتضخيم الاستثمار بهذا الشكل بدل التنبيه من المخاطر الكامنة فيه.

وبما أنّ تقييم الصناديق الاستثماريّة غالباً ما يتم على أساس المردود الإجمالي، عانى الكثير من الأسواق من اندفاعها أيضاً في المضاربات والمجازفات في توظيفاتها الماليّة على حساب سلامة أموال المستثمرين أنفسهم. ولعلّ هذا ما ظهر بوضوح من خلال الدور التي أدّته صناديق الإستثمار قبيل أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، والخسائر التي واجهتها صناديق الاستثمار المشترك التي كانت تستثمر في أنواع معيّنة من الدين العقاري.

في الواقع، يسهم الكثيرون من مديري صناديق الاستثمار في توريط المستثمرين في أنواع معيّنة من المساهمات من دون إدراك مجمل المخاطر المتعلّقة بها. ويظهر هذا مثلاً عند التسويق للمساهمات في الصناديق التي تستثمر في سوق السندات، حيث يتم تسويق المردود الثابت لهذه السندات من دون الإشارة إلى التذبذبات في أسعار السندات نفسها وفقاً لتذبذب أسعار الفائدة، وتبرز المشكلة لاحقاً حين يرى المساهم أنّ ثمّة خسائر يمكن أن تتمّ مواجهتها بمعزل عن المردود الثابت لأسعار سنداته.

أمّا المشكلة الأكبر التي يعاني منها مشتري حصص الصناديق الاستثماريّة في كثير من الأحيان، فهي تركيز من يقوم بتسويق المساهمة في الصندوق على إمكانيّة التنازل عن الحصص فيه لاحقاً، ليكتشف لاحقاً المستثمر في كثير من الأحيان أنّ التنازل ممكن فقط عبر بيعها، وهذا يستوجب وجود سوق ثانويّة لحصص الصندوق وطلب عليها. بل قد يستوجب الأمر أيضاً تنازل في السعر للتمكّن من الانسحاب من هذا الاستثمار (بعض أنواع الصناديق مفتوحة من ناحية إمكانيّة تسييل الحصّة مباشرةً، من دون الحاجة إلى وجود مشتر).

أخيراً، ثمّة الكثير من الأسئلة دائماً عن أثر عمل هذه الصناديق على أسواق المال نفسها، خصوصاً أن الكثير منها يعمل بأحجام كبيرة تجعل قراراتها مؤثّرة على توازنات السوق نفسه. كما أن هناك علامات استفهام على درجة تضارب المصالح التي يمكن أن تطال بعض الصناديق التي لا تملك آليّات شفّافة في اتخاذ القرارات الاستثماريّة.

هنا، ترتبط كل تلك الإشكاليّات بدرجة الدقّة في قوانين السوق الماليّة والصرامة في تطبيقها، خصوصاً لجهة الشفافيّة في التعاطي مع العملاء عند بيع الحصص في هذه الصناديق، ولجهة قدرة الجهات الرقابيّة على مراقبة آليّات عمل إداراتها.

صناديقنا الاستثماريّة على صورة نظامنا المالي

تقوم المصارف اللبنانيّة بتسويق صناديقها الاستثماريّة المشتركة التي تديرها مصارفها الاستثماريّة، من خلال فروع مصارفها التجاريّة. ينصبّ الجزء الأكبر من هذه الصناديق في عمله على الاستثمار في سندات الدين السيادي اللبناني.

البعض الآخر من هذه الصناديق الاستثماريّة يوازن ما بين الاستثمار في سوق الأسهم اللبنانية وشراء سندات الخزينة، في محاولة لضمان جزء من العائدات من السندات مقابل المجازفة بجزء آخر في شراء أسهم سوليدير مثلاً، بينما يختار البعض من المستثمرين توظيف أموال في صناديق استثماريّة تستهدف شراء أسهم في أسواق محددة مثل سوق الأسهم السعودي أو غيرها.

تأتي الصناديق الاستثماريّة في لبنان على صورة النظام المالي عامّةً، بعيدة عن أي وظيفة توجّه هذه التوظيفات نحو استثمارات ذات طبيعة منتجة، لترتبط في شقّها اللبناني بالدين العام أو السوق العقاري أو القطاع المصرفي. وقد تكون المسألة مرتبطة في جانب كبير منها بطبيعة الاقتصاد اللبناني نفسه ومشاكله البنيويّة.

قراءات

مقال

أزمة العولمة: هل الحرب محتومة؟

جيمس كي غالبريث*

أنجه بوليفان - المكسيك

تلفت كاري بولاني ليفيت، في كتابها الأخير، إلى أنّ كلمة «عولمة» لا ترد في معاجم أوكسفورد الإنكليزيّة القصيرة قبل عام 1994، ولا في برامج التدقيق اللغوي. ولم يخرج هذا المفهوم من أي مكان في تلك الفترة، إلا لتسليط الضوء على «الحتمية الحميدة» في مشروع الهيمنة الغربية، الذي قُدّم هو نفسه على أنّه المستقبل لمرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

أجدني اليوم أكتب في المئوية الثانية لولادة كارل ماركس، في الوقت الذي يخفق فيه هذا المشروع، لا بل يترنّح على حافة السقوط الذاتي. وأسباب ذلك ثلاثة: الأول هو الصين، والثاني روسيا، والثالث والأهم هو سوء الإدارة المالية في الولايات المتحدة وأوروبا.

الفكرة الكبرى، التي سادت في تسعينيات القرن العشرين، كانت تقضي بأنّ نظاماً عالمياً موحّداً مفتوحاً وليبرالياً تهيمن عليه المصارف، يمكنه أن ينقل الديمقراطية والازدهار إلى الشرق. ولا شكّ في أن هذه الفكرة اختُبرت في مطلع الثمانينيات في «الجنوب العالمي»، وأطلق على تلك التجربة «العقد الضائع». أما في الشرق، فكان الأمر جديداً، حيث انتشر، إلى حدّ ما، إيمان صادق بأنها لحظة حاسمة لاختفاء الاشتراكية من الدرجة الثانية في أوروبا.

ولكن، هذا الوهم لم يدم طويلاً. ففي روسيا، كان الناس تحت رحمة دبابات يلتسين عام 1993، ومن ثم الفساد العلني الذي ساد عملية إعادة انتخابه عام 1996. وفي الوقت نفسه، تلاشى وعد الازدهار في ما يشبه «حفلة مجون» من المخصخصة وانتزاع الأصول وسرقة الأجور ومعاشات التقاعد والكارثة الديموغرافية. وبحلول أواخر التسعينيات، انكشفت الخدعة بنحو كامل، وكان لا بدّ من بدء إجراءات تصحيحية، وانتهى الغزل الروسي بالديمقراطية الغربية.

في موازاة ذلك، اختارت الصين طريقاً مختلفة، هي «الكادارية» على مستوى واسع (الكادارية نسبة إلى يانوش كادار، الأمين العام لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري بين 1956 و1988، الذي اعتمد عناصر من اقتصاد السوق الحرّة تحت إدارة حزب شيوعي - المترجمة). تذكرون رئيس الوزراء الهنغاري الذي عيّنه السوفيات بعد هزيمة الثورة عام 1956، والذي أعلن آنذاك: «إن لم تكونوا معنا فأنتم ضدّنا»، وجد الطريق إلى التحرر الاجتماعي والثقافي واقتصاد المستهلك من دون إصلاح سياسي. حسناً، الصّين هي نسخة مبالغ فيها عن تلك التجربة، لكنّ الحذر في أواسط التسعينيات منعَ تحرير الضوابط على رأس المال، ما أدّى إلى نجاة الصين عام 1997 من الأزمة المالية الآسيوية. وأدّى النمو الصيني في العقد الأول من القرن العشرين إلى طفرة عالمية في السلع، ما جعل الصيف الأميركي الجنوبي ممكناً، وأرسى بالتالي نوعاً من الديمقراطية الاجتماعية المستدامة في القارّة للمرة الأولى.

أسس جوفاء

في الغرب، أثبت جورج دبليو بوش وديك تشيني، في أفغانستان والعراق، تقادم القوّة العسكرية العصرية وعدم جدواها. واستنفد الرجلان القليل الباقي، بعد توسّع الناتو و(التدخل في - المترجمة) كوسوفو، من الاحترام في الشرق، وأيضاً بين جزء كبير من الرأي العام الأوروبي. كذلك استنفدا الفكرة القائلة إنّ القيم الغربية كانت مبدأ توجيهياً أكثر منها شعاراً فارغاً. لقد أصبحت العولمة مرادفاً للقبول بفكرة أنّ بلداً واحداً يعمل لمصلحته الخاصّة ويتجاهل الجميع، يحدد الشروط التي يُحكم بها العالم، رامياً قوّته العسكرية في ميزان القوى، حتى بعد أن أصبح واضحاً لأي مراقب مهما كان بعيداً أن الفائدة المحصّلة أقلّ بكثير من التكاليف.

لاحقاً في نهاية «عصر» بوش، كشفت الأزمة الكبرى للعالم أجمع الأسس الجوفاء التي تقف عليها الماليّة الغربية. وفي العقد الذي تلا ذلك، أدّت النظريات الاقتصادية الرجعية وصانعو السياسات غير الأكفياء والعنيدون إلى تمزيق المشروع البنّاء العظيم الوحيد للعصر النيوليبرالي، وهو الاتحاد الأوروبي. لذلك، بعد عقد من اتّباع وول ستريت مسار الاتحاد السوفياتي. ولكن مع حصوله على فرصة الإنقاذ والدعم على عكس السوفيات واستمراره على شكل «زومبي» في ظل ولاية أوباما. بتنا أمام عالم قديم، وهيمنة متغبة وتحالف

> **مزقت النظريات الاقتصادية الرجعية المشروع البنّاء الوحيد للعصر النيوليبرالي: الاتحاد الاوروبي**

بال، يختار المعارك، وإذا بنا نفاجأ بأنّه لا يستطيع في الواقع الفوز في حرب نووية.

في سوريا، وضعت روسيا حدّاً لمشروع تغيير النظام، على أن تمتدّ تأثيرات ذلك إلى أوكرانيا والقوقاز وأخيراً إلى قلب أوروبا. وفي أفريقيا وغرب آسيا، تمسك الصين بزمام هندسة التطوير. غير أنّ هذه الظواهر تفتقر إلى المضمون الإيديولوجي، وهي غير مرتبطة بتاتاً بماركس ولا لينين ولا حتى بالشيوعية، بل هي مجرد توحيد لسياسات تعتمد المصلحة الوطنية، ولا تهيمن عليها الولايات المتحدة. أما في أميركا الجنوبية، في الوضع الراهن، فالأنظمة الفاشية الجديدة الموجّهة نحو الولايات المتحدة هي المسيطرة، ولكن ليس لوقت طويل. وحين ينقلب السحر على الساحر، سيكون على زعماء هذه الدول أن يسألوا أنفسهم عما إذا كان أي فائدة المحصّلة أقلّ بكثير من التكاليف.

لاحقاً في نهاية «عصر» بوش، كشفت الأزمة الكبرى للعالم أجمع الأسس الجوفاء التي تقف عليها الماليّة الغربية. وفي العقد الذي تلا ذلك، أدّت النظريات الاقتصادية الرجعية وصانعو السياسات غير الأكفياء والعنيدون إلى تمزيق المشروع البنّاء العظيم الوحيد للعصر النيوليبرالي، وهو الاتحاد الأوروبي. لذلك، بعد عقد من اتّباع وول ستريت مسار الاتحاد السوفياتي. ولكن مع حصوله على فرصة الإنقاذ والدعم على عكس السوفيات واستمراره على شكل «زومبي» في ظل ولاية أوباما. بتنا أمام عالم قديم، وهيمنة متغبة وتحالف

حرب أم كساد

إذاً، العالم مقبل على أزمة عولمة. وثقة احتمال لا بأس به، بأن تتحوّل هذه الأزمة إلى حرب كارثية نهائية، أو على الأرجح إلى كساد أو انهيار في الغرب، يتوازى مع توحيد استراتيجيات التنمية الوطنية في القارة الأوراسية. ولكنّ، في النهاية، لا تحتاج الصين بالفعل إلى الولايات المتحدة، ولا روسيا يمكنها تعزيز الشراكات التي تحتاجها مع جيرانها الجغرافيين أو القريبين، وبينهم أجزاء مما كان يعتبر في مرحلة ما أوروبا «الغربية». وما لم تتعطل هذه العمليات بفعل الحرب أو الاضطرابات الداخلية، من المرجّح أن تقاوم الانقطاع عن الخارج.

بالنسبة إلى الغرب، يطرح كل ذلك سؤالاً عميقاً وصعباً: بعد أن أهدرت سمعتك لمصلحة قيم فوقية، وأفسدت الديمقراطية أمام الماليّة، وتجاهلت هياكل القانون الدولي التي وضعت بعد الحرب، وفي الوقت نفسه، أثبتّ أن ما وُعد لم يكن بعيداً عن الواقع حين أطلق توصيف «نمر من ورق» (على الإمبريالية الأميركية) - كيف يمكنك استعادة سمعتك ومكانتك في العالم، رغم قيامك بكل ذلك؟

لا بدّ من القليل من التواضع والاعتراف بأن وهم «العولمة»، كما تصوّره قبل عشرين عاماً أشخاص في منتهى الحمق، لا يمكن أن يستمرّ، ويمكن برنامج إعادة إعمار وطني وإقليمي يركّز على أكثر التحدّيات الاجتماعية والمائية والمناخية إلحاحاً - أن يكون الطريق الصحيحة للانطلاق.

* يشغل جيمس كي غالبريث كرسي لويد إم بنتسين الابن في العلاقات الحكومية والتجارية، وهو أستاذ في الحوكمة في كلية ليندون بي جونسون للشؤون العامة، بجامعة تكساس في أوستن. وهو مؤلّف كتب عدّة آخرها «نهاية العادي» The End of Normal.

www.socialeurope.eu

ترجمة: لمياء الساحلي

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

ضد المعتاد: نحو اقتصاد من أجل التغيير

«إن الاعتقاد بأنه لم يعد هناك أي شيء للإيمان به يجعلنا غافلين عن قصر النظر واللاعدالة التي تحيط بنا كلّ يوم»

روتجر بريجمان

أتى لقاء الرئيس الأميركي دونالد ترامب مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ، بعد اللقاء العاصف لمجموعة الدول السبع في كندا، كأنه يلقي جانباً، للمرة الأخيرة، الاعتقاد السائد بأن السياسة والاقتصاد في الولايات المتحدة والعالم لا يزالان يعيشان فترة التسعينيات؛ تلك الفترة التي أرساها بيل كلينتون وتوني بلير وغيرهارد شرودر، والتي استمرت حتى أزمة 2008. في هذه النظرة المشككة، لا تزال الوسطية هي المسيطرة، وكل الأمور والمعضلات لديها حلول تقنية، وكل الحروب والصراعات هي مقدمة للبيع والشراء على طاولة المفاوضات، ولا مكان بعد الآن للأحلام الكبرى أو للمشاريع الكبرى للتغيير، أو كما يقول روتجر برجمان مؤلف كتاب «اليوتوبيا للواقعيين: وكيف نستطيع الوصول إليها»، الصادر مؤخراً، إن الخلاف الآن بين اليمين واليسار لا يتجاوز الاختلاف على بضع نقاط مئوية على معدلات الضرائب على أرباح الشركات.

اليوم هذا العالم «الآمن» ينهار، وينظر الليبراليون الحاليون، من ترودو إلى آبيه إلى ماكرون، إلى المشهد بخوف وقلق بالغين. وحدها أنجيلا مركيل تعلم ماذا يحدث (انظر إلى الصورة في اجتماع الـ G7)، وتحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه. بالطبع، ميركل لا تحاول إنقاذ الليبرالية أو الوسطية أو الطريق الثالث، ولكنها تحاول إنقاذ ألمانيا من العواصف القادمة. ألمانيا اليوم ليست وسطية بل هي مسيطرة اقتصادياً في أوروبا من خلال فوائض التجارة التي تملكها مع العالم ومع أوروبا. هكذا تُنافس ألمانيا، وفي نفس الوقت ترفض أن تضع سياسات مشتركة أوروبية من أجل تثبيت وإنعاش الاقتصاد الأوروبي، وتفرض أيضاً على اليونان سياسات تقشفية لم تر مثيلها القارة الأوروبية منذ عودة بريطانيا إلى معيار الذهب بعد الحرب العالمية الأولى، وما تطلب ذلك من انكماش داخلي سحق العمال في سبيل الجنيه البريطاني المُذهّب آنذاك. اليوم تسحق ألمانيا العمال والموظفين والمتقاعدين والشباب في اليونان في سبيل اليورو وسيطرتها المطلقة بلا منازع. هذا ما تدافع عنه المستشارة الألمانية.

إذاً العواصف آتية، والكثيرون لا يزالون يدافعون عن عالم ينتهي ويموت. في دفاعهم هذا يستعملون أساليب قديمة ويظنون أن الحلول التقنيّة لا تزال ممكنة. مثلاً بدأ الليبراليون والأكاديميون وغيرهم مقارنة اتفاق ترامب مع كيم جونغ أون بالاتفاق الأميركي-الإيراني، معتبرين أن الأخير هو أفضل بكثير، وبالتالي كيف يتخلى عنه ترامب بينما يوقع اتفاق أسوأ منه مع كوريا الشمالية؟ الجواب على هذا التساؤل هو أن العالم لا يسير هكذا بعد الآن. الولايات المتحدة تتراجع إلى موقف قومي اقتصاديّ متشدّد، ولم تعد ترى العالم من خلال عدسة العولمة والليبرالية وحسابات الربح والخسارة المضجرة. فترامب يريد أن يجعل أميركا «عظيمة مرة أخرى»، حتى ولو أنهى فعلياً مجموعة السبعة ومزّق اتفاقاً وعقد أسوأ منه في اليوم التالي. كما أن الحزب الجمهوري اليوم هو الحزب الذي لا يرى في الوضع الدولي القائم أو status quo أمراً يمكن التعايش معه؛ إذ أصبح الحزب الذي قال بول كروغمان إنه أصبح فعلياً «تحالفاً بين البلوتوقراطيين والعنصريين والذي يحمل أجندة من سياسات خفض الضرائب على الأغنياء وضرب البرامج الاجتماعية للدولة والانتصار في الانتخابات بواسطة اللعب على مشاعر الخوف والعداء».

إذاً الأمور واضحة إلى حدٍّ كبير، ولكنّ المدافعين عن ما يمكن أن نسميه «المعتاد» من سوء توزيع دخل أو فقر أو عن سيطرة بلد أو طبقة أو أيّ من المظاهر التي اعتادت الشعوب عليها في الأربعين سنة الماضية يعتبرونها ناتجة من قدر محتوم تحيكه آليات اقتصادية مجهولة أو حتمية أو عولمة أو طبيعة إنسانية. وهنا نستطيع أن نرى المشترك بين أيديولوجيي الطريق الثالث والمدافعين عن سيطرة ألمانيا اليوم. الاثنان سخّرا الاقتصاد والاقتصاديين وما أسماه المعلق الاقتصادي وولفغانغ مونشاو في الفايننشال تايمز في 11 حزيران «القصص التي تؤثر على السياسة... وعلى السياسات العامة». فحسب مونشاو فإن الألمان يعتقدون بـ«قصة» أنهم يمولون الاتحاد الأوروبي وإيطاليا وأن فرنسا هي كارثة اقتصادية، ويضيف «إن ما يَصْدُم في هذه القصص ليس فقط الازدراء والجهل اللذين ينمّان عنه وإنما أيضاً الطريقة العرضية التي تُقدّم بها، بحيث أصبحت فولكلوراً صحيحاً فقط لأنّ الكثيرين يرددونه لسنوات». ويضيف مونشاو أن بعض الاقتصاديين يقولون في السرّ غير ما يقولونه في العلن، ويستعرض تقريراً لمجموعة من الاقتصاديين الألمان والفرنسيين، حول أفضل الطرق لمعالجة الأزمة الاوروبية، لم يتجرّأ على طرح أفكار تتعارض مع سياسة ألمانيا الرسمية. كما ذكر في نفس الإطار، اجتماع خبراء دُعي إليه في قمة أزمة منطقة اليورو لاجتراح اقتراحات حول سبل حلّها، حيث افتتح الجلسات اقتصادي ألماني قائلاً إن المجموعة يجب ألّا تقترح سياسات أو إجراءات كانت ألمانيا رفضتها في السابق!

> الولايات المتحدة تتراجع إلى موقف قومي اقتصادي متشدّد ولم تعد ترى العالم من خلال عدسة العولمة والليبرالية وحسابات الربح والخسارة المضجرة

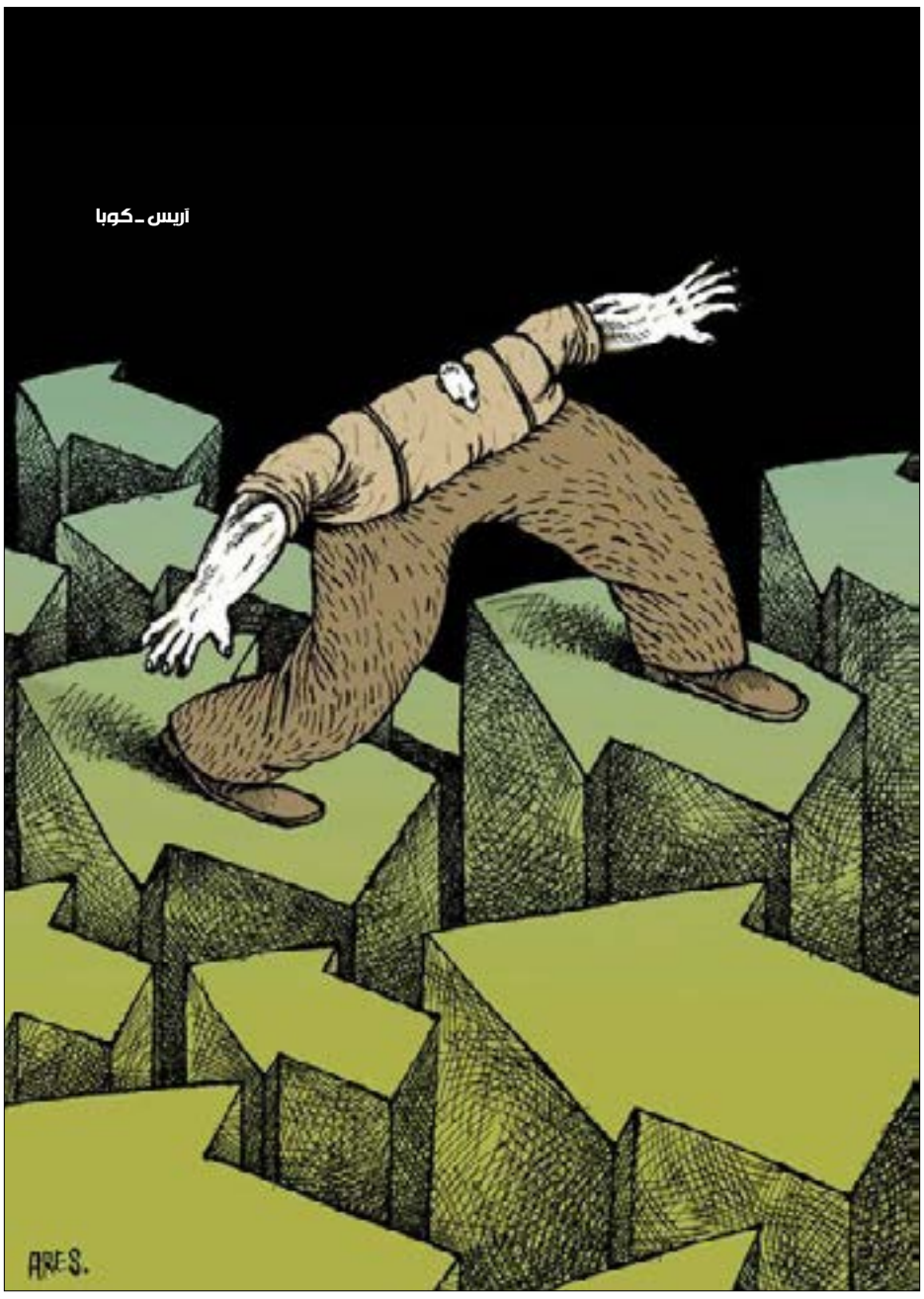

إذا، الإيجابية في صعود ترامب وبعض بهلوانيته أنه بدأ بكسر القديم المعتاد على أنواعه، لكنه في نفس الوقت يطرح أموراً أسوأ بالطبع. وهنا يبرز السؤال الأساسي: إلى أين من هنا؟ هل يتجه العالم إلى التفكك وصعود القوميات من هنا ومن هناك، ويتجه للقضاء على ما هو تقدميّ في العولمة وفي التقدم التكنولوجي بحجة الدفاع عن مصالح الدول وعن مصالح العمال والرأسماليين فيها على حدّ سواء. التاريخ والنظرية يذكراننا أنه عندما يحدث الجمع بين مصالح الدولة والرأسمال والعمال في آن، بالإضافة إلى العداء للأجانب، نحصل على الفاشية. وهل الحلّ بالاستمرار بالدفاع عن القديم النيوليبرالي الذي قدم نفسه يوماً على أنه نهاية التاريخ؟ وهل الحلول «التقنية» القديمة لا زالت صالحة أمام تفكك النموذج الليبرالي وأمام ما يطرحه ترامب وأمثاله؟ الجواب بالطبع كلا. الأمر يتطلب شيئاً جديداً.

على المستوى السياسي الأمور غير واضحة. فالعالم حالياً، إذا أردنا المقارنة التاريخية يعيش في ظروف هي خليط بين تلك التي كانت عشية الحرب العالمية الأولى وتلك التي كانت سائدة عشية الحرب العالمية الثانية. وهذا الخليط يتكون من: بداية صراعات بين الدول المسيطرة اقتصادياً، أو ما كان يُعرف بالإمبريالية قبل 1914؛ ظهور متسارع للفاشية وإن بأشكال جديدة؛ إرهاصات أزمة اقتصادية رأسمالية كبرى شبيهة بإرهاصات الكساد العظيم في الثلاثينيات؛ بداية حرب تجارية شبيهة بسياسات «إفقار الجار» التي حدثت بعد الكساد العظيم أيضاً. هذه المتغيّرات والأزمات تطلّبت حربين عالميتين وثورة كبرى لحلها وتغييرها. اليوم، من الصعب التكهّن بماذا سيحصل لأنه على الرغم من كلّ شيء لا تزال هناك هيكلية نظام عالمي سياسي-اقتصادي أُنشئ بعد 1945، وهو أمر لم يكن موجوداً لا في 1914 ولا في 1939. كما أن الظروف الثورية التي نشأت في روسيا عام 1917 غير موجودة الآن، أي إننا لا نعيش ظروف «راهنية الثورة»، كما كان يقول المفكر الماركسي المجري جورج لوكاش.

على الرغم من ذلك، العالم بحاجة إلى ثورة في الاقتصاد ضد الفكر الاقتصادي المعتاد، وضد الفكر الاقتصادي للقوى المسيطرة حالياً أو التي تريد السيطرة، إن كانت على المستوى الداخلي كطبقة الـ 1 في المئة أو المصارف أو إن كانت على المستوى الدولي كألمانيا حالياً أو الولايات المتحدة عندما تصبح «عظيمة ثانية»! كتاب «اليوتوبيا للواقعيين» يطرح أفكاراً للمستقبل تخرج علم الاقتصاد من الرتابة والخنوع للسلطة ومن الاستسلام للواقع الحالي. اليوم العالم بحاجة إلى هذا ونحن في المنطقة العربية ولبنان بحاجة إليه أيضاً، لأنه في المنطقة العربية هناك سيطرة الرأسمال والنفط والاحتكار، وسيطرة أفكار صندوق النقد الدولي، وفي لبنان هناك سيطرة الاحتكار والمصارف والرأسمال الريعي والمحاصصة الاقتصادية بين الطوائف. كلّه يبدو الآن قدراً محتوماً. لكنه لن يكون دوماً كذلك كما ستُبيّن لنا أحداث وتغيّرات السنين القادمة.